وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة أكلي محند أولحاج
-البويرة-
كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

جامعة البويرة

Ministère de l'Enseignement Supérieur
et de la Recherche Scientifique
Université Akli Mohand Oulhadj - Bouira -
Tasdawit Akli Muḥend Ulḥağ - Tubirett -
Faculté des Sciences Economiques,
Commerciales et des Sciences de Gestion

قسم: العلوم التجارية

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر

تخصص: مالية وتجارة دولية

بعنوان:

العولمة وتأثيرها على الاقتصاد الجزائري

من إعداد الطلبة:

- رحموني حسين
- همالي مزيغ

تحت إشراف :

د. عاشور عبد الحكيم

لجنة المناقشة:

اسم ولقب الاستاذ	الرتبة	الجامعة	الصفة
د. بلحنيش عبد الرحمان	أستاذمحاضر-أ-	جامعة البويرة	رئيسا
د. عاشور عبد الحكيم	أستاذ محاضر-ب-	جامعة البويرة	مشرفا
د. الحاج العامري	أستاذ محاضر -ب-	جامعة البويرة	مناقشا

السنة الجامعية: 2024/2023

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وعرفان

الحمد لله ربّ العالمين، و الصّلاة و السّلام على أشرف المرسلين ، سيّدنا محمّد و على آلة و صحبه أجمعين

أتقدم بجزيل الشّكر و التّقدير إلى كلّ من ساعدنا في إتمام هذه المذكّرة

أولا أشكر أستاذي "عاشور عبد الحكيم "على توجيهاته القيّمة و دعمه المستمرّ لنا

كماأتوجّه بخالص الشّكر إلى أساتذتنا كلّ بإسمه في كليّتنا "العلوم الاقتصادية" على ما قدّموه لنا طيلة هاته السّنوات

و لا أنسى عائلتي التي لطالما كانت مصدر الدّعم و التّشجيع لي

و أخيرا أتوجه بالشّكر إلى جميع زملائي و أصدقائي الأعزّاء الّذين جمعتنا بهم رحلة الدّراسة

جزاكم الله عنّا كلّ خير

إهـــــداء

الحمد لله الّذي وفّقنني للوصول إلى هذه المرحلة في مسيرتي الدّراسيّة بعد سنوات من الدّراسة

و بكلّ حبّ صادق أهدي ثمرة تخرّجي هاته:

إلى كلّ من ساهم في إنجاز هذا العمل قولا و فعلا

أهدي هذا العمل المتواضع إليكم جميعا ، عرفانا و تقديرا لما قدّمتموه لي من دعم

حسين

إهداء

إلى والدي الكريم وأمّي العزيزة اللّذان كان لهما الفضل الكبير في قطف هذه الثمرة وإلى كل أخواتي وإخواني وأصدقائي وإلى كلّ أساتذتي

مزيغ

الملخّص

الملخص:

تهدف هذه الدراسة الى معرفة مدى تاثير العولمة على الاقتصاد الجزائري من جوانبه المختلفة بالأخص الاقتصاد الكلي، من خلال اهم مؤشرات (النموالاقتصادي، البطالة ،التضخم التوازنات الخارجية ، الميزان التجاري ،) . كما أننا استخدمنا المنهج الوصفي القائم على تحليل مختلف مركبات الدراسة و الربط بينها لهدف الوصول للغاية النهائية للبحث ، وقد توصلت الدراسة الى انه هناك اثر كبير على عولمة الاقتصاد الجزائري إيجابا وسلبا سواء منخلال حجم الصادرات والواردات الجزائر من والى الخارج او من خلال حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة الى الجزائر ، كما سهلت العولمة نقل التكنولوجيا و المعارف للمؤسسات الجزائرية ، كما لاحظنا تاثر سلبي للاقتصاد الجزائري.

Abstrat:

This study aims to determine the extent of the impact of globalization on the Algerian economy from its various aspects, especially the macroeconomics, through the most important indicators (economic growth, unemployment, inflation, external balances, trade balance). We also used the descriptive approach based on analyzing the various components of the study and linking them with the aim of reaching the final goal of the research. The study concluded that there is a significant impact on the globalization of the Algerian economy, both positively and negatively, whether through the volume of Algeria's exports and imports to and from abroad or through the volume of direct foreign investments. Imported to Algeria, globalization has also facilitated the transfer of technology and knowledge to Algerian institutions, and we have also noticed a negative impact on the Algerian economy.

الكلمات المفتاحية: العولمة، العولمة الاقتصادية، الإصلاحات الاقتصادية، النظام الاقتصادي العالمي الجديد، التكتلات الاقتصادية، الانفتاح.

I. Abstract :

Keywords, a:aleawmat, aleumat alaiqtisadiatu, al'iislahat alaiqtisadiatu, alnizam alaiqtisadiu alealamiu aljadid, talat aiqtisadiatun lainfitah.

فهرس المحتويات

المحتوى	الصفحة
البسملة	–
كلمة شكر	–
الإهداءات	–
الملخص	I
فهرس المحتويات	III
قائمة الجداول	IV
قائمة الأشكال	VI
قائمة الملاحق	VII
مقدمـــة	VIII
الفصل الأول: اطار عام حول العولمة	
تمهيد الفصل	**2**
المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول العولمة	**3**
المطلب الأول: مفهوم العولمة وتطورها	3
المطلب الثاني: عوامل بروز العولمة	7
المطلب الثالث: مظاهر العولمة	11
المبحث الثاني: قياس العولمة وآثارها ومشاكلها وكيفية مواجهتها	**17**
المطلب الأول: قياس العولمة	17
المطلب الثاني: آثار العولمة	20
المطلب الثالث: المشاكل التي تطرحها العولمة وكيفية مواجهتها	22
الفصل الثاني: ماهية العولمة الاقتصادية	
تمهيد الفصل	28
المبحث الأول:العولمة الاقتصادية	28
المطلب الاول: مفهوم العولمة الاقتصادية	30

المطلب الثاني : نشأة وتطور العولمة الاقتصادية	31
المطلب الثالث: الرؤى حول العولمة الاقتصادية	32
المبحث الثاني : ملامح العولمة الاقتصادية	**34**
المطلب الأول : تطور التجارة الخارجية وانتقال رأس المال	**34**
المطلب الثاني: التكتلات الاقتصادية	38
المطلب الثالث: تحرير النقد واندماج الأسواق المالية	41
خلاصة الفصل	42
الفصل الثالث : النظام الاقتصادي العالمي الجديد وتأثيره على الاقتصاد الجزائري	**45**
المبحث الأول : ماهية النظام الاقتصادي العالمي الجديد	45
المطلب الأول : صندوق النقد الدولي	45
المطلب الثاني : الجات GATT و المنظمة العالمية للتجارةOMC	49
المطلب الثالث : الشركات المتعددة الجنسيات	54
المبحث الثاني: واقع التنمية الاقتصادية في الجزائر	58
المطلب الأول : واقع الاقتصاد الجزائري بعدالاستقلال	**59**
المطلب الثاني: التحولات الاقتصادية التي عرفتها الجزائر	**63**
المطلب الثالث: الاقتصاد الجزائري بعد الاصلاحات	**66**
المبحث الثاتث :الاقتصاد الجزائري والعولمة	**81**
المطلب الأول: مشاكل الاقتصاد الجزائري	**82**
المطلب الثاني: التجارة الخارجية في ظل التجارة العالمية	**85**
خلاصة الفصل	**92**
الخاتمة	**94**
المصادر والمراجع	**99**
الملخص	**100**

قوائم الجداول
الأشكال والملاحق

قائمة الجداول والأشكال

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
1	إجمالي تجارة العالم مقارنة بالناتج المحلي الاجمالي ملايين الدولار	35
2	**حجم الاستثمار الأجنبي المباشر**	37
3	حصة الدول النامية من التجارة الخارجية والاستثمارات الأجنبية	38
4	دول تكتل الاتحاد الاوربي	40
5	أهم الشركات المتعددة الجنسيات الأولى في العالم.	57
6	مضمون برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي	66
7	الإصلاحات المصاحبة لتنفيذ برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي	68
8	تطور بعض المؤشرات الاقتصادية خلال الفترة 2001-2004	68
9	مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009	72
10	تطور بعض المؤشرات الاقتصادية خلال القترة 2005-2009	77
11	مضمون البرنامج الخماسي للتنمية 2010-2014	74
12	تطور بعض المؤشرات الاقتصادية خلال الفترة 2010-2014	75
13	مضمون برنامج توطيد النمو الاقتصادي خلال الفترة: 2015-2016	78
14	تطور بعض المؤشرات الاقتصادية خلال الفترة 2015-2016	79
15	الديون الخاصة الناشئة من 1984 إلى 1999 ملايين الدولارات	83
16	المديونية الخارجية	83
17	جدول 17: وضعية حركة التجارة الخار ية للجزائرخلال الفترة بين 2009 إلى 2021	84
18	الصادرات الجزائرية نحو أهم الشركاء التجاريين في الإتحاد الأوروبي للفترة 2016-2018	88
19	واردات الجزائر وأهم الشركاء التجاريين في الإتحاد الأوروبي للفترة 2016-2018	88
20	**الواردات والصادرات غير الهيدروكربونية بموجب الاتفاقيات سنة 2019**	90

قائمة الجداول والأشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
1	**دور التكنولوجيا في دعم قدرة الشركات والمشروعات على التعولم**	8
2	**تطور بعض المؤشرات الاقتصادية خلال الفترة 2001-2004**	70
3	**تطور بعض المؤشرات الاقتصادية خلال الفترة 2010-2014**	77
4	**تطور بعض المؤشرات الاقتصادية خلال الفترة 2015-2016**	81

قائمة الجداول و الأشكال

قائمة المختصرات

PFB	**الناتج المحلي الاجمالي للعالم**
GAAT	كاتفاقية الجات
OMC	المنظمات المنظمة العالمية للتجارة
FMI	صندوق النقد الدولي
APFEC	المنتدى الاقتصادي الآسيوي الباسيفيكي
EU	الاتحاد الأوربي
BRICS	مجموعة بريكس
NAFTA	التجارة الحرة لامريكا الشمالية
ASENA	رابطة دول جنوب شرق اسيا

مقدمة

يعيش العالم الآن فترة غير مسبوقة في تاريخ تطور الإنسان حيث تتلاحق المتغيرات وتحولات وتصاعد قوى التغير في مواطن كثيرة من العالم وتتبدل الأوضاع بسرعة متناهية ويمكن القول إن واقعا جديدا أخذ في التشكل على الصعيد العالمي خاصة ومن أهم صوره:

– ظهور بوادر وملامح النظام الاقتصادي العالمي الذي تسوده حرية التجارة وحرية تدفق رؤوس الأموال و المنافسة الشديدة وانهيار المواقع والحواجز التقليدية في وجه التجارة.

– ظهور حالات واضحة من محاولات التكامل الاقتصادي والإقليمي واسع النطاق والذي يمتد ليشمل دولا عديدة لعل أهمها حال السوق الأوروبية المشتركة و اختصار الحواجز تماما فيما بين دول المجموعةالأوروبية.

– صراع العمالقة على اقتسام الأسواق العالمية مستندين إلى التطور التكنولوجي الفائق وتمركز الصراع بين ثلاث كتل رئيسية : الكتلة الآسيوية، الأوروبية، والولايات المتحدة الأمريكية.

–ظهور دول الكومنولث الجديد على أنقاض الاتحاد السوفييتي القديم و امتلاك أوكرانيا لترسانة نووية ضخمة و بروز ما يسمى بالجمهوريات الإسلامية.

– شيوع برنامج الإصلاح الاقتصادي الهيكلي في دول العالم الثالث.

– بروز الولايات المتحدة الأمريكية كقوة عالمية سياسيا وعسكريا واقتصاديا.

– التطور التكنولوجي المذهل حتى وصلنا إلى ما يسمى بشبكات الاتصال أو شبكات الإنترنت. فما يجري حاليا على المستوى العالمي ليس مجرد إصلاحات اقتصادية بل نعيش تحولات عميقة تمس كل جوانب الحياة الاقتصادية والسياسية والفكرية والثقافية والعلمية.

– تحولات بفعل تأثير كل ما يجري في العالم بحكم الاندماج والسيطرة الأيديولوجية النيو ليبرالية هذه التحولات لها من دون شك انعكاسات على جميع أوجه الحياة وخاصة على الجانب الاقتصادي والاجتماعي ومن أبرز هذه التحولات بمظاهرها وانعكاساتها نجد العولمة ونستهل دراستنا بطرح الإشكالية التالية:

ما مدى تاثير العولمة على الاقتصاد الجزائري وماهي اجابيتها وسلبياتها؟

والذي تتفرع منه الأسئلة التالية:

– فيم تتجلى ظاهرة العولمة وفيم تكمن آثارها وانعكاساتها في المجالات المختلفة؟

– مر الاقتصاد الجزائري بمرحلتين أساسيين ومختلفين مرحلة ماقبل الانفتاح ومرحلة بعد الانفتاح؟

– هل تكيف الاقتصاد الجزائري مع العولمة الاقتصادية وحقق اهدافه؟

- **الفرضية الرئيسية:**

- اثرت العولمة إيجابا وسلبا على الاقتصاد الجزائري.

- **الفرضيات الفرعية**

-ظاهرة العولمة لها تاثيرات في مختلف الجوانب والمجالات على الاقتصاد العالمي.

- واقع الاقتصاد الجزائري ما قبل الانفتاح وبعد الانفتاح.

- الاقتصاد الجزائري يتكيف مع العولمة الاقتصادية سلبا وايجابا وقد يحقق أهدافه.

تتلخص أهمية الدراسة:

* أهمية العناصر المشكلة في حد ذاتها العولمة أصبحت ظاهرة عالمية يهتم بها مختلف الفاعلون سواء الباحثون الاكادميون او متخذي القرار على مستوى الدول والحكوماتاوعلى مستوىالمنظمات والهيئات الدولية.

* مرة الاقتصاد الجزائري بمراحل مختلفة خاصة في السنوات الأخيرة، قد أصبح أكثر ارتباط بالعالم الخارجي، ومختلف متغيرات مما يستدعي حتمية دراسة طبيعة تفاعلاتهمعها.

* وجود ابعاد أكثر من اقتصادية سواء الممتد الى الجوانب الجيوسياسية او الاجتماعية او الثقافية، مما يستدعي ضرورة الاستمرار والدراسة وتحليل هطه الاثار.

- **أهداف الدراسة:**

إن الهدف الرئيسي هو توضيح التغيرات التي أحدثتها العولمة على مختلف دول العالم وبالتحديد الدول النامية ومن بينها الجزائر ولفت الانتباه إلى أهمية هذا الموضوع لكونه التنمية الرئيسية لدخول القرن الحادي والعشرين حيث بات من الضروري معرفة آليات العولمة ومؤسساتها وإبراز ملامحها لاكتشاف إيجابياتها وسلبياتها المحتومة على الدول النامية بما فيها الجزائر وذلك لأن الهدف الرئيسي هو معرفة مجالات العمل المتاحة أمام الجزائر للاندماج مع أحداث العولمة، كذلك معرفة مدى تغيرات ظاهرة العولمة على الاقتصاد الجزائري.وبالتالي تتركز دراستنا لموضوع العولمة على الناحية الاقتصادية أي العولمة الاقتصادية.

أسباب إختيار الموضوع:

هناك أسباب موضوعية:

كمحاولة إتباع دراسة جذرية لظاهرة العولمة من أجل الاستفادة من إيجابياتها وتجنب سلبياتها ومعرفة رد الفعل الجزائري اتجاه ظاهرة العولمة ومعرفة مدى تفاعل الجزائر مع هذه الأخيرة.

وهناك كذلك أسباب شخصية: كحداثة الموضوع وأهميته على المستوى العالمي ومحاولة إثراء رصيدنا العلمي والمعرفي في ظل التحولات والتغيرات التي شهدها العالم وكذلك إثراء مكتبتنا بهذا الحل المتواضع لإفادة الطلبة بمعلومات حول ظاهرة العولمة وتأثيرها على مختلف الجوانب.

المنهج المتبع:

اعتمدنا المنهج الوصفي والمنهج التحليلي في دراسة ظاهرة العولمة وبدقة من حيث تأثيرها على الاقتصاد الجزائري وانعكاساتها عليه وتأثيراتها على الجهاز الجمركي من جهة أخرى.

أدوات الدراسة:

الأدوات التي استخدمت في الدراسة متنوعة ووفق تخصصنا وتكمن في:

- **الكتب والمراجع الأكاديمية**: اعتمادنا على الكتب الأكاديمية والمراجع العلمية لفهم المفاهيم النظرية والنتائج السابقة في مجال دراستنا.
- **المقالات العلمية**: استخدام المقالات العلمية المنشورة في المجلات الأكاديمية للحصول على أحدث الأبحاث والدراسات في مجالنا.
- **أدوات البحث الإلكترونية**: استخدام محركات البحث للعثور على المقالات الأكاديمية والمواضيع ذات الصلة.

الحدود الزمنية والمكانية: من أجل معالجة الإشكالية المطروحة تم تحديد إطارين، زماني ومكاني.

أ-الحدود الزمنية: فالإطار الزماني يتمثل في فترة الدراسة التي حددت من بعد الاستقلال إلى بداية القرن (21) نظرا للتحولات الاقتصادية التى عايشتها الجزائر خاصة أزمة 1986 وتبعتها ظروف أمنية قاسية كان لها أثر سلبي على الاقتصاد الجزائري هذا ما استوجب تدخل الدولة لتسوية الأوضاع من خلال سلسلة الإصلاحات كما فرضت على الجزائر الانفتاح على الاقتصاد العالمي.

ب-الحدود المكانية: أما الإطار المكاني فالدراسة تخص االقتصاد الجزائري

صعوبة الدراسة:

يمكن ان تشكل دراسة العولمة الاقتصادية العديد من التحديات بسبب طبيعتها المعقدة والمتعددة الأوجه.

- تعقيد المفاهيم العولمة الاقتصادية والسياساتوالممرسات الاقتصادية.
- تحليل البيانات والاتجاهات والمؤشرات الاقتصادية المتعلقة بالعولمة معقدة.
- التغيرات السريعة للعولمة الاقتصادية وصعب مواكبة أحدث الاتجاهات والتطورات في هذا المجال.

هيكلة الدراسة:

للتمكن من تحقيق الاهداف السالف ذكرها، وللإجابة على التساؤلات المطروحة سابقا، والاحاطة والإلمام بالجوانب المختلفــة بموضــوع هذا البحث، ارتأينـا أن نتناول هذا البحث في ثلاثة فصــول رئيسية تكـون كالآتي:

الفصل الأول: جاء تحت عنوان ا لأطار النظري لظاهرة العولمة، وقد تم تقسيمه إلى مبحثين تناولنا في المبحث الأول مفاهيم أساسية حول العولمة، وفي المبحث الثاني تناولنا قياس العولمة وآثارها ومشاكلها وكيفية مواجهتها.

الفصل الثاني: جاء بعنوان الإطار النظري لماهية العولمة الاقتصادية، وقد تم تقسيمه إلى مبحثين وهما: المبحث الأول تطرقنا فيه إلى عولمة الاقتصاد، المبحث الثاني تناولنا فيه ملامح العولمة الاقتصادية

الفصل الثالث: جاء تحت عنوان دراسة النظام الاقتصادي العالمي الجديد وتأثيره على الاقتصاد الجزائري وقد تم تقسيمه إلى ثلاثة مباحث تناولنا في المبحث الأول: ماهية النظام الاقتصادي العالمي الجديد، وفي المبحث الثاني التنمية الاقتصاديةوترشيدها، أما في المبحثالثالث تناولنا الاقتصاد الجزائري والعولمة.

الفصل الأول:

إطارعام حول

ظاهرةالعولمة

تمهيد الفصل:

" العولمة"، "الكوكية"، "الكونية"، الحداثة"، "المعاصرة"، الشمولية" و "الأممية" كلها تسميات لظاهرة واحدة باتت الشغل الشاغل للمفكرين والباحثين في كل أنحاء العالم والتي عملت على خلق جدل واسع بين مختلف تيارات الفكر وتباين الموقف من قضاياها وكأنها فكرة ليست واقعة.[1]

فخلال السنوات الأخيرة ظهرت عدت كتب أين تناولت طبيعة الفترة الحضارية المستجدة من أجل فهم آفاقها، فرصها، تحديداتها ومساراتها المستقبلية وأهم كتاب في ذلك " نهاية التاريخ" لفوكوياما وكتاب "صراع الحضارات" لهنتجتون وكتاب " الموجة الثالثة " لتوفلر وكتاب " صعود وهبوط الإمبراطوريات" لبول كندي جميع هذه الكتب والاجتهادات حاولت استيعاب التحولات التي يعيشها العالم حاليا.[2]

إذ نجد المفكر السوري صادق جلال عظيم يصف التحولات التي يعيشها العالم على أنها " العمل على تعميم النمط الحضاري الأمريكي على بلدان العالم وشعوبه بقصد الهيمنة على الاقتصاد والسياسة، والثقافةوالسلوك".

هذا ما يعني أن العولمة ظاهرة تاريخية نشأت وتطورت مرورا بمراحل مختلفة. عبر التاريخ المعاصر، أما فيما يخص المفاهيم حول ظاهرة العولمة هي مختلفة باختلاف ميادين الحياة فالعولمة هي " تعني سهولة حركة الناس، المعلومات، السلع والأموال، الأفكار بين مختلف الدول على نطاق الكرة الأرضية".

وبما أن العولمة ظاهرة تاريخية ما زالت قيد التأسيس أي أنها حركة مستمرة في كل الميادين إرتأينا التطرق في هذا الفصل لجوانب العولمة وتطورها بتحديد كل من:

*** مفاهيم أساسية حول العولمة.**

*** قياس العولمة وآثارها ومشاكلها وكيفية مواجهتها.**

[1] سليمان العسكري، أحمد مشري العدواني، "العولمة واصطدام الحضارات"، مجلة الثقافة العلمية، العدد 85، دار السياسة، الكويت

[2] الخالق عبد الله، "العولمة ومحاولة دمج العلم"، العدد 465-1997، مجلة العرب، وزارة الاعلام، دولة الكويت

المبحث الأول: المفاهيم الرئيسية للعولمة

يشهد العالم في العقود الأخيرة نظاما عالميا جديدا اتضحت معالمه وآلياته تدريجيا، حتى بلغ ما يطلق عليه" العولمة "والتي أصبحت الإطار الذي يحدد العديد من الظواهر على المستوى المحلي والدولي وعليه فسنحاول أن نشكل معالم رؤيتنا للعولمة من خلال مدخل مفاهيمي يوضح: مفهومها وتطورها عوامل بروزها، أهدافها، ومظاهرها.

المطلب الأول: مفهوم العولمة وتطورها

العولمة مفهوم متعددة الدلالات ومختلف المعاني يصعب تحديده بدقة وبقبول عام، كما أنها وإن كانت ظاهرة قديمة قدم التاريخ بمعانيها وأبعادها إلا أنها اتخذت أبعادا جديدة واكتسبت مضامينا وجوهرا حديثا.

الفرع الأول: مفهوم العولمة: يمكننا دراسة مفهوم العولمة من خلال إطار عام يحدد مفهومها اللغوي، وتعريف الظاهرة.

أولا: المفهوم اللغوي:

تعرف كلمة العولمة لغويا بأنها كلمة مشتقة من مدلول العالم ، و يفضل الأنجلوسكسون استخدام Globalization نسبة إلى كلمة (Globe) التي تعني الكرة الأرضية ، في حين يستخدم الفرانكفون مصطلح Mondialisation نسبة إلى الكوكب باللغة الفرنسية (Monde) ، وهناك من يفضل في العالم العربي استخدام كلمتي الكونية (نسبة إلى الكون و الكوكبية نسبة إلى الكوكب ، و على الرغم من رجاحة الأخيرتين لغويا إلا أنهما لا تعكسان المعنى الصحيح لما هو مطلوب من هذا المصطلح توضيحه إذ أن إضافة (Lze) في اللغة الإنجليزية تعطي معنى التدخل ، بمعنى آخر Globe يعني الكوكب و Globale تعني كوكبي و عندما تضاف لها (lze) يعني ذلك جعله عالميا أو يبدوا عالميا، و هكذا فشلت المحاولات لإعطاء هذا المدلول اللفظي الإنجليزي مقابلا لغويا قانونيا، أي مطابق له في الصيغة و المعنى ، و لكن رغم ذلك فقد شاع استخدامه لكونه قد تحول إلى اسم علم أعجمي.[1]

ثانيا: تعريف العولمة: إن صياغة تعريف دقيق للعولمة تبدو مسألة شاقة نظرا لتعدد تعريفاتها بتعدد الخلفيات الأيديولوجية للباحثين واتجاهاتهم إزاءها رفضا أو قبولا، وبالتالي فوضع تعريف محدد لمحتواها بدقة يعتبر أمرا مبتكرا لهذه الظاهرة المتعددة، وبالتالي سنستعرض أهم هاته التعاريف كما يلي:

[1] سعدون حمود الربيعاوي، ناظم جواد الزيدي انعكاسات ظاهرة العولمة في إبراز أهمية احتضان الأعمال، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة بغداد المجلد 13، العدد 47، 2007، ص 02

أ – " هي اتجاه تاريخي نحو انكماش العالم زمانيا ومكانيا، و زيادة وعي الأفراد بهذا الانكماش".[1]

هذا التعريف سلط الضوء على ظاهرة العولمة من زاوية تقارب المسافات والثقافات، حيث يصبح الوضع لا يمكن من الانعزال أو الانغلاق، وبالتالي فهذه الظاهرة حتمية تاريخية لا مفر منها.

ب – يعرفها صندوق النقد الدولي بأنها " تزايد الاعتماد المتبادل بين دول العالم من خلال زيادة حجم المبادلات وتنوعها عبر الحدود، إضافة إلى تدفق رؤوس الأموال الدولية، وكذلك الانتشار المتسارع للمعاملات والخدمات التقنية في أرجاء العالم"[2]

ركز هذا التعريف على الشق الاقتصادي من ظاهرة العولمة، وحدد أسبابها بزيادة المبادلات التجارية والتدفقات المتزايدة لرؤوس الأموال بين الدول، وكذلك انتقال التكنولوجيا بين أرجاء العالم.

ج– تعرف أيضا بأنها " عملية اجتماعية تذوب وتتلاشى فيها الحدود الجغرافية، وتؤدي إلى إدراك الأفراد لهذا الاندماج ".[3]

اعتبر هذا التعريف العولمة ظاهرة اجتماعية تتداخل فيها المجتمعات دون الاعتداد بالحدود الجغرافية، جعل العالم كقرية كونية تذوب فيها القوميات وبالتالي. " هي محاولة نشر حضارة السوق المعولمة ، لتحويل كل شيء إلى سلعة متداولة في السوق لصالح قوة حرة جديدة عابرة للقوميات".[4]

يرى هذا التعريف ظاهرة العولمة من زاوية الاقتصاد، لتكون لها انعكاسات على مختلف المناحي الأخرى السياسية، الثقافية، والاجتماعية، وتصبح فكرة السوق الحرة وتطبيقاتها هي السائدة. هي صيرورة رأسمالية تاريخية يتحول فيها خط الإنتاج الرأسمالي من دائرة عولمة المبادلة و التوزيع و التسويق والتجارة إلى دائرة عولمة الإنتاج الرأسمالي ، مع عولمة رأس المال الإنتاجي و قوى و علاقات الإنتاج الرأسمالية مما يؤدي إلى إخضاع العالم كله إلى النظام الرأسمالي تحت قيادة و هيمنة و توجيه القوى الرأسمالية العالمية المركزية وسيادة نظام التبادل الشامل و المتميز لصالح الاقتصاديات الرأسمالية المتقدمة يرى هذا التعريف العولمة

---

[1] رونالدروبستون: العولمة والنظرية الاجتماعية والثقافية الكونية، ترجمة: أحمدمحمود، نوارأمين، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، 1998، ص 27

[2] صندوق النقدالدولي، أفاق الاقتصاد العالمي، واشنطن، 1997، ص: 55

[3] Theodor Levitt : A world Difference, In Globalization, Edit by Malcolm Waters, London, p :03

[4] أحمد مجد مجازي: العولمة بين التفكيك وإعادة التركيب، الدار المصريةالسعودية، القاهرة، ا لطبعة الأولى، 2005، ص 28

بأنها ظاهرة ناتجة عن التطور الرأسمالي من عولمة التبادل إلى عولمة الإنتاج وبالتالي فهي امتداد للهيمنة الغربية الرأسمالية و أقطابها المتقدمة.

وفي الأخير يمكننا أن نعرف العولمة على أنها " ظاهرة لم تكتمل ملامحها بعد، يختلف في تحديدها باختلاف الخلفيات والأيديولوجيات المعرفة بها، تهدف إلى تحويل العالم إلى قرية كونية تتقارب وتتداخل فيها جل الشعوب والأمم، وفي مختلف مناحي الحياة: الاقتصادية، السياسية، الثقافية، والاجتماعية تحت سلطة الأقوى عالميا".

الفرع الثاني: تطور ظاهرة العولمة:

لغرض الوصول إلى فهم دقيق لأبعاد وجوهر أية ظاهرة فإن الدراسة التاريخية للواقع الذي أفرزها تكون من الضرورة بما كان، لأن بروز الظاهرة وتطورها لا يمكن أن يتم إلا إذا كانت عوامل وجودها قائمة في المجتمع ذاته. فحداثة لفظ العولمة كمصطلح اقتصادي وسياسي وثقافي في التراث الرأسمالي لا تعني حداثة الواقع الذي يعبر عنه المصطلح.

فقسم إلى خمس مراحل وهي:

- المرحلة الجينية
- مرحلة النشوء
- مرحلة الصراع من أجل الهيمنة
- مرحلة عدم اليقين

الفرع الأول: المرحلة الجنينية

وهي تلك المرحلة التي استمرت في أوروبا منذ بواكير القرن الخامس عشر حتى منتصف القرن 18 عشر وشهدت ليوم المجتمعات القومية وإضعاف القيود التي كانت سائدة في العصور الوسطى كما انها عمقت الأفكار الخاصة بالفرد والإنسانية ممهدة المرحلة الجغرافيا الجديدة.

الفرع الثاني: مرحلة النشوء

استمرت هذه المرحلة في أوروبا في منتصف القرن الثامن عشر في سنة 1870 وما بعد، حيث حدث تحول في فكرة الدولة المتجانسة الموحدة، وأخذت تتبلور المفاهيم الخاصة بالعلاقات الدولية بالأفراد باعتبارهم مواطنين لهم أوضاع مقننة في الدولة. ونشأ مفهوم أكثر تحديدا للإنسانية كما زادت إلى حد كبير الاتفاقات الدولية ونشأت المؤسسات المتعلقة بنظام أو تنظيم العلاقات والاتصالات بين الدول، وبدأت مشكلة قبول المرجات غيرالأوروبية في المجتمع الدولي.

الفرع الثالث: مرحلة الإنطلاق

استمرت هذه المرحلة من سنة 1870 وما بعده وحتى العشرينات من هذا القرن، وفيها بدأت الصياغة الدولية الأفكار الخاصة بالإنسانية ومحاولة تطبيق هذه الأخيرة كما حدث تطور في عدد وسرعة الأشكال الكونية، جوائز نوبل وشهدت هذه المرحلة اندلاع الحرب العالمية الأولى و إنشاء عصبة الأمم.

الفرع الرابع: مرحلة الصراع من أجل الهيمنة.

استمريت هذه المرحلة من العشرينات حتى منتصف الستينات وبدأت فيها الخلافات والحروب الفكرية حول المصطلحات الخاصة بعملية العولمة، كما نشأت صراعات كونية حول صورة الحياة وأشكالها المختلفة وتم التركيز على المواضيع الإنسانية بحكم الحوادث بحكم الحوادث التي تمت بالقاء القنبلة الذرية على اليابان وبروز دور الأمم المتحدة.

الفرع الخامس: مرحلة عدم اليقين

بدأت منذ الستينات وهي مستمرة حتى اليوم حيث جرى دمج العالم الثالث في المجتمع العالمي وتصاعد الوعي الكوني واستطاع بلوغ القمر وكذلك شهدت نهاية هذه المرحلة إسدال الستار على

الحرب الباردة وزادت إلى حد كبير المؤسسات الكونية والتحركات العالمية وتواجد المجتمعات الإنسانية اليوم في مشكلة التعددية الثقافية والعرقية داخلها، كذلك ظهرت الحقوق المدنية و أصبح النظام الدولي أكثر سيولة وبدأ الإعلام يلعب دورا مؤثرا. وفي الأخير شهدت هذه المرحلة نهاية النظام الثقافي ثنائي القطبية وبروز نظام أحادي القطبية

المطلب الثاني: عوامل بروز العولمة و أهدافها:

تنامى مفهوم العولمة واحتل حيزا كبيرا في الأدبيات العالمية و المحلية المختلفة ، مما جعل دراسة عوامل بروز ظاهرة العولمة و كذلك التطرق إلى أهداف هذه الظاهرة واسعة النطاق من الأهمية بما كان

الفرع الأول: عوامل بروز ظاهرة العولمة: هناك العديد من المتغيرات التي برزت في العقود الأخيرة من القرن الماضي، و التي كان لها الأثر البالغ في بروز ظاهرة العولمة وانتشارها ، نوجز أهمها فيما يلي:

أولا: التقدم التكنولوجي: يرتبط النظام العالمي بمستوى التكنولوجيا السائدة ، فخلال عقد الثمانينيات برزت ثورة تكنولوجية صناعية ثالثة تركز على التحكم في العقل الإنساني وتنميته فضلا عن تقليده بمخترعات إلكترونية دقيقة ، كما تتميز بأنها تقوم على الاستثمار الأساسي في مجال البحوث العلمية المكثفة الذي أصبح جزءا أساسيا من الاستثمار الكلي في العملية الإنتاجية، حيث تعتمد هذه الثورة التكنولوجية على مصدر التدفق اللامتناهي للمعرفة و الأفكار .[1]

لذلك تعتبر هذه الثورة من أهم العوامل التي ساعدت على انتشار ظاهرة العولمة نتيجة لانتشار تكنولوجيات الإعلام والاتصال ، مما سهل التجارة في السلع و زاد من تجارة الخدمات لتصبح القطاع الاقتصادي الأول ، و سرعت حركة انتقال رؤوس الأموال ، و ألغت فكرة المكان و مفهوم الزمان بتوصيل المعلومات والخدمات الفورية إلى كل أرجاء المعمورة و بسرعة الضوء عبر التجارة الإلكترونية مما أدى إلى ترابط العالم ببعضه البعض ، و تحرير الأسواق أمام الشركات و المشروعات، لتصبح هذه الأخيرة معولمة .[2]

و يمكن توضيح دور التكنولوجيا في دعم قدرات الشركات و المشروعات على التعولم عبر الشكل التالي:

---

[1] رباب فتحي عبد العزيز نجم أثرالعولمةعلى صناعة النقل البحري في الدول العربية، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في الاقتصاد، غير منشورة. كلية التجارة، جامعةعين شمسن، مصر، 2005، ص 07

[2] عبدالوهابرميدي: التكتلات الاقتصادية الإقليمية في عصرالعولمة وتفعيل التكامل الاقتصادي في الدول النامية – دراسة تجارب مختلفة، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، غيرمنشورة، فرع التخطيط، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة الجزائر، 2006/2007، ص: 96

شكل رقم 01: دور التكنولوجيا في دعم قدرة الشركات والمشروعات على التعولم

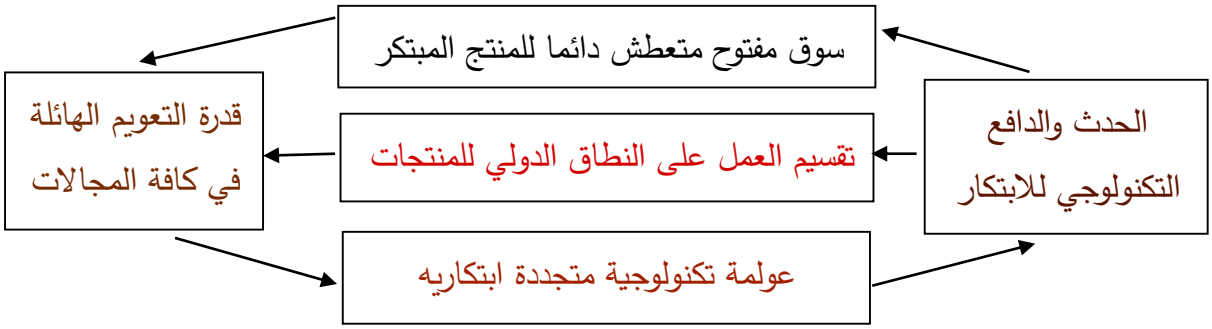

المصدر: عبد الوهاب رميدي: التكتلات الاقتصاديةالإقليمية في عصرالعولمة وتفعيل التكامل الاقتصادي في الدول النامية دراسة تجارب مختلفة، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، غيرمنشورة، فرع التخطيط، كليةالعلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعةالجزائر، 2006/2007، ص: 97

من خلال الشكل السابق يتضح دعم التكنولوجيا لقدرة الشركات و المشروعات على التعولم ، حيث نجد في هذا الشكل منظومة تكنولوجية تدافعية ، كل فاعل رئيسي فيها يدفع الآخر من أجل الوصول إلى الأهداف الكلية ، و بالتالي فثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصال أدت إلى تعميق عالمية الاقتصاد وتحول العالم إلى قرية كونية ، تتضح من خلال:[1]

أ- الاتصالات السلكية واللاسلكية: فخلال سنة 1990 كان عدد مقتنيي الهواتف الخلوية يقدر بـ 11 مليون شخص عبر العالم، أما في سنة 2011 فقد بلغ عدد الهواتف الخلوية بـ: 5.6 مليار خلوي و 1.32 مليار هاتف أرضي، في الوقت الذي بلغ فيه عدد سكان العالم حوالي 7 مليارات نسمة و يمكن الاتصال بأي مكان في العالم تقريبا دون تكلفة تذكر من خلال الانترنت عبر خدمة "السكايب" مثلا . ويعكس هذا القدر من كثافة الاتصالات السلكية واللاسلكية مستوى التواصل البشري الذي لم يشهده التاريخ من قبل.

ب-إتاحة التكنولوجيا للناس عبور الحدود بأعداد كبيرة: ففي سنة 1990 نجد المسافرين بين بلدان العالم لم يتجاوز عددهم 25 مليون مسافر، في حين يتوقع أن يصل هذا الرقم إلى 1.6 مليار مسافر في حدود سنة 2020. ويعني ذلك باختصار أن 1 من بين 5 من ساكني كوكب الأرض سوف يعبر حدودا دولية.

ج التواصل العاطفي عبر الحدود: ومن باب المقارنة أن التكنولوجيا وهي قوة مادية ينشأ عنها أيضا تواصل عاطفي عبر الحدود، فعندما تم عزل القائد العسكري الأوغندي "جوزيف "كوني وتجريده من قوته، وهو

[1] كيشور مهيوباتي: القرية العالمية، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، واشنطن، سبتمبر 2012، ص 8-9

متهم بقتل وتشويه الآلاف عبر عقود، أدى ذلك إلى انتشار فيديو له سجل أعلى نسبة مشاهدة على الإطلاق فخلال ستة أيام شوهد هذا الفيديو أكثر من 100 مليون مرة أغلبها على اليوتوب، واسترعى هذا العدد الهائل من المشاهدات مجلس الشيوخ الأمريكي الذي طرح قرارا ضد " كوني" في مارس 2012.

ثانيا: انتهاء الحرب الباردة وسقوط نظام الثنائية القطبية: لقد كان لانهيار الاتحاد السوفياتي دورا مهما في فسح المجال أمام النظام الرأسمالي لفرض منطقه في تسيير الاقتصاد العالمي وتوسيع وتعميق النمط الرأسمالي عالميا، بعدما كانت القطبية الثنائية هي السائدة وما عرفته الحرب الباردة من صراعات قسمت دول العالم إلى دول مساندة للنظام الرأسمالي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية وأخرى مساندة للنظام الاشتراكي بقيادة الاتحاد السوفياتي.

وبهذين الحدثين (انتهاء الحرب الباردة وسقوط نظام القطبية الثنائية) انتفت مبررات التسهيل في العلاقات الاقتصادية الدولية ، و انتهت مرحلة تجاهل الدول الكبرى للتجاوزات الاقتصادية و التجارية التي تقوم بها بعض الدول المرتبطة بها سياسيا، و بدأت الدول الرأسمالية عالية التطور تطرح و بقوة قضايا الإغراق و حقوق الملكية الفكرية و التجارة العادلة و الفتح المتبادل للأسواق في إطار المفاوضات الثنائية ، و أيضا في إطار منظمة التجارة العالمية.[1]

ثالثا: انخفاض القيود على التجارة والاستثمار والتطور الصناعي في الدول النامية:[2]بعد الحرب العالمية الثانية بدأت الدول في تخفيض القيود المفروضة على التجارة الدولية و ذلك باستخدام الرسوم الجمركية في إطار الجات، وقد تم تخفيض هذه الرسوم على السلع الصناعية في الدول المتقدمة من 40% سنة 1940 إلى أقل من 10 في المتوسط بعد جولة طوكيو سنة 1979. كما أن ما حققته الدول النامية من نمو يعتبر كأحد أهم الأسباب التي أدت إلى العولمة، فقد ارتفع نصيب دول شرق آسيا في الفترة: 1965إلى 1988 من الناتج الإجمالي العالمي من 5 إلى 20%، ومن الناتج الصناعي العالمي من 10 إلى 23%، أما الدول النامية إجمالا فزاد نصيب قطاعها الصناعي من الناتج المحلي الإجمالي العالمي من 27% سنة 1965 إلى 34% سنة 1988، بينما زاد نصيب التجارة من الناتج المحلي الإجمالي للدول النامية زيادة سريعة من 33% في منتصف الثمانينيات إلى 43 %.

---

[1] رباب فتحي عبد العزيز نجم مرجع سابق، ص 12

[2] عبد القادر بابا: سياسة الاستثمارات في الجزائروتحديات التنمية في ظل التطورات العالمية الراهنة، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، فرع التخطيط، كليةالعلوم الاقتصادية وعلوم التسييرجامعة الجزائر 2003/2004، ص 94-95

الفرع الثاني: أهداف العولمة:

هناك جملة من الأهداف الرئيسية لظاهرة العولمة تختلف باختلاف الأيديولوجية إزاءها، فهناك من يرى أن هدفها الأساسي هو إشاعة النمط الغربي و فرض الهيمنة الرأسمالية و لاسيما الأمريكية منها على باقي العالم (يتمثل هذا الاتجاه في معارضي العولمة) ، و هناك من يرى بأن لها أهدافا حيوية يمكن إيجازها على النحو التالي:[1]

أولا: الوصول إلى سوق عالمي واحد مفتوح: أي بدون حواجز أو فواصل جمركية أو إدارية أو قيود مادية، بل إقامة سوق متسع يشمل العالم كله، ويشمل كافة قطاعاته ومؤسساته وأفراده (أي الوصول بالعالم كله إلى أن يصبح كتلة واحدة متكاملة).

ثانيا: الوصول بالعالم إلى جعله وحدة واحدة مندمجة ومتكتلة: سواء من حيث المصالح والمنافع المشتركة أو من حيث الإحساس بالخطر الواحد الذي يهدد البشرية جمعاء، أو من حيث أهمية تحقيق الأمن الجماعي.

ثالثا: الوصول إلى شكل من أشكال التجانس العالمي: سواء من خلال تقليل الفوارق في مستويات المعيشة، أو في الحدود الدنيا لمتطلبات الحياة أو في حقوق الإنسان.

رابعا تنمية الاتجاه نحو إيجاد لغة اصطلاحية: من خلال استخدامها وتبادلها سواء بالتخاطب بين البشر أو بين الحاسبات الإلكترونية أو ما بين مراكز تبادل البيانات وتوليد وصناعة المعلومات.

خامسا: الوصول إلى الوحدة الإنسانية: بمعنى أن يتم تدريجيا تذويب الفوارق، خاصة فوارق الأجناس والقوميات من خلال تكثيف عمليات الاختلاط والمزج بين عناصر الجنس البشري.

سادسا: تعميق الإحساس بالإنسانية البشرية: من خلال إزالة كل أشكال التعصب والتمايز العنصري والنوعي وصولا إلى عالم إنساني بعيدا عن التعصب والتناقضات.

سابعا: بعث رؤية جديدة تكون بمثابة حركة تنوير كبرى: تكون للبشر باختلاف أجناسهم وشعوبهم ودولهم وتخاطب أحلامهم.

المطلب الثالث: مظاهر العولمة

من الطبيعي أن يختلف فهم الأفراد للعولمة و مضامينها ومظاهرها المختلفة ، فلا يمكن حصر العولمة في نطاق محدد مهما اتصف هذا النطاق بالشمول و الدقة ، فالاقتصادي يركز على المستجدات الاقتصادية العالمية و طبيعة المرحلة الراهنة من التراكم الرأسمالي ، بينما السياسي الذي يبحث عن تأثير التطورات

[1] رباب فتحي عبد العزيز نجم: مرجع سابق، ص 19

العالمية و التكنولوجية المعاصرة على الدولة ودورها في عالم يزداد انكماشا، كما أن الإعلامي يركز على كل المستجدات والتطورات على الصعيد العالمي و آليات توصيلها إلى أكبر قدر ممكن ، أما المهتم بالشأن الثقافي الذي يهمه ما يحدث من انفتاح للثقافات و الحضارات و ترابطها مع بعضها البعض، بخلاف عالم الاجتماع الذي يرصد بروز القضايا العالمية المعاصرة كقضايا النمو الديمغرافي الفقر، البيئة ، الإرهاب ، بالإضافة إلى تطور المجتمع المدني على الصعيد العالمي، وبالتالي فالعولمة ظاهرة واسعة النطاق و متعددة المظاهر، يمكن أن نوضح أهمها كما يلي:

الفرع الأول: العولمة السياسية: بسقوط نظام القطبية الثنائية وبروز نظام عالمي جديد، وكذلك التطور الهائل في التكنولوجيا الإعلامية والاتصالات جعلت شعوب العالم أمام وضع سياسي تآكلت فيه الحدود الجغرافية والحواجز التقليدية، وساد فيه واقع جديد للسياسة والعلاقات الدوليتين جسد مظهرا من مظاهر العولمة على الصعيد السياسي.

أولا: تعريف العولمة السياسية: لقد تعددت تعاريف العولمة السياسية كتعدد تعاريف العولمة، تبعا للمشارب الفكرية والتخصصية انطلاقا ومن الاختلافات الإيديولوجية، نوجز أهمها كما يلي:

– هي اتحاد متواصل تلعب فيه الهيئات الدولية دورا رئيسيا، لتشكيل بنية عابرة للقوميات ، مع ظهور شبكة من المنظمات غير الحكومية المحلية والدولية ، تراقب عمل الحكومات و تؤثر فيه.[1]

يرى هذا التعريف بان العولمة السياسية هي ظاهرة لم تكتمل بعد، تهدف الى تشكيل بنية سياسية عابرة للقوميات تتلاشى فيها حدود وحواجز الدولة الوطنية وسلطانها، كما تلعب فيها المنظمات غير الحكومية المحلية والدولية دور المراقب، والهيئات الدولية المحدد الرئيسي للسياسات الدولية.

إلا أن هذا التعريف لا يعكس الواقع الحقيقي العالمي الراهن، حيث يتضح فيه الدور المهم للولايات المتحدة الأمريكية في المشهد السياسي العالمي، وانفرادها بالكثير من القرارات حتى خارج الشرعية الدولية كحرب العراق واحتلال أفغانستان.

هي أحد أبعاد العولمة الاقتصادية التي تعمل على إرساء هيمنة الثالوث الرأسمالي (الولايات المتحدة الأمريكية، أوروبا، اليابان) هيمنة شبه تامة على مختلف أنحاء الكرة الأرضية، بهدف تفكيك السيادة الوطنية للدول الصغيرة والمتوسطة". [2]

يصنف هذا التعريف العولمة السياسية كمظهر سلبي للعولمة، حيث أكد على أنها استمرار للهيمنة الرأسمالية

[1] عبدالحي وليد انعكاسات العولمة على الوطن العربي، الدار العربية للعلوم، بيروت، 2011 ،ص: 33.

[2] الظاهر نعيم إدارة العولمة وأنواعها، عالم الكتاب الحديث، اربد. الأردن، 2010، ص: 109

العلاقات الأمريكية، الأوروبية، اليابانية، على مختلف الدول الأخرى سعيا منها على تفكيكها، وبالتالي أهمل دور كل الأطراف الأخرى في السياسة الدولية من منظمات دولية ودول تعتبر محورية في السياسات الدوليتين كروسيا مثلا والصين.

وفي الأخير يمكن أن نعرف العولمة السياسية كما يلي: هي ظاهرة لم تكتمل بعد، تهدف إلى تشكيل بنية سياسية عالمية الطابع، يكون السلطان فيها للقوى والكيانات الكبرى في العالم.

ثانيا: آثار العولمة السياسية: تعتبر العولمة السياسية نظام له الأثر البالغ على السياسة الدولية وفي علاقات الدول والشعوب ببعضها البعض إيجابا أو سلبا.

أ- الآثار الإيجابية للعولمة السياسية ومن أهمها:

1- نشر القيم الديمقراطية: للعولمة السياسية دور وأثر مهمين في نشر قيم الديمقراطية وتعزيزها فمن خلال انفتاح الشعوب على بعضها والتطور الهائل في تكنولوجيات الإعلام والاتصال انتشرت الأفكار والقيم والتجارب الديمقراطية بين أنحاء العالم، وأصبح إدراك الشعوب لها متاحا للكل، مما شكل ضغطا هائلا على الأنظمة الشمولية للانخراط في العمل الديمقراطي والاستجابة للمطالب الشعبية ولو جزئيا.

2- تحقيق التنمية البشرية: للعولمة السياسية أثر مهم على التنمية البشرية من خلال انفتاح الشعوب على بعضها البعض وانتقال المعلومات والأفكار والقيم، فازداد استعدادها للتجديد والإبداع.

3- دعم حقوق الإنسان: لقد أصبح من غير الممكن في ظل التطور الهائل لتكنولوجيات الإعلام والاتصال ووسائل الإعلام المختلفة، وانتشار شبكات المنظمات الدولية (الحكومية وغير الحكومية) عبر كل أنحاء العالم إخفاء الانتهاكات لحقوق الإنسان السياسية والمدنية.

ب - الآثار السلبية للعولمة السياسية: يمكن إيجاز هذه الآثار السلبية فيما يلي:

1- تفكيك الدولة الوطنية: إن من أهم مكونات الدولة الوطنية هي: الشعب، الإقليم ، و السلطة التي تبسط نفوذها على هذا الشعب و الإقليم، فالعولمة السياسية تشكل البداية لتفتيت الدولة الوطنية عن طريق حرية انتقال الأفراد و السلع و رؤوس الأموال عبر الحدود ليجعل هذه الحدود وهمية ، و كذلك من أهم ما تقوم عليه تلك العولمة هو الدور الفاعل للمنظمات الدولية غير الحكومية المحلية و الدولية في الدفاع على حقوق الأفراد و حرياتهم ، مما يهدد و يضعف سلطة الدولة الوطنية في بسط نفوذها.

2- هيمنة الدول الغربية على الدول النامية: وهي نتيجة تدخل الدول الغربية ولاسيما الولايات المتحدة الأمريكية في الشؤون الداخلية للدول النامية لأسباب إنسانية أو سياسية، وتحت أطر مختلفة كحماية حرية التعبير وحقوق الأقليات.

3-ازدواجية المعايير في تطبيق حقوق الإنسان: تتميز الدول الغربية عموما والولايات المتحدة الأمريكية خصوصا بسياسة برغماتية مزدوجة المعايير، فنجدها في الكثير من قضايا حقوق الإنسان تكيل بمكيالين ويتضح ذلك لاسيما في القضية الفلسطينية وما يحدث من انتهاكات صهيونية لحقوق هذا الشعب الأعزل، وكذلك ما حدث بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 من انتهاكات لحقوق الإنسان وتعد على القوانين والأعراف الدولية بحجة مكافحة الإرهاب.

الفرع الثاني: العولمة الثقافية: ترتبط العولمة بوسائل الاتصال الحديثة التي لها دور كبير في التأثير على رغبة الأفراد من خلال الإعلان التجاري المركز، وكذلك على السلوك الإنساني من خلال الدعاية ومناهج التعامل النفسي، وبالتالي التأثير على الثقافة الإنسانية عموما تحت إطار ما اصطلح عليه بالعولمة الثقافية.

أولا: تعريف العولمة الثقافية: لقد تعددت تعاريفها واختلفت بتعدد خلفيات وإيديولوجيات معرّفيها، حالها حال ظاهرة العولمة عامة، ومن أهم هذه التعاريف ما يلي:

أ - " هي بعد من أبعاد العولمة يشير إلى بروز الثقافة كسلعة عالمية تسوق كأي سلعة تجارية أخرى ومن ثم بروز وعي، إدراك، مفاهيم، قناعات، رموز ووسائل ثقافية عالمية الطابع، تستند إلى مفهوم الشمولية (ثقافة بلا حدود). فالعولمة وفقا لهذه المبادئ و المفاهيم هي توحيد للقيم حول المرأة والأسرة، أنماط الاستهلاك، المأكل والملبس، العادات والتقاليد.[1]

لقد قدم هذا التعريف العولمة الثقافية بصورة نمطية مبسطة توحد فيها الثقافات وتذاب لتشكل ثقافة عالمية موحدة، إلا أن هذا الطرح هو نظري لا يقبل التطبيق على أرض الواقع، فمهما تقاربت وتداخلت الثقافات لا يمكن تنميطها وانحلالها في بعضها تماما.

[1] فرحات غول مؤشرات تنافسية المؤسسات الاقتصادية في ظل العولمة الاقتصادية – حالة المؤسسات الجزائرية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص التسيير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة الجزائر، 2005/2006، ص: 08

ب – " هي محاولة إيجاد نمط ثقافي موحد لدول العالم ، و هو ما لم تستطع القوى الغربية تحقيقه لحد الآن لاصطدامها بثقافات أخرى تخالفها الرأي.[1]

لقد مثل هذا التعريف العولمة الثقافية بأنها محاولة للتوحيد الثقافي و هو ما لم يتجسد بعد ، لكن الواقع يثبت بأن العديد من جوانب العولمة الثقافية هي مجسدة على أرض الواقع ، و رغم اصطدام الثقافات في بعض المجالات و القضايا إلا أنها تداخلت و تفاعلت مع بعضها في قضايا و مجالات أخرى و أصبح من الملاحظ وجود نمط يكاد يكون موحدا في بعض الجوانب الثقافية كالفنون والعادات .

ج – هي محاولة إلغاء الهوية و الأصالة و الثقافة المحلية من أجل ثقافة و أنماط استهلاكية تخدم الثقافة المسيطرة ، وتحاول فرض السيطرة على غيرها .[2]

يعتبر هذا التعريف العولمة الثقافية بأنها امتداد لهيمنة الدول المسيطرة في العالم، بإفراغ الهوية الوطنية الثقافة المحلية من مضمونها الوطني، واندماجها تحت راية الثقافة المسيطرة الرأسمالية. وبالتالي فنظرته إلى هذه العولمة هي نظرة سلبية لا تحمل الإيجاب، على عكس ما يمكن أن تستفيد منه الدول بانفتاح ثقافاتها على بعضها البعض وتجنب الإصطدامات الثقافية والحضارية التي لن تكون في صالح أي طرف. وفي الأخير يمكن أن نعرف العولمة الثقافية كما يلي:

هي أحد أهم مظاهر العولمة، تهدف إلى إيجاد نوع من التقارب والتناغم بين مختلف الثقافات العالمية تحت إطار القرية الكونية، وبتوجيه من القوى الكبرى في العالم.

ثانيا: آثار العولمة الثقافية: للعولمة الثقافية آثار لها انعكاساتها على الدول وثقافاتها إيجابا أو سلبا يمكن أن نوضح أهمها كما يلي:

أ- الآثار الإيجابية: نلخص أهمها فيما يلي:

1- إمكانية الاستفادة من التطورات التكنولوجية الهائلة: من خلال التطورات في مجالات المواصلات الاتصالات، الفضائيات، الحواسيب، الانترنت، وما ينتج عن ذلك من سهولة نشر المعلومة والوصول إليها، الأمر الذي أتاح الفرصة لتحسين التنمية المجتمعية عموما، وتحسين اتخاذ القرارات بأقل تكلفة وبأكثر فاعلية خصوصا.

---

[1] السيد محمد أبو هاشم تصور مقترح عن المقومات الشخصية والمهنية الضرورية لمعلم التعليم العام في ضوء متطلبات العولمة، ورقة مقدمة ضمن فعاليات ندوة: العولمة وأولويات التربية، كلية التربية، جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية، يومي: 20-21 أبريل 2004، ص: 08

[2] السيد محمد أبو هاشم مرجع سابق، ص 03

2- انفتاح مختلف الشعوب على بعضها البعض ثقافيا: ومن ثم خلق جسور للتواصل بين مختلف الثقافات الإنسانية، وإيجاد نوع من التعايش واجتناب تصادم الثقافات والحضارات.

ب - الآثار السلبية: يمكن للعولمة الثقافية أن تحدث الآثار السلبية التالية:

1- تحويل الثقافة الاستهلاكية إلى آلية لتشويه البنى المجتمعية:بتغريب الإنسان وعزله عن قضاياه وجعله إنسانا مستهلكا للثقافة بشقيها المادي (السلع و الخدمات) و المعنوي (الأفكار و القناعات) من خلال آليات أصبحت أكثر قوة كوسائل الإعلام و التكنولوجيات الحديثة.[1]

2- انحسار الثقافة المكتوبة وانتشار ثقافة الصورة: فالصورة هي المفتاح السحري للنظام الثقافي الجديد فهي نظام وعي الإنسان بالعالم، كما أنها المادة الأساسية التي يجري تسويقها على أوسع نطاق فتلعب الدور الذي لعبته الكلمة في سائر التواريخ الثقافية. إن هجوم ثقافة الصورة على الإنسان يجري في امتداد لتراجع مروع في معدلات القراءة في العالم مما يعني ضمورا لجسم المعرفة ، و ضعفا شديدا في التكوين المعرفي للإنسان.[2]

3- خطورة التدفق المعلوماتي: بالرغم من إيجابيات تداول المعلومات وتدفقها عبر شبكة الانترنت خصوصا، إلا أن خطورة الوضع يتمثل في تحويلها إلى أداة تدميرية مهلكة (القنابل المعلوماتية) ، نظرا لأنها تخلف آثارا سلبية في تشكيل الأفكار و الأخلاقيات والقيم ، وتؤسس بناء معرفيا هشا قائما على السطحية و التغريب مما يجعل المجتمعات تواجه مشكلا حقيقيا يضرب في أعماق البنية الفكرية الثقافية و الاجتماعية ، و التي تهدد بلا شك الأمن الفكري، الذي هو جزء لا يتجزأ من الأمن القومي.[3]

الفرع الثالث: العولمة الإعلامية

فرضت العولمة نفسها بعد انتهاء الحرب الباردة وأفرزت نظاما عالميا يعتمد على الانفتاح الإعلامي الدولي، وعلى التجدد السريع للتكنولوجيا، وزيادة التقارب الاتصالي بين الدول، هذا الأخير الذي كان من ميزات الثورة الاتصالية التي رافقتها حركة اجتماعية دولية، أصبحت تستخدم بموجبها أشكالا جديدة من وسائل النقل وتكنولوجيات الاتصال، ومن هنا ظهر ما يعرف بالعولمة الإعلامية.

---

[1]إبراهيم إسماعيل عبده محمد: الأمن الفكري في ضوء متغيرات العولمة – أبعاد الدراسة النظرية والمعالجة المجتمعية، ورقة مقدمة ضمن فعاليات المؤتمر الوطني الأول للأمن الفكري " المفاهيم والتحديات «، كرسي الأمير نايف بن عبد العزيز الدراسات الأمن الفكري، جامعة الملك سعود، يومي: 22 225 جماد الأول 1430هـ، ص 22

[2]وليد أحمد مساعدة، عماد عبد الله الشريفين: العولمة الثقافية رؤية تربوية إسلامية، مجلة الجامعة الإسلامية، الأردن، المجلد الثامن عشر، العدد الأول، يناير 2010، ص: 258

[3]إبراهيم إسماعيل عبده محمد مرجع سابق، ص 22

أولا: تعريف العولمة الإعلامية: اختلف في تعريف العولمة الإعلامية ما بين مؤيد ومعارض لها على غرار ظاهرة العولمة عامة، إلا أن ما اتفق عليه في ذلك هو كونها أحد أبرز مظاهر العولمة التي جعلت العالم كقرية كونية تنتقل فيها المعلومات والتطورات عبر كامل أنحاء العالم دون حواجز أو قيود.

ثانيا: آثار العولمة الإعلامية

تتضمن ظاهرة العولمة الإعلامية آثارا تختلف في انعكاساتها ما بين الإيجاب والسلب، نوضح أهمها كما يلي:

أ- **الآثار الإيجابية:** وتكمن أهم هذه الآثار في:

1- زيادة البدائل المطروحة أمام المتلقين: إن الطريق السريع إلى المعلومات مدت المجال الاتصالي بوسائل إعلام جديدة والمزيد من الخيارات الاتصالية للمتلقين.

2- تعزيز الديمقراطية والمشاركة السياسية: إن مشاركة المتلقي العادي في العملية الإعلامية عن طريق ما يسمى بظاهرة الاندماج، وكذلك التدوين الإلكتروني أتاحت لفئات وجماعات خارج النخب الحاكمة إيصال صوتها.

المبحث الثاني: قياس العولمة وأثرها ومشاكلها وكيفية مواجهتها

اجتاحت ظاهرة العولمة، وتيارها السريع الدول والحكومات وباتت على كل لسان إما رافضا لها، أو قابلا بها. أو محذرا منها، أو معتبرا إياها واقعا حتميا علينا أن نتعامل معه، وفي حقيقة الأمر أن كل ظاهرة من الظواهر لها عدة تفاعلات، وتدور حولها النقاشات، فمن كان على وفاق معها فإنه يكثر من مدحها ويظهر إيجابياتها ومحاسنها، أما من كان ضدها فيبحث لها عن عيوبها ومساوئها، ولذلك سنتحدث في هذا المبحث على الآثار الإيجابية والسلبية للعولمة ثم نتحدث عن المخاطر التي تعيق نشأتها وتتربص بها ثم نتحدث عن المشاكل التي تطرحها على أرض الواقع وكيفية مواجهتها، وأخيرا نتحدث عن نتائج العولمة.

المطلب الأول: قياس العولمة

تعتبر عملية قياس العولمة من القضايا التي تشغل عديد الباحثين الاقتصاديين، وذلك لما لها من أهمية في معرفة مقدار التغير في العولمة عبر فترات من الزمن والمقارنة بين دول العالم من حيث انفتاحها على الاقتصاد العالمي ...

وعموما هناك ثلاثة مقاييس حتى الآن يتم بها قياس العولمة:

1- النوع الأول: مقاييس تجميعية.

2- النوع الثاني: مقاييس ترتيبية.

3- النوع الثالث: مقاييس مركبة.

وسوف يتم عرض كل نوع من هذه المقاييس فيما يلي:[1]

1- النوع الأول: المقاييس التجميعية للعولمة:

تستخدم هذه المقاييس في قياس ظاهرة العولمة على مستوى العالم أو الإقليم ومن بينها:

أ- مقياس العولمة التجارية: ويقيس مدى التوسع في تجارة السلع والخدمات بين الدول و هو يستخدم أحدالمعيارين التاليين:

$$\text{نسبة الصادرات} = \frac{\text{الصادرات العالمية}}{\text{الناتج الاجمالي العالمي}} \times 100$$

$$\text{نسبة التجارة} = \frac{\text{الصادرات العالمية+الواردات العالمية}}{\text{الناتج الاجمالي العالمي}} \times 100$$

ب - مقياس التكامل المالي الدولي: وهو يقيس درجة حركية تدفقات رأس المال بين الدول حيث يقيس الارتباط بين الاستثمار المحلي والادخار المحلى، وكلما كان الارتباط بينهما ضعيفا كلما دل ذلك على أن الدول تعتمدعلى رؤوس الأموال الأجنبية لتمويل الاستثمار المحلى بدرجة كبيرة. وكلما كان الارتباط قويا كلما دل ذلك على اعتماد الدول على مدخراتها المحلية في تمويل الاستثمار المحلي بدرجة كبيرة مع تدني دور رؤوس الأموال الأجنبية، ومن هذا المنطلق كلما كان هذا المعامل صغيرا كلما دل على زيادة درجة التكامل المالي بين الدول، ويتم الحصول على قيمة المعامل من خلال الصيغة التالية:

$$(I/Y)\ i=a+b(S/Y)\ i+Ui$$

حيث

نسبة الاستثمار الإجمالي إلى الناتج المحلي الإجمالي بالدولة I= (1/Y)

نسبة الادخار المحلى إلى الناتج المحلي الإجمالي بالدولة i= (S/Y)

الحد الثابت بالمعادلة والذي يشير إلى قيمة المتغير التابعة عندما قيمة

المتغير المستقل تساوي صفر a=0

حد الخطأ العشوائي Ui=

[1] عبير محمد عبد الخالق، العولمة آثارها على الطالب الاستهلاكي في الدول النامية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية مصر، 2007، ص 44-48

عندما تكون قيمة المعامل b صفر

فإن هذا يعنى أنه لا يوجد ارتباط بين الاستثمار المحلي والادخار المحلى ومن ثم يوجد هناك حركية تامة لرؤوس الأموال بين الدول

عندما تكون قيمتها b=1

فإن هذا يعني أن كل الزيادة في الاستثمار المحلي تمول عن طريق الزيادة في الادخار المحلي ولا يوجد هناك أي دور لرأس المال الأجنبي في التمويل، وتشير هذه الحالة إلى الانغلاق التام حيث لا تتحرك رؤوس الأموال بين الدول.

النوع الثاني: المقاييس الترتيبية للعولمة:

وتستخدم هذه المقاييس في ترتيب الدول أو مجموعات الدول وفقا لدرجة انفتاحها على الاقتصاد العالمي وذلك وفقا لأحد المعيارين:

أ- ترتيب الدول حسب مدى كثرة القيود التي تفرضها كل دولة على المعاملات التجارية والاستثمارية مع الدول الأخرى.

ب- ترتيب الدول حسب فجوة سعر الصرف (الفرق بين سعر الصرف الرسمي وسعر الصرف الحقيقي)

النوع الثالث: المقاييس المركبة:

وتصنف هذه المعايير على أنها مركبة من عدد كبير من المعايير الجزئية التي تعكس الجوانب المختلفة للعولمة ومن أهم تلك المعايير:

أ- معيار مركز بحوث السوق العالمي:

وتقوم فكرة هذا المعيار على تقسيم الاقتصاد العالمي إلى قسمين هما:

المعايير الاقتصادية القديمة والمعايير الاقتصادية الجديدة مع اختيار عدد من المعايير الجزئية التي تمثل كل قسم منها، فالمعايير التي تمثل الاقتصاد القديم هي: التجارة الخارجية ممثلة في الصادرات والواردات والاستثمار الأجنبي المباشر وتدفقات رؤوس الأموال الخاصة الأخرى عبر الحدود.

أما المعايير التي تمثل الاقتصاد الجديد فهي: صادرات الخدمات، عدد الحواسيب المتصلة بشبكة الانترنت والاتصالات التليفونية الدولية، ويتم حساب المؤشر لكل دولة على حدة ثم ترتب من حيث درجة اندماجها في الاقتصاد الدولي وفقا لقيمة هذا المؤشر.

ب - مؤشر كيرني لقياس العولمة:

ويعتبر هذا المؤشر أكثر المقاييس شمولا، ويمكننا أن نستخدمه في المشروعات الدولية الخاصة التابعة لغرفة التجارة الأمريكية بواشنطن. وهذا المؤشر يقدم دليلا شاملا عن العولمة في بلدان العالم المتخلفة ويورد تعبيرا كميا لكل بلد على حدة من حيث درجة الاندماج الاقتصادي وذلك من خلال تتبع حركة السلع والخدمات بما ينطوي عليه ذلك من تغيير في نصيب مختلف الدول من التجارة الدولية، ويقيس مدى حرية الحركة عبر الحدود الدولية من خلال مقارنة الأسعار المحلية مع الدولية ويرصد هذا المؤشر كذلك تحركات الأموال من خلال جداول لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ورؤوس أموال محافظ الاستثمار الداخلة والخارجة وجداول المدفوعات وحصيلة الدخل.

كذلك يقيس مؤشر كيرني للعولمة مستوى الاتصالات الشخصية عبر الحدود من خلال توليفة من البيانات المتعلقة بالرحلات الدولية والمكالمات الهاتفية الدولية وتحويلات المغتربين وغيرها من التحويلات المالية عبر الحدود، كما يضع خارطة لانتشار شبكة الإنترنت لا تقتصر على تقدير عدد مستخدميها الذي يتزايد بصورة مستمرة وإنما تورد تقديرا لعدد أجهزة الكمبيوتر الرئيسية المستخدمة في الاتصال والحصول على المعلومات وإجراء المعاملات التجارية عبر الإنترنت. ويشير مؤثر كيرني إلى البيانات المتعلقة بعدد الرحلات السياحية الدولية وعدد خطوط الهاتف وأجهزة الهاتف العمومية وأعداد المشتركين في خدمة الهاتف المحمول، وكذلك عدد أجهزة التليفون وعدد الحواسب الشخصية وعدد مواقع الاستقبال عبر الانترنت لكل 1000 شخص وتكون كل دولة مرتبة حسب دليل التنمية البشرية.

كذلك يوضح مؤشر كيرني للعولمة البيانات الخاصة بالدول النامية مقسمة إلى مجموعات هي: أقل البلدان جذبا للاستثمارات – الدول العربية – شرق آسيا – أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي – جنوب آسيا – جنوب شرق آسيا والمحيط الهادي – أفريقيا جنوب الصحراء – شرق أوروبا ورابطة الدول المستقلة – منطقة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

ونظرا للعوامل التي يشملها هذا المؤشر وهي متنوعة تنوعا غير مسبوق فإنه يعد أداة منهجية وموضوعية لقياس أبعاد العولمة قياسا كميا.

المطلب الثاني: آثار العولمة

أن العولمة كظاهرة تكتسب قوة جديدة من حيث تحولها كتيار متدفق ومندفع تفوق قوته مجرد النزعة الإنسانية اتجاه الوحدة و إنهاء عزلة الفرد عن عالمه إلى استخدامها كأداة ووسيلة لتحقيق حقوق الإنسان والدفاع عن نفسه ضد أي انتهاك لحقوقه، وفي الوقت ذاته زيادة دوره في إدارة العالم وتنمية مصالحه ومكاسبه، يقال هذا بالنسبة للدول المتطورة، و لكن وما يعرف في الدول المختلفة فهو العكس، هذه الظاهرة

تزيد من السيطرة والهيمنة على شعوب هذه الدول، كما تنتهك حقوقهم بدافع وخير دليل على ذلك هو ما جرى ويجري في العراق وفلسطين، الديمقراطية والحرية وحقوق الإنسان احتلت ولذلك يمكن القول أن للعولمة نوعان من الآثارهما:[1]

1 – الآثار السلبية ذات المخاوف الشديدة.

2 – الآثار الإيجابية ذات قدرة جذب هائلة.

الفرع الأول: الآثار السلبية للعولمة.

يرفض الكثير من المفكرين والكتاب في العالم الثالث مفهوم العولمة، باعتباره يعبر عن ظاهرة تعمل على أمركة العالم، وتهميش الشعوب وإذلالها وجعل العالم يعيش داخل قوالب جامدة، فرضتها عليه قوى الإنتاج والإعلام الأمريكية، والتي تحاول أن تجعل من العالم نسخة مماثلة مما لديها من ثقافة وسلوك أمريكي محض وبذلك تنمط العالم وتجعله مشوها ومنسوخا عن ذاته وخصوصياته وعن واقعه.

و يرى الدكتور عبد المجيد الصالحين أن الآثار السلبية للعولمة تتمثل فيما يلي:[2]

1 – زيادة سيطرة الشركات المتعددة الجنسيات على حركة التجارة والاستثمار.

2 – زيادة البطالة في الدول النامية، وذلك بعجز هذه الدول عن منافسة الشركات العظمى ذات التكنولوجيا العالية.

3– تقليص دور الحكومات في تسيير شؤونها الداخلية.

4 – توسيع هوة التفرقة بين المجتمعات ونقصد الشمال والجنوب.

5– التفاوت في توزيع الدخل بين دول العالم.

6– هدم الهوية الثقافية للأمة.

7– عودة الاستعمار إلى الدول الضعيفة بأشكال جديدة.

8 – الهيمنة الاقتصادية الغربية وتدمير اقتصاديات الدول الأخرى.

9 – تصدير الجريمة المنظمة وغسيل الأموال والأمراض الخطيرة.

10 – إعادة ترسيخ ظاهرة الطبقية في المجتمع.

الفرع الثاني: الآثار الإيجابية.

[1] محسن أحمد الخضيري، مرجع سبق ذكره، ص 129

[2] عبد المجيد الصالحين وآخرون، مرجع سبق دكره، ص 51–56

تكتسب العولمة ديناميكية قائمة على التنظيم الذي يحقق أعلى درجة من الارتباط و الترابط الاتصالي بين الأفراد الذين يعيشون المجتمع العالمي الواحد، ويرفع مؤيدو العولمة شعار الحلم الجميل الذي طالما سعت إليه كافة الانشقاقات والحواجز الفاصلة بين الأمم.

و تكمن الآثار الإيجابية للعولمة فيما يلي:[1]

- تعمل على استقرار الحياة الإنسانية وازدهارها.
- ترسيخ مبدأ التعاون والتعايش بين الحضارات.
- إلغاء المسافات بين الدول وتوحيد المقاييس والمواصفات للمنتجات في بقاع العالم.
- فتح المجال أمام الأفراد لاختيار ما يلائمهم من الثقافات.
- تتيح الفرص لمن لديهم المهارة والقدرة على العمل والاستفادة من خبراتهم.
- تعمل على إزالة التجزئة الاقتصادية وتوفير الديمقراطية والحماية الاجتماعية وحماية الحريات.

كما يرى أصحاب هذا التيار أنه لا بد من الاستفادة من التقدم التكنولوجي المتسارع ومن تكامل الاقتصاد العالمي الذي يمكن ربما أن يمنح فرصا لم يسبق لها مثيل للتخلص من الفقر ومنح ملايين البشر حياة أفضل من خلال ما يلي:[2]

1- تسعى إلى الوصول إلى الكمال وقبول التغيير.

2- تسعى إلى تهميش النزاعات العنصرية والمذهبية من أجل التوحد.

3- تقتضي السعي إلى الإتقان والارتفاع بمستوى الطموح الفردي والجماعي.

4- تبنّي وترويج الفكر المستقبلي بعيدا عن الفكر التقليدي والتمسك بالماضي.

أ- احتمال أضرار تصيب الاقتصاد الأمريكي بصفة خاصة والشركات الاندماجية بصفة عامة.

ب- الخلافات الدائمة والمتكررة بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي، حول تجارة المنتجات الزراعية والأفلام السينمائية والأغذية.

ج- المنافسة الشرسة التي تتلقاها الشركات وهيمنتها على الأسواق.

د- غياب التعاون والتنسيق وتضارب المصالح بين أركان العولمة وهذا ما يؤدي إلى زعزعتها.

2- المخاطر الخارجية: هناك مخاطر تصيب نظام العولمة تأتي من خارج محور وأركان العولمة وهو ما يتمثل في دور الدولة ودور المجتمعات المدنية في مصارعة ومواجهة العولمة بكل ما أوتيت من قوة، لأنها

[1] نفس المرجع السابق، ص 57

[2] بثينة حسين عمارة، مرجع سبق ذكره، ص 22

تؤثر على سيادتها ودورها في تسيير شؤونها الداخلية، وهناك أيضا تكتلات حمائية في الاتحاد الأوروبي، وتحالفات إقليمية في المحيط الهادي وأمريكا اللاتينية، وفي الأخير المخاوف التي يبديها الجميع من خطر الامبريالية الجديدةعلى الديمقراطية وحقوق الإنسان وصحة البيئة.

المطلب الثالث: المشاكل التي تطرحها العولمة وكيفية مواجهتها.

ان تطبيق ظاهرة العولمة لمبادئها دون مراعاة ظروف الشعوب وحالاتهم يطرح عدة مشاكل، تسعى الدول المتضررة إلى البحث عن الطرق والحلول لمواجهة هذه الظاهرة الجارفة والتقليل من مشاكلها.

الفرع الأول: المشاكل التي تطرحها العولمة.

والتي نسميها بالكوكبة أبرزت مشكلات على صعيد اقتصاد المجتمعات أو ظروف الحياة نفسها ومن بين هذه المشكلات نذكر ما يلي:

1 – عدم استقرار الأسواق والأزمات المالية: لقد تمت التدفقات الرأسمالية العالمية، وأصبحت الأسواق أكثر تكاملا، وازداد انفتاحها على العالم، وأصبحت الأوراق المالية غير المحلية تمثل قدرا أكبر من الإجمالي واتجهت التدفقات إلى التقلب سواء عبر البلدان أو عبر الفترات الزمنية مما أدى إلى اضطرابات كبيرة في أسواق المال وحدوث أزمات مالية متتابعة ومثال ذلك ما حدث في آسيا وانهيار أسواقها المالية الناشئة بسبب التقلبات الطارئة التي حدثت مما أدى إلى سحب رؤوس الأموال وإرجاعها إلى بلدها الأصلي.[1]

2– الإفقار: هناك ظاهرة ازدواجية، تطفو على السطح وهي اتساع الهوة بين البلدان الغنية والبلدان الفقيرة من جهة، واتساع الهوة بين الفقراء والأغنياء من جهة أخرى، وهذا ناتج عن عدم عدالة توزيع فوائد العولمة.

3– تخريب البيئة: تشهد اليوم بفعل تحرير الأسواق والمزاد العلني بين الحكومات لجذب الاستثمارات الأجنبية بأي ثمن إفراطا في استغلال الثروات الطبيعية غير القابلة للتجديد كما تشهد تخريبا كثيف للبيئة نتيجة كثرة النفايات وتنوعها وخطورتها. ونتيجة للتطورات الحديثة في مستويات الإنتاج والاستهلاك ارتفع مستوى تلوث البيئة، فالغازات والنفايات التي تطرحها مصانع الأسمدة والمبيدات المستعملة لزيادة المردودية الفلاحية، التلوث الذي تسببه وسائل النقل. القمامات المنزلية وغيرها من مسببات التلوث جعلت البيئة في

[1] هالة حلمي السعيد، "الأسواق المالية الناشئة ودورها في التنمية الاقتصادية في ظل العولمة"، سلسلة رسائل البنك الصناعي الكويتي، الكويت، العدد 58، سبتمبر 1999، ص 31–32

وضع متدهور، تجلى في ارتفاع مستويات تلوث الهواء والماء، مما أدى إلى اتساع ثقب الأوزون وارتفاع درجة الحرارة في الأرض.[1]

4- المشاكل الاجتماعية: التي تنتج عن انتهاج العولمة، تكمن في كثرة الطلاق، زيادة نسبة الأمية، وقلة التكفل الصحي ونقص التغذية وهذا راجع إلى عدم قدرة الأفراد على دفع الفاتورة إضافة إلى الانحلال الخلقي وغيرها من الأسباب.

5- مشكلة البطالة: إن الثورة التكنولوجية واستعمال المكننة سيؤدي حتما إلى تفشي ظاهرة البطالة وانخفاض أجور العاملين غير الموهوبين خاصة، ضف إلى ذلك فإن التحول الناتج عن الثورة العلمية والتكنولوجية، دفع بالدول الصناعية إلى التركيز على الصناعات ذات الاستخدام الأكثر كثافة للتكنولوجيا والمعلومات ورأس المال على حساب الصناعات الأخرى الأكثر استخداما لليد العاملة البشرية والمواد الأولية الخاصة والوقود، مما ادى إلى الانخفاض النسبي لأهمية الصناعات الاستخراجية وتراجع موقعها في التجارة العالمية في مقابل ارتفاع أهمية الخدمات.[2]

الفرع الثاني: كيفية مواجهة المشاكل التي تطرحها العولمة.

تجدر الإشارة إلى أنه مع تسليم بعدم إمكانية خروج أي دولة رشيدة من بيئة التجارة العالمية واتفاقياتها،فإنه يمكن التمييز بين عدد من الملامح التي تساعد على مواجهة مشاكل العولمة نذكرها فيما يلي:[3]

1 - قدر من الكراهية وبعض من الحماس البعيد عن العاطفة والخيال حيث أنك إذا كرهت شيئا تسعى جاهدا إلى البحث عن البديل المناسب.

2-تفكير مثالي يتجه إلى اقتراح وسائل تساعد على الإنقاذ، مثل إنشاء جامعات كبرى تختص بالبحث العلمي والتكنولوجي للتخلص من التبعية في هذا المجال.

3-الدعوة لإحياء المجتمع المدني.

---

[1] أحمد باشي، "دور الجباية في محاربة التلوث"، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، العدد 9، 2003، ص 130

[2] عبد المجيد قدي، "الأزمة الاقتصادية المالية، وواقع دول العالم الثالث"، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والاقتصادية والسياسية، الجزائر، الجزء 35، رقم 2، 1997، 447

[3] محمد رؤوف حامد، "الوطنيية في مواجهة العولمة"، دار المعارف، القاهرة، مصر، 1999، ص 23-24

4- ابتكار ميكانزمات وآليات جديدة لضمان المصالح الوطنية.

5- ظهور ممارسات وتوجيهات سياسية واقتصادية تهدف إلى تهذيب العولمة.

6- حتمية الوطنية: إن الوطنية ليست حربا على العولمة، ولكنها تحفيز وتنظيم وتعظيم القدرات الوطنية في استيعاب وتشغيل كل المعارف والإمكانيات المحلية والعالمية الممكنة، وبالكيفية التي تجعل من هذه القدرات الوطنية سندا لبعضها البعض، وللوطن وللمواطنين، في التنمية والاستفادة من إيجابيات العولمة وأيضا في تجنب سلبياتها ومساوئها، إن الحاجة إلى الوطنية تنطلق من عدة مرتكزات واعتبارات من أهمها ما يلي:[1]

أ - أنانية الشمال المتقدم وتخليه عن تنمية الجنوب، وتمحور اهتماماته في تنمية ذاته والحفاظ على مصالحه.

ب- تعاظم ظاهرة التحالفات الإستراتيجية الكونية بين الدول وبين الشركات المتعددة الجنسيات والشركات العالمية، أي تعاظم الاتجاه نحو العملقة كأداة للعولمة ولمواجهتها في آن واحد.

ج- انحراف مسارات خطط التنمية الكونية من خلال المنظمات والمؤسسات الدولية، وانحيازها نحو الدول المتقدمة، أو لخدمة أهداف هذه الأخيرة.

د- الانحياز الكامل لمصدري تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والإعلام، نحو إزالة ثقافة غيرهم بمختلف الطرق والوسائل المشروعة وغير المشروعة.

7- تطبيق الحماية للتخفيض من الآثار السلبية للعولمة. لكن يجب أن تراعي مجموعة من الخصائص تذكرها فيما يلي:[2]

أ - أن تكون حماية مؤقتة لا تستمر إلى الأبد.

ب- أن تكون حماية نسبية أي تمثل نسبة من تكلفة إنتاج السلع بحيث إذا تغيرت التكلفة يتغير تلقائيا مقدار الحماية الممنوح.

ج- أن تكون حماية مندرجة أي متناقصة عبر الزمن حتى تزول بعد فترة زمنية معينة.

د- يجب ربط الحماية والدعم ببرنامج وطني لتطوير المنتجات ولزيادة الإنتاجية خاصة من خلال البحث العلمي والتطوير التكنولوجي، ونشير أن الحماية لا تعالج أي مشكلة بذاتها، بل تمنح الدولة التي تحمى

---

[1] عبد السلام أبو قحف، مرجع سبق ذكره، ص 53-54

[2] ناصر مراد، "دور الدولة في ظل العولمة"، مجلة الاقتصادي، تصدرها كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، العدد 7، 2002، ص 80

وتدعم إنتاجها فرصة لتحسين الإنتاج والارتفاع بمستوى القدرة التنافسية، لذلك تعتبر الحماية كأداة يجب حسن استخدامها والاستفادة منها على أكبر وجه.

8- وجوب تنظيم المجتمع والأفراد حتى يستطيع التطور الاجتماعي مواكبة التطور التكنولوجي، وهذا للحد من الآثار السلبية للتطور التكنولوجي على المجتمع.[1]

[1]سمير أنين وآخرون، "العولمة والتحولات المجتمعة في الوطن العربي"، مكتبة البحوث العربية، القاهرة، مصر، 1999، ص 62

الفصل الثاني:

ماهية العولمة الاقتصادية

المقدمة

إن الحديث عن العولمة الاقتصادية وإن كان حديث العهد، إلا أن معطياته مرتبطة بالفكرة الليبرالية وحريةالسوق منذ نشأتها، فالنظرية قديمة أما أشكالها التطبيقية كما يبدو اليوم تحت شعار العولمة فهي الجديد في الموضوع. إن العولمة الاقتصادية ترعرعت مع اقتصاد السوق، و انطلقت منذ ثلاثة قرون مع الاقتصادي " آدم سميث" الذي حمل لواء الاقتصاد الحر " حرية السوق" وتحدث عن فكرة التملك الشديد عند الإنسان، وهذا الدافع للتملك يبعث عن كثرة الإنتاج فكان الشعار الشهير " دعه يعمل، دعه يمر laissez – passer ,laissez– faire وعلى مر الزمن أشارت التجارب إلى أن الدول التي تبنت هذا النظام الاقتصادي الحر تطورت ونمت بينما تحولت الدول التي رفضت اقتصاد السوق الشيوعية والاشتراكية إلى دول فقيرة أثر فقرها في تعجيل انهيار المعسكر الشيوعي وهذا ما يسمح بانتصار الرأسمالية.[1]

فالعولمة الاقتصادية أدت إلى انبهار مختلف الاقتصاديات الوطنية والإقليمية إلى أن أصبح يعرف باقتصاد عالمي موحد اقتصاد معلوم" تشير العولمة إلى الاستثمار الواسع المدى في كل أنحاء المعمورة للمبيعات والتكامل بين أسواق المالية فنجد أن الديناميكية المسيطرة السريعة في حركة الصادرات يقابلها ركود الأسواق القومية.

وعلى هذا فإننا سنتطرق من خلال هذا الفصل إلى الوقوف على ماهية العولمة الاقتصادية عن طريق:

-العولمة الاقتصادية.

- ملامح العولمة الاقتصادية.

المبحث الأول: العولمة الاقتصادية

لقد عرّف "آدم سميث" الاقتصاد على أنه نوع من المعرفة الذي يهتم بدراسة الوسائل التي يمكن بواسطتها للأمة أن تصبح غنية.[2]

من هذا التعريف نستخلص أن ثراء الأمم يتحقق بتطوير وسائل الإنتاج التي تعمل بدورها على تطوير الإنتاج الذي يتوافق مع رغبات وحاجيات المستهلكين. وضع استمرار عملية الإنتاج والاستهلاك ظهرت للوجود مشاكل اقتصادية قامت على أسس كيفية استخدام وسائل إنتاج انطلاقا من وفرتها وندرتها،وماهي السلع والخدمات التي يمكن إنتاجها كما وكيفا ونتيجة لكل هذا جاءت الأنظمة الاقتصادية من أجل إيجاد

[1] رامز طنبور، فتحي لكن، مرجع سابق

[2] حامد عبد المجيد دراز، "مبادئ الاقتصاد العام، دار النهضة، بيروت، ص 120

حلول للمشكلات الاقتصادية المتجددة في كل مرة فبعد قرن من الزمن طغت فيه الأفكار الاشتراكية ومبادئ العدالة الاجتماعية حل محله قرن جديد بنظام عالمي اقتصادي جديد يعكس صورة العولمة من خلال سياسات الليبرالية الحديثة التي تعتبر أساس هذا النظام ، ترسم لنا في النهاية خط المستقبل بالعودة للرأسمالية، وهذا راجع للمشكلات الاقتصادية التي تعرضت لها الدول الصناعية الكبرى بعد دخولها عصر ما بعد الصناعة في ظل ثورة الاتصالات والمعلومات وانتقال آثار هذه المشكلات إلى دول العالم الأخرى إذ قادت إلى ترويج لمقولة (العلاج الكوني الشمولي لهذه المشكلات) والتي رافقت بدورها مع ظهور أنماط جديدة من الشراكة الدولية في أواخر القرن العشرين.

فمن خلال هذا المبحث سنتطرق إلى كل من العناصر التالية.

- مفهوم العولمة الاقتصادية.
- نشأت وتطور العولمة الاقتصادية .
- رؤى مختلفة حول العولمة الاقتصادية.

المطلب الأول: مفهم العولمة الاقتصادية

عرف الاقتصاد الحالي باقتصاد المعلومات وهو ليس كالاقتصاد الصناعي والزراعي أو حتى الخدماتي الذي تقيده الجغرافيا ويتحكم فيه المناخ والمواد الخامة بل هو اقتصاد عالمي حقيقي انه رأس المال الحر".[1]

فالعولمة الاقتصادية هي قيد الحتميات الاقتصادية والتكنولوجية التي طبقتها السياسات الليبرالية الجديدة وألغت الحواجز والحدود أمام تنقل السلع ورؤوس الأموال، ولقد تباينت الآراء حول العولمة الاقتصادية بين الاقتصاديين والمفكرين الغربيين والعرب.

الفرع الأول: آراء المفكرين والاقتصاديين الغرب

إن أغلبية المفكرين والاقتصاديين العرب، ينظرون للعولمة الاقتصادية بنظرة تفاؤلية كونها الحل الأنسب للتخفيف من حدة الأزمات الاقتصادية التي يعيشها العالم بصفة عامة والبلدان العربية بصفة خاصة فظهورها ووجودها يعتبر ضرورة حتمية للتسريع من النمو الاقتصادي العالمي.

فمسيرة الاقتصاد الحالي، اقتصاد قائم على أساس شركات اتصالية عالمية خاصة بالتجارة، حتى أصبح أغلبية المنتجين يعملون وينتجون وهم في منازلهم حيث يتخاطبون مع رؤسائهم ومرؤوسيهم دون أن يغادروا كراسيهم في البيت ، يقول بعض المفكرين في العولمة الاقتصادية من خلال كتاب " ديناميكية العولمة"

[1] رامز طنبور ،فتحي لكن،مرجع سابق

"العولمة إمكانية تنقل البشر والمعلومات والسلع بين الدول على نطاق الكون بغير حدود أو قيود على عكس النظريات التي كانت تفترض عوامل الإنتاج ".[1]

أما "دانيال" "كوهن يرى أن : (إن العولمة الاقتصادية تقتصر أو تتعلق أساسا بثورة عميقة داخلية في أساليب الإنتاج وهي لم تنته بعد من تسجيل نتائجها.

أما " بيار آلان " فقد أشار في تعريفه للعولمة السوقية إلى أن(سياسة الدولة أو الأمة و وظيفتها العمومية المتمثلة في التنظيم هي التي يعاد النظر فيها حاليا، سواء في المحال الاقتصادي أو في تسيير الشق الاجتماعي).[2]

فنستخلص من هذه التعاريف أو الرؤى أن العولمة الاقتصادية تعني تنقل البشر والمعلومات والسلع البحرية كضرورة حتمية لتعريف المنتوجات وتسريع المبادلات التجارية بين الدول ولذا كان من الضروري إعادة النظر في التنظيم الاقتصادي لكل دولة من أجل مسايرة التطورات الاقتصادية.

الفرع الثاني: آراء الاقتصاديين والمفكرين العرب

إن الاقتصاديين والمفكرين يرون أن الأحداث الاقتصادية تشبه الأحداث الطبيعية التي يعجز الإنسان الوقوف بوجهها وهي كنتيجة حتمية للتطور التكنولوجي والاقتصادي كما أن أغلبهم يراها ذلك النمو الذي يعبر الحدود عن طريق التجارة والإشهار وتدفق الأشخاص باستمرار.

وبهذا الصدد عرّف السعيد العولمة الاقتصادية بأنها "ظرف يتيح العامل مع العالم كله كوحدة أو بناء إنتاجي وتسويقي واحد والظروف التي تنتج هذه النظرة الجديدة في العالم المتمثل في توسيع مجال المنافسة إلى العالم كله فبفضل تمكين الوارد في الحركة والتدفق الحر عبر الحدود القومية تتحرك السلع والخدمات عبر الحدود بلا حواجز تركية عالية ويتم تأمين نظام التجارة الحرة المتعددة الأطراف من التحديات السياسية والجبائية وكذلك تتحرك رؤوس الأموال سواء هدف الاستثمار المباشر أو الاستثمار في الأوراق المالية".[3]

أما الاقتصادي الجزائري عبد الحق بوحفص يرى أن العولمة الاقتصادية هي النمو الذي يعبر الحدود عن طريق التجارة والاستثمار وتدفق الأشخاص عن طريق الهجرة ".[4]

---

[1]Revue problemes economique, N° 2544 le 26/11/1997 « la mondialisation au bout de naissance »

[2]Journal El Watan, 14/11/1996, p 11, 12, 14

[3]محمد أمين العلم، نفس المرجع السابق

[4]Journal El Watan, 14/11/1996, p 11, 12, 14

وفي نفس الصدد يقول (محمد عابد الجابري "العولمة الاقتصادية ظاهرة تشمل مجاري المال والتسويق والمبادلات فهي إفرازات لثورة معلومات وما يرافقها من تطور في مجال الاتصال والإعلام فهي عولمة توحيد استهلاك وخلق عادات استهلاكية على نطاق عالمي أي ضرورة توحيد الاستهلاك من أجل تسهيل حركة السلع بين الدول. وقال سمير أمين المفكر السوري أن الاقتصاد العالمي كان في الواقع مجموعة من الاقتصاديات الوطنية المتمحورة على ذاتها أي اقتصاد دولي قائم على علاقات بين دول متنقلة نسبيا ولو أن هذه العلاقات كانت علاقات تبعية متبادلة غير متكافئة ثم جاءت العولمة لتنطلق عير تفكيك هذه البنى المتمحورة على ذاتها في قلب النظام العالمي ليبتدئ اقتصادا عالميا فعالا.

فنستنتج من الآراء السابقة والتعاريف والمفاهيم أن العولمة على الصعيد الاقتصادي تعني رأسملة العالم في ظل هيمنة النظام الأحادي على العالم خاصة الأفراد والأفكار والمعلومات.[1]

المطلب الثاني: نشأة وتطور العولمة الاقتصادية

إن ظاهرة العولمة لم تظهر فجأة بل ظهرت بعد عدة مراحل وأحداث دولية خاصة في ظل إعادة إعمار أوروبا الغربية ومن أهمها برنامج " مارشال الشهير، البنك الدولي صندوق النقد الدولي" والهدف من هذه البرامج هو بناء فضاء صناعي نقدي تجاري يربط أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية لكن هذه العولمة لم تعمر طويلا فظهرت عولمة أخرى اقتصادية عن طريق إنشاء سوق مشتركة في إطار "معاهدة روما" و"معاهدة ماستريخت" التي تضم 15 دولة صناعية.

وحسب نومس مرت العولمة بثلاث مراحل هي:

المرحلة الأولى: اقتصاديات دولية لها تبادل تجاري قليل وثنائي داخلي فقط.

المرحلة الثانية: اقتصاد نحو العالم وفيه التوجه نحو التعددية في التجارة والاستثمار.

المرحلة الثالثة: اقتصاديات فيها توسع أي أن توسع أكبر في التعددية التجارية"[2]

هذا بالنسبة لتقسيم نومس ويجد تقسيم أخر "لديكن" ويقسم مراحل العولمة حسب السنوات:[3]

الفترة الأولى قبل سنة1450 حيث كان حجم التجارة والمنافسة محدود والسلع المتبادلة كمالية فقط.

الفترة الثانية بين سنة 1450 إلى 1600 توسعت التجارة مع توسع الدول البحرية الأوروبية.

الفترة الثالثة بين سنة 1600 إلى سنة 1945 زيادة البضائع وظهور بريطانيا كقوة بحرية تجارية.

---

[1] محمد دياب، "عولمة الاقتصاد"، مجلة العربي، العدد 494، الكويت، ص 39

[2] أحمد عبد الرحمان أحمد، العولمة، المفهوم الظاهر، الطوق الاجتاعية، العدد 1، 19960

[3] أحمد عبد الرحمان أحمد، من المرجع السابق

الفترة الرابعة من سنة 1945 وما بعدها وفيها ظهر النظام الاقتصادي الجديد ومختلف المؤسسات الدولية وأخذت تنمو بسرعة كبيرة.

المطلب الثالث: الرؤى حول العولمة الاقتصادية

لقد عملت العولمة على تحويل المفاهيم السياسية الإيديولوجية إلى مفاهيم اقتصادية ليبرالية خلال الألفية الثالثة وفي ظل هذا التحول اختلفت الرؤى حول العولمة الاقتصادية من طرف مختلف التكتلات الاقتصادية وسوف نتطرق إلى بعض هذه الرؤى على سبيل المثال.[1]

الرؤية الأمريكية.

الرؤية الصينية.

الرؤية الإفريقية والعربية.

الفرع الأول: الرؤية الأمريكية

فالعولمة في نظر الأمريكيين تعني تعميم المنوال الأمريكي على دول العالم أجمع عن طريق آليات معينة مثل مشروبات كوكا كولا ومنتوجات هوليود ومن خلال مختلف المشروعات التي تعتمد على استراتيجية معينة لنشر مختلف الأفكار. وإن آثار العولمة الاقتصادية مع الو.م. أ إيجابية كونها أكثر انفتاحا على العالم لأن أراضيها تستقبل كل أجناس العالم حيث كان التوجه إلى أمريكا بفضل وسائل الإعلام وما توفره من إمكانيات ووسائل مختلفة أما أصحاب الأعمال يقدرون تسهيلات الوصول إلى الأسواق الأجنبية بالشكل الأول للمنافسة الدولية. ويفضلون أقل ضغطا لتسهيل اجتياح الأسواق ومنه نرى أن أنصار العولمة الاقتصادية هم الذين يؤمنون بالحرية الاقتصادية والمشروعات التي تحقق فائدة من توسيع السوق ومنه آثار العولمة إيجابية عليهم.

الفرع الثاني: الرؤية اليابانية:

[1] ميثاق كلوغ، أربع أطروحات حولأمريكا العولمة، العدد 38، الكويت، 1997

لم تهمهم مشكلة العولمة لأن اقتصادهم بحد ذاته كوني بمعنى موجود في قلب الاقتصاد العالمي أي لديهم مركز اقتصادي يتنامى مع مرور الزمن المعروف باسم البحر المتوسط الآسيوي والحقائق المميزة للمتوسط الآسيوي:

– المدن والموانئ الصينية الأكثر انفتاحا على الرأسمالية مثل شنغهاي واندونيسيا.

– النقل الجوي والاتصالات ونقل البضائع التي تتمركز على رأس القائمة في العالم مثل هونغ كونغ واليابان.

– كوريا، اليابان، تايوان سنغافورة هونغ كونغ.

الفرع الثالث: الرؤية الأوروبية

تتجسد هذه الرؤية من خلال تحركات كل من "ميتران و «ميجر" وهينون وكول وتاتشر في المجلس الأعلى للسوق الأوروبية والبرلمان الأوروبي حيث صرحوا أن العولمة الاقتصادية لا تقوم على أساس القوة العسكرية بل الاقتصادية وعلى أوروبا الموحدة. وأوروبا سيكون لها الدور البارز في رسم السياسة الإقليمية والقارية من خلال موقفها الاقتصادي والأمني المتميز ومن خلال علاقتها الثنائية والجماعية مع دول العالم الثالث خاصة من خلال دعمها للشراكة أورو متوسطية ومحاولة تجسيدها ميدانيا ومن خلال ازدياد الأعضاء في الشراكة الأوروبية والسوق الأوروبية.

الفرع الرابع: الرؤية الصينية[1]

بالنسبة للصينيين فالظاهرة المسماة العولمة لا تعني لهم شيئا غير الأهمية المتنامية في التجارة العالمية لتؤكد وضعها المركزي ضمن قلب العلاقات الدولية.

فشعار الصين اليوم في إطار العولمة هو " العولمة هي إدارة المشاريع وهي سمة العصر إذ تخلق للعين مجالا اقتصاديا أكثر اتساعا.[2]

الفرع الخامس: الرؤية الإفريقية والعربية

2. الرؤية الإفريقية: العولمة عند الأفارقة تعني تقليص التهميش للقارة السوداء حيث بدأ المستثمرون بالاتجاه نحوها حيث أسند البيت الأبيض أهمية فائقة لسكان أفريقيا الذين يقدر عددهم ب 650 مليون نسمة لذا ينظر إليهم كسوق مهمة للألفية الثالثة.

هناك بعض الدول التي أوتيت كفاءة اقتصادية تؤهلها لأن تكون عالمية مثل غانا، ساحل العاج وبوتسوانا.[3]

---

[1] هاماتا نو بورو وألان جليمر، مرجع سابق

[2] لاوسي، "نعم الغولمة"، مجلة اتفاقية عالمية، العدد 85، 1997، ص 38

[3] جورج تادولكي، "افريقيا وحيدة في العالم" مجلة ثقافية عالمية، العدد 85، 1997

2. الرؤية العربية: تعتبر الدول العربية العولمة الاقتصادية فرصة لتحسين موقعها التوزيعي، في إطار عملية العولمة الاقتصادية. وذلك بالإقلاع عن الأشكال التقليدية القومية الاقتصادية تدريجيا واعتماد استراتيجية جديدة والمتمثلة في الاستراتيجية القومية التي تسعى للحصول عن أسواق قومية وفرص استثمار وإحداث تكنولوجيا فهذا هو المبدأ المعتمد في تطوير القومية الاقتصادية العربية الجديدة للوطن العربي.

بالإضافة إلى هذا تتعاظم الحاجة إلى إحداث تكتل اقتصادي عربي لإحداث منافسة فعالة على المستوى العالمي.

المبحث الثاني: ملامح العولمة الاقتصادية

لقد تحولت العولمة منذ الثمانينات إلى مرحلة التدويل حيث ازدادت التبادلات الدولية وتنوعت الاقتصاديات أي زيادة مبادلات السلع والخدمات أكثر مما كانت عليه في الماضي.

وبالإضافة إلى زيادة الاستثمارات كل هذا انعكس على توسيع ظاهرة التدويل التي تعتبر من أبرز ملامح العولمة الاقتصادية في القرن الواحد والعشرين إلى جانب ملامح أخرى هي:

- تطور التجارة الخارجية وانتقال رأس المال.
- التكامل الاقتصادي والتكتلات المختلفة.
- تحرير النقد ودمج الأسواق المالية.

المطلب الأول: تطور التجارة الخارجية وانتقال رأس المال.

أصبحت التجارة الخارجية في ازدهار تام ومتواصل حيث صارت بنية التداول تشكل أربع آلاف وستة مئة مليار دولار وفي السابق لم تتعد 100 مليار دولار.

الفرع الأول: التجارة الخارجية:

إن التجارة الخارجية بعد الحرب العالمية الثانية ازدادت بأربعين ضعف ما بين 1987-1950 ونمو التجارة فاق نمو الناتج المحلي الإجمالي العالمي فوجد "ديكن " أن التجارة كانت تنمو بمعدلات متزايدة بعد الحرب العالمية الثانية وهذا ما يفسره الجدول رقم 1 الذي يوضح الارتفاع الهائل لحجم التجارة الدولية التي تضاعفت ب17.5 مرة خلال ربع القرن الأخير.[1]

سنوات	1970	1980	1985	1990	1993

[1] نفس المرجع السابق

صادرات العالم سلع	313.9	1997.8	1935.2	3437.4	3622.1
واردات العالم سلع	332.1	2054.9	1929.4	3566.7	3716.1
اجمالي العالم سلع	644.0	4052.7	3864.6	7004.1	734.8
الناتج المحلي الاجمالي للعالم PFB	2808.0	10830.2	12334.6	21020.5	23512.0
اجمالي التجارة كنسبة من اجمالي الناتج العالمي	%23	%37.4	%32.3	%33.3	%31.1
اجمالي صادرات العالم الخدمات	112.7	458.6	645.8	818.1	959.9

جدول رقم (1) : اجمالي تجارة العالم مقارنة بالناتج المحلي الاجمالي ملايين الدولار[1]

المصادر:

- الصادرات والواردات السلعية 1995
- The united nation the statistic
- الناتج المحلي الإجمالي مأخوذ من البنك العالمي 1995 واشنطن منذ سنة 1970 التي أخذت أرقامها من البنك العالمي للتنمية، تقرير 1994.

-صادرات الخدمات مأخوذة من صندوق النقد الدولي وإحصائيا ميزان المدفوعات 1994 فنلاحظ من خلاله أنه فيه انخفاض في التجارة في سنة 1985 مقارنة بالنسبة إلى سنة 1980 وهذا بسبب الكساد الذي جاء في الثمانينات ثم عاد الارتفاع إلى غاية التسعينات بسبب كساد اقتصاديات الدول المتقدمة خاصة أوروبا واليابان.

ونلاحظ أن نسبة التجارة من الإنتاج العالمي تصل إلى نسبة 40% عموما أما فيما يخص تجارة الخدمات ارتفعت أضعافا عدة كما هو مبين في الجدول (1) أي أنها نمت 5 مرات من التجارة الكلية وهذا بسبب الإنتاج العالمي الذي يتعولم بدرجة محسوسة.

الفرع الثاني انتقال رأس المال:

1- الاستثمار المباشر هي مؤشرات لعمليات إنتاجية تقوم بها الشركات خارج بلدانها فهي مجرد مؤشر لأنها أولا ومع كونها رأسمال فهي ليست كل رأسمال المستثمر في العمليات الإنتاجية التي نشأت عن تلك

[1] أحمد عبد الرحمان أحمد، المرجع السابق

الاستثمارات لانها قد تكون شراكة مع منتج محلي أو مدعمة بقروض محلية والجدول يوضح ذلك:

جدول رقم (2): يبين حجم الاستثمار الأجنبي المباشر

- FMI the balance of payements satistic years book

من خلال الجدول نلاحظ ان حجم الاستثمارات الاجنبية المباشرة قفزت لمعدلات كبيرة مما يفوق 10 ملايير دولار في سنة 1971 و173مليار دولار سنة 1993 بمعنى تضاعفها أكثر من16 مرة في أقل من ربع قرن وهذا من إفرازات العولمة.

	1971	1980	1985	1990	1993
اجمالي العالم	10.6	32.3	74.3	206.3	173.3
نصيبب الدول الصناعية	6.1	25.3	35.1	174.6	103.2
نسبة الدول الصناعية من اجمالي االعالم	%57.5	78.3%	73.4%	84.6%	59.6%
حصة الدول النامية	2.6	-	12.7	34.7	70.1
نسبة الدول النامية	%24.5	--	%26.6	%15.3	%40.4
حصة دول اسيا	-	2.5	4.8	18.4	44.9
نسبة دول اسيا	-	%7.7	%10.0	%8.9	%25.9
حصة الشرق الاوسط	-	91	1.2	3.0	1.0
نسبة الشرق الاوسط	-	%0.3	5.2%	1.5%	0.5%

2-الاستثمارات غير المباشرة[1]

[1]أحمد عبد الرحمان أحمد، المرجع السابق

وهي التي كان يعنيها "داركن" سنة 1986 وهو يتحدث عن دور التدفقات الرأسمالية المحركة للاقتصاد الدولي المتمثلة في الاستثمارات غير المباشرة والمعاملات المالية فقد رصد وصول حجم سوق الدولار الأوروبي في لندن إلى 300 مليون دولار في اليوم وأضعاف ذلك في السنة.

والتداول اليومي في أسواق الصرف الرئيسية:

سنة 1989 تساوي 618 دولار و893 دولار في سنة 1992 أما أسواق السندات والقروض والأسهم تساوي 1924 إصدارا سنة 1987.

أما القروض 450 مليون دولار سنة 1991.

لاكما ارتفعت تدفقات الاستثمارات المباشرة إلى الدول النامية من 3.5 مليون دولار إلى 39.5 مليون في الفترة نفسها من سنة 1994.

الفرع الثالث: التنافسية:

إن الهدف من التنافسية بين الدول الكبرى هو ربح حصص من السوق التطويرية والحد من الاستيراد إلى سوقها الداخلية.

وهكذا يعد التنافس في ظل العولمة الاقتصادية ليس فقط الزيادة في الإنتاج ولكن القدرة على الإبداع والابتكار من خلال تخصيص نفقات للبحوث من أجل الوصول إلى أجود منتوج.

الفرع الرابع: تطور التجارة الخارجية والاستثمارات للدول النامية

حافظت الدول النامية على حصتها من التجارة الخارجية والاستثمارات المباشرة بل زادت من حصتها كما هو مبين في الجدول الأتي:

الجدول رقم (3): حصة الدول النامية من التجارة الخارجية والاستثمارات الاجنبية

	1970	1980	1985	1990	1993
صادرات العالم السلعية	313.9	1997.8	1935.2	3437.2	3632.3
صادرات الدول النامية	224.8	1282.3	1285.6	2467.9	2538.8

نسبة صادرات الدول الصناعيةمن صادرات العالم	%16	%63.2	%66.4	%71.8	%70.0
صادرات الدول النامية	55.4	658.6	482.0	797.1	989.2
نسبة صادرات الدول النامية	%18	%28	%25	%23	%27
صادرات الشرق الأوسط وشمال افريقيا	غ.م	153.8	63.6	94.5	غ.م
نسبة صادرات الشرق الاوسط وشمال افريقيا	--	%77	%3.3	%2.4	---

المصدر: البنك الدولي

المطلب الثاني: التكتلات الاقتصادية: من العوامل التي ساعدت على بروز العولمة هي حركة التكامل الاقتصادي التي اقتصرت على مجموعة من الدول حيث هدفها تحرير التجارة وتسهيل حركة السلع وتنسيق السياسات الاقتصادية بين الدول المشاركة فنشأت عن هذه الحركة التكاملية تكتلات اقتصادية

الفرع الأول: أشكال التكتلات الاقتصادية.

يقصد به الاتحاد والاتفاق الاقتصادي بين دولتين أو أكثر، رغبة في تشكيل وحدة اقتصادية أكبر ففي فترة الخمسينات أخذ التكامل دفعا كبيرا في الدول الأوروبية مما نتج عنه سوق أوروبية مشتركة والمنبثقة عن المجموعة الأوروبية مما شجع دولا أخرى في العالم على أن تبدأ تكاملا اقتصاديا بأشكال مختلفة منها:

1- مناطق التجارة الحرة.

2- الاتحاديات الجمركية.

3- الاتحاد الاقتصادي.

4- السوق العام.

5- الاندماج الاقتصادي الكامل.

الفرع الثاني: أهم التكتلات الاقتصادية في ظل العولمة الاقتصادية.

بدأت هذه التكتلات الاقتصادية منذ الخمسينات والستينات من القرن العشرين في كل من الدول النامية والمتقدمة ولكل هذه التكتلات أهدافها ومن أهم هذه التكتلات هي:

أ) الاتحاد الأوروبي(EU):

كان الانطلاق لهذا الاتحاد منذ 1958 متطورا إلى أن وصل إلى سوق موحدة حيث يضم 25 دولة لها مؤسسات مشتركة بما فيها البرلمان الأوروبي ومحكمة العدل الدولية وهدف هذا التكتل هو تحقيق الوحدة

بين اقتصاديات الدول ومرت بثلاث مراحل بتعزيز التعاون الاقتصادي تدريجيا من خلال الألفية الأوروبية النقدية EMS والعملة الموحدة الأورو وإقامة بنك مركزي وإنشاء معهد النقد الأوروبي وأكبر حدث هو توحيد العملة الأوروبية، فهو أكبر مرحلة على حسب المختصين الاقتصاديين.

جدول رقم 4 : تكتل الاتحاد الاوربي

المسمى	الدول	السنة
المجموعة الاوربية للفحم والحديد	المانيا–إيطاليا بلجيكا –فرنسا لوكسومبورج-هولاندا	**1951 م**
المجموعة الاوربية الاقتصادية	المانيا، إيطاليا، بلجيكا، فرنسا لوكسومبورج، هولاندا	**1957 م**
	الدنمارك،ايرلندا،بريطانيا	**1973م**
	اليونان	**1981م**
	البرتغال،اسبانيا	**186م**
الاتحاد الاوروبي	النمسا،فلندا،السويد	**1995م**
	قبرص،التشيك،استوانيا،لاتيفيا،مالطا–بولندا،سلفاكيا،لتوانيا	**2004م**
التوسعات المستقبلية للاتحاد	بلغاريا–رومانيا تركيا–صربيا–الجبلالاسود–دول البلقان	وعدت بالانضمامفي العام 2007م في حال استوفت الشروط اللازمة للانظمام

ب) المنتدى الاقتصادي الآسيوي الباسيفيكي APFEC:

تشير الدراسات والتوقعات إلى أن حجم سوق الصين الكبرى بما فيها هونغ كونغ وتايوان سوف يفوق حجم الاقتصاد الأمريكي خلال سنة 2005 وإذا أرادت أمريكا أن تستمر لها القيادة في ظل العولمة الاقتصادية في القرن القادم عليها أن تحتل أسواقا في آسيا.

وبعد إجماع هذه الدول في بوجور باندونيسيا قررت إقامة منطقة التجارة الحرة بحلول سنة 2020.

ج) السوق العربية المشتركة:

خرجت فكرة السوق العربية الموحدة إلى حيز التنفيذ بقرار من مجلس الوحدة العربية في سنة 1964 حيث صادق على هذا القرار كل من الأردن سوريا ومصر وهذا لغرض تحقيق مكاسب اقتصادية على مستوى كل دولة وحريةانتقال الأشخاص ورؤوس الأموال وتبادل البضائع ودعم إقامة سوق عربية مشتركة تدريجيا بين مختلف الأقطار العربية من أجل تعزيز الأمن الاقتصادي العربي.

د) رابطة دول جنوب شرق أسيا (ASEAN):

تأسست رابطة دول جنوب شرق آسيا في بانكوك سنة 1967م ، وتشارك هذا التكتل الاقتصادي 10 دول وهي بروناي، ماليزيا،وسنغافورة، وفيتنام ، واندونيسيا ، ولاوس ،وكمبوديا ،وتايلاند، والفلبين،وبانمار وتهدف رابطة دول جنوب شرق آسيا بشكل أساسي إلى زيادة النمو الاقتصادي ،والتقدم الاجتماعي والاستقرار وتحويل هذه الرابطة إلى كيان واحد .

و) اتفاقية التجارة الحرة لامريكيا الشمالية (NAFTA):

تشاركت في اتفاقية التجارة الحرة لامريكاالشمالية 3 دول عملاقة وهي كندا، والمكسيك: والولايات المتحدة تأسست هذه الاتفاقية في عام1994م، وتعمل هذه الدول بشكل تعاوني، اذ تقوم كندا والولايات المتحدة بتوفير بيئة صناعية ذات جودة عالية ونمو الخدمات، بينما توفر المكسيك سلع وخدمات أقل جودة.

هـ) مجموعة بريكس (BRICS) :

هو تكتل اقتصادي عالمي بدأت فكرة تأسيسه في سبتمبر 2006م، حينما عقد أول اجتماع وزاري لوزارء خارجية البرازيل وروسيا والهند والصين على هامش أشغال الجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك. يضم هذا التكتل 5 دول تعد صاحبة أسرع نمو اقتصادي في العالم، البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب إفريقيا، حيث أصبحت مجموعة بريكس أحد اهم التكتلات الاقتصادية في العالم، نظرا لأرقام النمو التي باتت تحققها دول هذا التكتل مع توالي السنوات، مما جعلها محط اهتمام عديد من الدول الأخرى، التي مافتئت ترغب الانضمام إلى التكتل، ومن بين هذه الدول الجزائر التي تطمح الى تطويرو تعزيز اقتصادها في ظل هذا التكتل سريع النمو.

المطلب الثالث: تحرير النقد واندماج الأسواق المالية.

بدأ ذلك مع إلغاء أسعار الصرف الثابتة لعملات البلدان الصناعية الكبرى في سنة 1973 أما قبلها كان نظام بروتن وودز هو النظام السائد في العالم ففي سنة 1979 ألغت بريطانيا آخر ما لديها من قيود

ونفس العمل قامت به اليابان وباقي أعضاء صندوق النقد الدولي ومنه منذ سنة 1980 ارتفعت قيمة تداول العملات الأجنبية والأوراق المالية على المستوى العالمي إلى أكثر من 10 أضعاف كما هو مبين في الشكل رقم (5) الذي يوضح حجم رأس المال في الأسواق المالية لمليارات الدولارات وفي يوم واحد تجري عملية بيع للعملات الأجنبية بقيمة متوسطة تبلغ 1.5 مليار دولار. وفتح الأسواق المالية كان نتيجة دعوة أمريكا الدول لفتح أسواقها المالية فحدث ذلك في معظم الدول مما شكل صيغة جديدة تتمثل في المتاجرين في العملات والأوراق المالية الذين يوفرون نسبة من الاستثمارات المالية التي تزداد يوميا مما نتج عنه التحكم في قيمة الصرف ومثال على ذلك ما حدث في 1992 لعملاق المال (جورج سورس فراهز) وهذا ما نتج عنه حدوث عدة أزمات في الدول سنة 1997 عند بروز أزمة شرق آسيا التي كانت بينها المضاربة على العملات مما أدى إلى انهيار مباشر لأسواق الدول الآسيوية.

فيرى الخبراء أن خيار أسواق المال في كل من ماليزيا وهونغ كونغ، تايلاندا، اندونيسيا وروسيا كان سببه حرية الأسواق المالية التي تسمح للدول والشركاء بالإقراض المفتوح ودخول رؤوس الأموال وخروجها بسرعة. كما تعتبر ظاهرة إدماج المصارف الواحدة من أبرز سمات العولمة الاقتصادية فظاهرة الاندماج هي التعبير العلمي للتركيز على رأس المال في ظروف الرأسمالية المعاصرة فقد شهد القطاع المصرفي للو.م. أ خلال السنوات 12 الأخيرة سلسلة كاملة من حالات الاندماج التي ضاعفت إلى حد كبير قوة المواقع التنافسية للكبار في عالم الأعمال الأمريكية وأبرزها تشيز مانهاتن والشكل التالي يبين تطور حجم رأس المال في الأسواق العالمية.

خلاصة الفصل

نستخلص مما سبق ثلاثة توضيحات لمفهوم العولمة الاقتصادية وهي:

1- تعني العولمة الاقتصادية إدماج أسواق العالم في حقول انتقال السلع والخدمات والقوى العاملة ضمن إطار حرية الأسواق بحيث تصبح هذه الأسواق سوقا واحدة كالسوق القومية وإن الحافز الأساسى للعولمة الاقتصادية في حقل التجارة الدولية وحقل (ميدان) انتقال الرأسمال هو مصلحة النظام الاقتصادي في المراكز الرأسمالية المهيمنة حيث هدف النظام هو تغطية الأرباح الخاصة خاصة الأرباح الناجمة عن الاحتكارات التي تطلب التوسع أكثر بإزالة القيود الخارجية في وجه صادرات الدول المهيمنة من سلع وخدمات.

2- وتعتبر العولمة المالية هي الأقوى في الزمن الراهن بسبب التراكم المالي الهائل الناتج عن التقدم الكبير في حقل الاتصالات والمعلومات.

3- ومن الملامح البارزة للعولمة الاقتصادية حركة التكامل الاقتصادي التي نجحت في اقتصاديات الدول المتقدمة فبفضلها ازداد التبادل التجاري العالمي واشتدت المنافسة بين الدول حول خلق أسواق عالمية للتعريف بمنتوجاتها.

وفي مجمل القول، العولمة الاقتصادية هي حركة متدفقة ليس باستطاعة أحد أن يقف خارج مجالها.

الفصل الثالث:

النظام الاقتصادي العالمي الجديدو تأثيره على الاقتصادالجزائري

المقدمة:

تعبر العولمة الاقتصادية ومعالمها عن نظام اقتصادي عالمي جديد فهي تستدعي استجابة الدول لفتح حدودها في ظل عدم التكافل وانعدام المساواة فالدول الكبرى والولايات المتحدة بالتحديد سوف تسيطر وتختار الأسواق فتزداد أرقامها على حساب باقي الشعوب والأمم، ذلك من خلال استغلال الاتفاقيات كاتفاقية الجات(GAAT)وعمل المنظمات المنظمة العالمية للتجارة(OMC)في المجال التجاري، إضافة إلى الشركات المتعددة الجنسيات التي تعمل على توسيع نشاطها ورفع أرباحها على حساب الدول النامية بما فيهاالجزائر ،فالاقتصاد الجزائري من بين الاقتصاديات التي أثر عليها عليها النظام العالمي الجديد اذ سقط في قبضة صندوق النقد والبنك الدوليين، وذلك بعد تعرضه لأزمات عنيفة بسبب انخفاض سعر البترول وهيمنة الدولار في سنة 1982 وبالتالي انطلاقا من1986أصبحت أية إدارة استثمارية وأي مخطط أو توجيه استثماري يسير عبر قنوات ومن ثم إلغاء السيادة الوطنية بفعل ذلك، وبفضل شركات متعددة الجنسيات التي تريد اختراقها للاقتصادالجزائري، ومنه يمكننا القول بأن عامل التنمية في الجزائر خاضع لآليات السوق وانعكاسات العولمة الاقتصادية حيث ان الجزائر تواجه تحديات صعبة بفضل ما تشهده مؤسساتها الاقتصادية من إفلاس و مديونية خارجية ثقيلة ومن دون أن ننسى الحالة الأمنية التي آلت إليها الجزائر إضافة إلى المشاكل الاجتماعية الحادة، ولكن يمكن أن تكون انعكاسات العولمة الاقتصادية الايجابية على الجزائر وذلك بإعادة هيكلة جديدة للزراعة والإنتاج الصناعي واتباع سياسة واضحة تعمل على رفع الاقتصاد نحو التقدم بإنشاء بنية اقتصادية قادرة على مواكبة التطورات الاقتصادية العالمية.

فمن خلال هذا الفصل ارتأينا أن نتطرق إلى:

1. **ماهية النظام الاقتصادي الجديد.**
2. **التنمية الاقتصادية الجزائرية.**
3. **الاقتصاد الجزائري في ظل العولمة الاقتصادية.**

المبحث الأول: ماهية النظام الاقتصادي العالمي الجديد:

يعتر النظام الاقتصادي العالمي الجديد أحد روافد النظام العالمي الجديد والذي تسيطر عليه الدول الغنية الكبرى لتحقيق مآربها على حساب الدول النامية خاصة الفقيرة فهذا الأخير قائم من خلال مؤسسات،اتفاقيات ومنظمات أنشأتها هذه الدول الغنية فيما مضى لغرض تحقيق نمو اقتصادي عالمي أما في الوقت الحالي ، ووفقا للتطورات العالمية تحرت وجهتها، وأصبح هدفها تحقيق السيطرة على الاقتصاد

العالمي فهي الآن بمثابة محرك يعمل على تحقيق غاية النظام الاقتصادي العالمي الجديد المتمثلة في تشريع وترسيخ العولمة الاقتصادية في كل أنحاء العالم، ومن أهم وأبرز الاتفاقيات والمنظمات نجد:

-صندوق النقد الدولي (FMI).

- أتفاقية الجات (GATT) و المنظمة العالمية للتجارة (OMC) حاليا.

- الشركات المتعددة الجنسيات.

المطلب الأول: صندوق النقد الدولي (FMI).

قد كانت نشأة صندوق النقد الدولي (FMI) انطلاقا من مؤتمر بروتن وودز سنة 1944 وما زال قائما لحد الآن بشكل واضح بعد انهيار المعسكر الشيوعي الاشتراكي الذي سمح بأن تتغير هذه المؤسسة المالية من هدفها المتمثل في منح المساعدات المالية إلى هدف آخر سياسي وهو الهيمنة على العالم عامة بما فيها الدول النامية وإحلال آليات اقتصاد السوق الحرة.

الفرع 1: دور مؤتمر بروتن وودز في ظهور صندوق النقدالدولي (FMI).

قبل انعقاد مؤتمر بروتن كان قد طرح مشروعان أحدهما تقدمت به الولايات المتحدة الأمريكية بواسطة ممثلهاالاقتصادي الكبير "دهاري هوايت" في 05 أفريل 1943 والثاني تقدمت به انجلترا على لسان ممثلهاالاقتصادي العالمي اللورد كيتر" في 07 أفريل 1943، فتضمن هذا الأخير ايجاد مؤسسة مالية دولية تتمتع بسلطة إصدار عملة خاصة بها وعلى فرض عقوبات على الدول الأعضاء التي تتمتع بفائض في ميزان مدفوعاتها والتي تعاني عجزا كذلك الذي أقترحه "كيتر" كما أقترح أن تعمل هذه المؤسسة على تقديم النصيحة إلى الدول الدائنة التي تبيع أكثر مما تشتري أي التي تتوفرلديها أرصدة مفرطة من العملات الأجنبية فتحثها على إتباع سياسة توسعية في الائتمان، وتخفيض التعريةالجمركية أمام الإيرادات وإعادة تقييم عملاتها وتقديم ضمان مناسب إلى المؤسسة الدولية المنشودة أو بفرض الرقابة على رؤوس الأموال فيها، وكذلك تضمن مشروع "كيتر" قيام المؤسسة الدولية بمنح القروض حسب أهمية كل دولة في التجارة الدولية وسبب هذا الاقتراح أن إنجلترا وحتى ذلك الوقت تلعب دورا كبيرا في التجارة الدولية وذلك لكثرة مستعمراتها وارتباطاتها بمنطقة الكومنولث.أما المشروع الأمريكي تضمن إنشاء وحدة حسابية هي – بنتاس – محددة بالذهب كما أقترح إيجاد مؤسسة مالية دولية تعمل على الحيلولة دون تكرار المشاكل الأساسية التي وجهها النظام النقدي الدولي خلال الثلاثينات من هذا القرن والتي تمثلت في تخفيض قيمة العملة على صعيد التنافس بين الدول، تخفيض القيود المفروضة على عمليات الصرف الخارجية والتخلص من النقص في الاحتياطيات الدولية، كما أقترح تمويل الصندوق بموارد مكونة من الذهب و العملات الأجنبية

يدفعها الأعضاء، إضافة إلى ذلك أقترح "هوايت" مساهمة بلاده الولايات المتحدة بالقسط الأكبر من حصص هذه المؤسسة المنشودة وذلك لامتلاكها احتياطي عالمي من الذهب النقدي.

عموما تتشابه المشروعات من حيث المبادئ الأساسية فقد تضمن كل منها ما يلي:

- إيجاد مؤسسة نقدية دولية.
- السعي وراء تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات.
- توفير الائتمان الدولي للأعضاء.
- العمل على استقرار أسعار الصرف.

وفي الأخير جاء اتفاق المؤتمر متأثرا بالمشروع الأمريكي أكثرمنه من المشروع الإنكليزي وذلك بفضل ثراءامريكيا وقوتها العسكرية ووقوف أمريكا اللاتينية إلى جانبها كما أن إنجلترا لم تحصل على التأييد.

الفرع 2: صندوق النقد الدولي وأهدافه

عقاد مؤتمر بروتن وودز من 01 إلى 22 جويلية 1944 تحت إشراف هيئة الأمم المتحدة وكان التشاور ومناقشة المشروعين السالفين – مشروع كيتر – ومشروع هوايت وحضرته 44 دولة. وبعد التشاور والمناقشات في سبيل مع القواعد الرئيسية والظروف الملائمة للنظام النقد الدولي. تم التوقيع على نص الاتفاقية من قبل 28 دولة فقط من أصل 44 دولة حضرت المؤتمر وذلك في سبتمبر 1945، وبالتالي اكتست الاتفاقية قوة قانونية وشرع الصندوق في نشاطه سنة 1946.

من بين أهدافه ما يلي:

1. تشجيع التعاون النقدي الدولي عن طريق إيجاد مؤسسات مالية دولية تسعى دائما إلى حل المشاكل الدولية.

2. تحقيق الاستقرار النقدي الدولي انطلاقا من عمليات الضبط والمراقبة لأسعار الصرف عن طريق:

- تثبيت أسعار الدولار بالذهب وإمكانية تحويله إلى ذهب.
- تحديد أسعار صرف العملات للدول الأعضاء على أساس الذهب أو الدولار الأمريكي.
- متابعة التقلبات في أسعار الصرف في حدود 01 %.
- متابعة سياسة تغير أسعار صرف عملات الدول الأعضاء التي تعاني عجزا في ميزان مدفوعاتها إذا كان ذلك في حدود 10% بالموافقة في المادة، وإذا زاد عن ذلك فإن للصندوق رؤية بالإيجاب أوالرفض.

3. تقديم المساعدات الاجتماعية وتوفير حد أدنى من السيولة للدول الأعضاء من أجل تخفيض مشكلات الدفع الخارجي للدول التي تعاني من العجز في ميزان مدفوعاتها.

4. رفع الحواجز الجمركية أمام حرية التجارة.

5. تقديم المساعدات الفنية للدول الأعضاء عن طريق وضع الخبراء في الشؤون المالية والاقتصادية.

الفرع 3: تطور صندوق النقد الدولي

اتسمت مرحلة الثمانينات والتسعينات بتوسيع سلطة الصندوق كثيرا، حيث أصبح يشكل قوة عالمية حقيقية، وقدأصبح تشكيل الحكومات وتحديد السياسات الاقتصادية للدول المستدينة مرتبطا بموافقة ورضا الصندوق وتوجيهاته و في هذا الصدد تقول الكاتبة " شريل بايل " غدا صندوق النقد الدولي حكومة، وفق قومية في عالم اليوم، وان قدرته الهائلة الآن على التدخل في الشؤون الداخلية للدول التي يتعامل معها تمنحه سلطة لا يسع أيضا للأمم المتحدة سوى أن يحلموا بها، ولقد أصبح صندوق النقد الدولي قوة عالمية مؤثرة وأصبح أداة بين الرأسمالية الصناعية القوية للاتفاق على قواعد التوازن المالي والنقدي فيما بينها.

واتضح أن صندوق النقد الدولي أصبح قوة عالمية فعالة ومؤثرة وبالتالي أصبح أداة في يد الدول الرأسمالية الأكثر تصنيعا وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية لفرض نظامها العالمي الجديد تستعملها على أرض الواقع، وخير دليل على ذلك الشروط المجحفة التي أصبح يفرضها على الدول الدائنة ولذلك لا بد عليها أن تظهر كتابيا بنيتها وقبولها لتطبيق كل قرارات الصندوق بما في ذلك القرارات التي ترتكز على إتباع سياسات تساهم من خلالها الدول في رفع مقدرتها على الوفاء بالتزاماتها دون التقيد بالإعتبارات الاجتماعية أوالمشاكل الخاصة التي تسود الدولة ومن الشروط القاسية التي يفرضها صندوق النقد :

1. ضرورة إتباع سياسة الليبرالية لتسيير الاقتصاد، وفق مجال اقتصاد السوق من خلال تحرير الأسعار وفتح المجال للتجارة الخارجية وإلغاء الرقابة على الصرف والقيود الكمية والاستيراد والاتفاقيات الثنائية.

2. تخفيض نسبة الأموال العمومية المخصصة للاستهلاك من خلال إلغاء الدعم على المواد الاستهلاكية وتقليص الإنفاق العمومي إلى أبعد الحدود.

3. الزيادة في قيمة الضرائب والرسوم.

4. تقليص الدور الاقتصادي للدولة من خلال إلغاء التأمينات وتخفيض النفقات العسكرية وتصفية القطاع العام وتحويل وحداته إلى القطاع الخاص والمستثمرين الأجانب ليسهم في عملية الإنعاش الاقتصادي.

5. تشجيع الشركات المتعددة الجنسيات على الاستثمار وضرورة الانتظام في تسديد الديون وفوائدها في المواعيد المحددة برفض صندوق النقد الدولي إعادة جدولة الديون معه في حالة عجز الدولة ففي هذه الحالة تتعرض الدولة إلى مشاكل كبرى على الصعيد الدولي.

المطلب الثاني: الجات GATT والمنظمة العالمية للتجارة

إذا كان " صندوق النقد الدولي والبنك الدولي " يشكلان الآلية المالية التي سارت بسياستها وشروطها نحو النمط الليبرالي فإن آلية أخرى لا تقل أهمية على المستوى الاقتصادي والتجاري سارت بذات بالاتجاه، فالعولمة الاقتصادية كانت ملامحها ظاهرة وخطت خطوات كبرى عن طريق مؤسسات دولية لتثبيت العولمة الاقتصادية على ذات النمط الذي عملت لأجله المؤسسات المالية الدولية وهو النمط الرأسمالي الليبرالي وقد تجلى في الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية التي انتقلت فيما بعد إلى المنصة العالمية للتجارة.

الفرع الأول: اتفاقية الجات GATTوأهدافها:

إن كلمة الجاث هي الحروف الأولى بالإنكليزية للتعبير على الاتفاقية العامة على التعريفات الجمركية وال تجارةGeneral Agreement of Tarifs and Trade فهي عبارة عن اتفاق عالمي ذو طابع تجاري يهدف إلى وضع قواعد لتحديد وتخفيض التعريفات الجمركية والتجارة في التبادل بين الدول الرأسمالية.

1. نشأة الجات وتطورها:

لقد أنشأت اتفاقية الجات مرورا بعدة محطات متتالية أهمها:

– أقترح "كورديل" فكرة إنشاء منظمة دولية للتجارة في مجلس النواب الأمريكي أثناء الحرب العالمية الأولى.

– طرح فكرة إنشاء منظمة دولية للتجارة في المؤتمر الاقتصادي العالمي 1927 ثم في المؤتمر الدولي السابع للدول الأمريكية المنعقدة في "مونتيفيديو" سنة 1923.

– في الميثاق الأطلسي الصادر سنة 1943 أقترح الرئيس الأمريكي "روزفلت" ورئيس الوزراء البريطاني مبادرة جديدة تعزز وصول جميع الدول كبيرها وصغيرها المنتصرة والمنهزمة إلى الاتجار بالمواد الخام في العالم والمطلوبة لازدهارها.

– وفي سنة 1946 دعا الاجتماع الأول للمجلس الاجتماعي والاقتصادي إلى عقد مؤتمر بشأن التجارة والجباية.

– التوقيع في جنيف 1947 على الجات GATT الإتفاقية العامة للتعريفات والتجارة حيث تعتبر GAAT إتفاق عام وفي نفس الوقت مؤسسة تعقد اجتماعات منظمة من قبل مندوبي الدول الموقعة عليها وقد حصلت بثماني جولات تفاوضية حول الحواجز الجمركية وفتح الحدود وحرية انتقال السلع والأموال والأشخاص والتكنولوجيا

ومن أهم المفاوضات والجولات:

. مفاوضات جنيف سنة 1947.

. مفاوضات أسني سنة 1949.

. مفاوضات توركوابي 1950 – 1951

. مفاوضات جنيف 1955 – 1965.

. جولة ديلون سنة 1959 – 1962.

. جولة كيندي سنة 1962 – 1967.

. جولة طوكيو سنة 1973–1974.

. جولة الأرغواي سنة 1986 – 1993.

أي أنه أعقبت اتفاقيات 1947 سبع جولات أخرى بعضها استمرت سنة والأخرى استغرقت سبع سنوات التي منها الجولة الأخيرة في الأرغواي استغرقت أكثر من سبع سنوات إذ تم إعلان بداية الجولة سنة 1986وتوصل إلى اتفاق في نهاية سنة 1993 ووقعت عليها دول العالم في مراكش في ربيع سنة 1991 وتم الإعلان عن البدء في جولة الأرغواي بعد أن كانت جولة طوكيو لتحرير التجارة السلعية قد حققت أهدافها حيث أصبحت معظم التجارة السلعية باستثناء المنتجات والملابس ممولة بأحكام اتفاقية الجات وحيث بدأ سريان هذه الاتفاقية بالتدرج منذ أول جانفي 1948 ولقد بلغ عدد الدول الموقعة عليها 117 دولة في المفاوضات ولكن أشترك فعلا في المفاوضات هوعدد الدول الغنية التي وقعت على الاتفاقية وحددت خطواتها العريضة والتي بلغت 27 دولة ، أما باقي هذه الدول وافقت على الاتفاقية ولم تستمر كلها من دول العالم الثالث وبالتالي لم تستطع الدول النامية أن تغير من الاتفاقية .

2. أهم أهداف اتفاقية الجات

1* تحرير تجارة السلع الزراعية بالإضافة إلى السلع المصنوعة.

2* تحرير تجارة المنتوجات والملابس.

3* تحرير عملية حقوق الملكية الفكرية والصناعية.

4* تحرير المبادلات التجارية والتدفقات المالية الناتجة عن العقود الحكومية الضخمة.

5* تحرير تجارة الخدمات.

الفرع الثاني: المنظمة العالمية للتجارة (OMC).

تعتبر المنظمة العالمية للتجارة امتدادا لاتفاقية (الجات) وممثل أحد الفروع أو أركان النظام الاقتصادي العالمي الجديد، وتختص المنظمة بأعمال الإدارة والمراقبة وتصحيح أداء العلاقات التجارية الدولية على

أساس المبادئ التي تم إقرارها في اتفاقية (الجات) ، كما يقوم بالإشراف على تطبيق اتفاقيات جولة الأرغواي لتحرير التجارة الدولية والتي تستغرق مدة تنفيذها 10 سنوات أي حتى مطلع عام 2005.[1]

1- نشأت OMC وتطورها.

لقد مرت اتفاقية "الجات" عبر خمسة عقود بثماني جولات من التفاوض والحوار بين الدول التي كانت آخرها جولة الأرغواي 1993 التي اكتملت في مراكش 1994 وتبلورت معها إنشاء منظمة التجارة العالمية التي دخلت حيز التنفيذ سنة 1995 من أجل تنفيذ جولة الأرغواي، بالتنسيق مع صندوق النقد الدولي والبنك العالمي، وذلك ما يحقق القدر الأكبر من الإمساك بعملية صنع القرار الاقتصادي المالي والتجاري على الصعيد العالمي.

وهكذا أصبحت المنظمة التجارية (OMC) هي الجهة الموكل لها بتطبيق الاتفاقات الخاصة بالسلع والخدمات والمجالات الفكرية والقيام بكشوفات على الدول الموقعة لمعرفة مدى التزاماتها بالتطبيق وكذلك تلقي الشكاوى فيما يتعلق بعدم قيام الدول الموقعة بالتنفيذ وفي النهاية سنة 1996 بلغ عدد الدول الموقعة على المعاهدة العالمية للتجارة 127 دولة. إن نشأة (OMC) لا تعني التغيير في موضوع المبادئ المتعلقة "بالجات" ولكن مراجعة بعض النصوص الممضاة إلى تكوين هيئات جديدة وتغيير أسماء أخرى وكان أول تغيير هو تعويض كلمة الأطراف المتعاقدة بالأعضاء وذلك بموجب عقد المؤتمر الوزاري في مدينة مراكش من 12 إلى 15 أفريل 1994 وبعد دخولها حيز التنفيذ أصبحت بذلك OMC التنظيم الوحيد الذي يهتم بالقواعد التي تدير التجارة الدولية.[2]

2- مبادئ وأهداف المنظمة العالمية للتجارة:

أ) مبادئ المنظمة:

تعتبر المنظمة العالمية للتجارة امتدادل لـ(الجات) ولهذا فهي ما زالت تعمل بنفس المبادئ كما تعمل بها "الجات " وتتمثل هذه المبادئ في:[3]

*** مبدأ الدولة الأولى بالرعاية**

المبادئ الأساسية للنظام المتعدد الأطراف كما تجسده المنظمة العالية للتجارة مستمدة في معظمها من المبادئ التي شكلت الأساس الذي قامت عليه "الجات" و أحد هذه المبادئ في التجارة دون التميز وذلك

[1] حسين شحاتة، نفس المرجع

[2] شريف نية، "المنظمة الدولية للتجارة"، الاقتصاد الجزائري، مجلة رسالة الأطلس، العدد 24، 1999

[3] Les accords de l'OMC : 05,0501999

من خلال تفعيل مختلف الموارد في الاتفاقات المتعددة الأطراف التجارة في المصانع و في الاتفاقية العامة المتعلقة بتحرير إدارة الخدمات وكذلك اتفاقية الأبعاد التجارية حول الملكية الفردية.

***مبدأ فتح القيود**

تنص القاعدة العامة للمنظمة العالمية للتجارة على أنه يمكن في بعض الحالات إدخال كميات من السلع بقيود صارمة و من معابر حددت سلفا.

***مبدأ التخفيض العام وتطور الظروف الحركية.**

منعت المنظمة العالية للتجارة سياسة الإغراق لاعتبارها وسيلة غير مشروعة بالنسبة للمنافسة وتسري هذه

السياسة على كل تطبيق استثماري يرتكز على تخفيض غير طبيعي لسعر بيع المنتوج الكلي.

ب) الأهداف (OMC):

لقد كان ميلاد المنظمة لغرض تحقيق الأهداف التالية:

– ادخال مفهوم التنمية المستدامة وكذلك الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة على المستوى العالمي ووضرورة الحفاظ وصيانة البيئة بما يتلاءم ومستوى تطور كل دولة على حدة.

– توسيع دائرة الدخل و القوانين بالمبادلات التجارية لتشمل إلى جانب المنتجات الصناعية والزراعية وحقوق الملكية.

– محاولة إدماج اقتصاديات دول أوروبا الشرقية في ذلك الاقتصاد العالمي والاستفادة من الإمكانيات البشرية والمادية المتاحة لديهم.

– تمثل المنظمة الفضاء الذي يتم من خلاله عملية التفاوض بين مختلف الأعضاء كما تقوم بالنظر في طلبات وتقارير الدول الراغبة في الانضمام إليه.

– تفرض المنظمة العالية للتجارة على الدول الأعضاء فتح أسواقها أمام المنتجات القادمة إليها من الدول الأعضاء في المنظمة والتزامها برفع كل القيود التي تعيق وتعرقل انتقال السلع والبضائع من وإلى الدول النامية.

الفرع الثالث: أهم الاختلافات بين القافية (GATT) و (OMC)

تعبر الجات في ذات الوقت اتفاق دولي لقيادة التجارة الدولية وقبة منظمة دولية انشأت فيما بعد لإدارة الاتفاق لكن هذه الأخيرة لم تعد قائمة حاليا فقد عوضت بالمنظمة العالمية للتجارة التي تختلف عنها في عدة أوجه ومنها مايلي:

1- اهتمام الجات بتجارة السلع بينما انشغلت منظمة OMCبحقوق الملكية الفكرية وتجارة الخدمات أي أنها أكثر شمولية.

2- نظام التحكيم في المنازعات في المنظمة يتم بسرعة بالمقارنة مع الجات إضافة إلى ذلك أنه ساري المفعول.

3- إن المنظمة أكثر اتساعا لأن عدد أعضائها في ارتفاع مستمر الشيء الذي لم يتحقق في الجات نظرا لسياسة الإغراقية التي تمارسها المنظمة العالمية لجلب أكثر عدد من الدول.

4- تعرف المنظمة بأعضائها في حين تعرف الجات أطرافها المتعاقدين وهذا ما يأخد بانها مجرد نص قانوني رسمي.

5- تميزت الجات بميزة مؤقتة كما أن أطرافها المتعاقدون لم يصادقوا على أتفاقاتها في حين أن المنظمة العالمية للتجارة تميزت بصفة الدوام.

6- القرارات في OMC تؤخد بالموافقة وفي حالة عدم الموافقة تلجأ للتصويت على أساس كل بلد يمثل صوتا واحدا.

7- لا تسمح منظمة OMC بأي استثناءات لتحرير المبادلات كما فعلت الجات في حالات الزراعة والمنتوجات.

المطلب الثالث: الشركات المتعددة الجنسيات

إن من مستجدات وسمات النظام الاقتصادي العالمي الجديد شركات متعددة الجنسيات أو العابرة للقوميات التي تعتبر محرك العولمة، والأداة الرئيسية لها، فبواسطتها تتم عملية تدويل رؤوس الأموال والإنتاج وتحمل العمليات المالية التجارية انتقال المعلومات وشبكة الإعلام وغير ذلك، وبالتالي يسيطر عدد محدود من هذه الشركات العملاقة على المفاصل الرئيسية للاقتصاد العالمي.

الفرع الأول: التطور التاريخي للشركات المتعددة الجنسية.

لقد أعتبر بعض الباحثين أن الشركات المتعددة الجنسيات شركات ورثت من الشركات الاستعمارية الكبرى إذ يقول:DEGONG " ملكت شركة الهند الهولندية رأس مال 10 مرات أكثر من رأس مال شركة

الهند البريطانية والتي اعتبرت كأكبر الشركات في العالم آنذاك إلا أنه لا يمكن اعتبارها شركة متعددة الجنسيات بسبب ممارسة نشاطها في مقاطعات ومستعمرات كانت تحت سيطرة بلدانها الأصلية.[1]

بدأ التطور الفعلي للشركات متعددة الجنسية كما تعرف حاليا سنة 1865 أين قامت الشركة الألمانية BAYET بانشاء فرع لها في الولايات المتحدة الأمريكية، وبذلك أصبحت أول شركة متعددة الجنسيات ثم شركة SINGER الأمريكية سنة 1867 والتي قامت بإنشاء فرع في بريطانيا ومن كل هذا نستخلص أن الشركات المتعددة الجنسيات ظهرت 109 سنة قبل أن يعترف بها رسميا، كما عرفت الفترة ما بين 1865 و 1896 ظهور سلع ومنتجات كالسيارات التي عرفت صناعتها تطورا سريعا حيث قامت شركة DALMF BENS بإنشاء فرع في بريطانيا سنة 1896 و فروع في النمسا 1889 أما بالنسبة للشركة الإيطالية FIAT أنشأت ثلاثة فروع في نفس الفترة الأول في النمسا و الثاني في الو م . أ ، والثالث في روسيا كذلك شركة FORD قامت بنفس العملية حيث أنشأت ثلاثة فروع إحداها في كندا، والثاني في بريطانيا والثالث في فرنسا فمن هنا بدأت الانطلاقة الحقيقة لتمويل شركة القطاعين بالمواد الأولية والصناعة ولعبت البنوك دورا كبيرا في توفير الأموال اللازمة للقيام بالاستثمارات خاصة الاستثمارات المباشرة، في بداية 1990 كانت الاستثمارات المباشرة هي السائدة نتيجة إستقرار الأوضاع في الأسواق الأمريكية بعد أزمة 1929 وهكذا زادت الو.م.أ خاصة بعد الحرب العالمية الثانية من انتقال الأموال والإستثمارات إلى أوروبا مباشرة حيث تم إنشاء نظام اقتصادي عالمي جديد (ووقعت القواعد في مؤتمر بروش ووردز فبقيت ش.م.ج قوتها قائمة بين فترة و 1970 ثم دخلت الشركات المتعددة الجنسيات مرحلة سريعة التطور وهي مرحلة الاقتصاد الإنتاجي والتمويل1945 الحقيقي للإنتاج. كما عرفت نموا سريعا وبالتالي أزداد عددها في العالم خاصة الأمريكية التي وضعت مقرات في جميع أنحاء العالم بالخصوص في أمريكا اللاتينية.

بالإضافة إلى التوجه إلى القطاع الصناعي دون قطاع المواد الأولية التي برزت فيه شركات الدول النامية التي عملت على استعادة ملكية مناجمها وآبارها البترولية .... الخ. رغم ذلك بقيت القليل من الشركات الأوروبية والأمريكية رائدة في ميادين تخصصها ومحتكرة للسوق العالمية.[2]

إن زيادة وسيادة الشركات المتعددة الجنسيات الأمريكية شجعت دخول الشركات المتعددة الجنسيات الأوروبية و اليابانية سوق المنافسة وفي الثمانينات رغم الصدمات والأزمات البترولية كانت هناك زيادات في الاستثمارات للشركات المتعددة الجنسيات كبيرة جداً وارتفع عدد فروعها ثلاث مرات مما كان عليه

[1]Gendarme : des soucier de l'economie, les multinationale, p 982, p 17

[2]A samuelson : l'economie internationale contemporaine édition O.P.U 1993

سابقا أما المبيعات العالمية لهذه الشركات والتي تفوق العديد من اقتصاديات الدول الكبرى، فلقد سجل حجم الإيرادات المشتركةالأولى من بين 500 شركة الأكبر في العالم " ميتسويتشي" سنة 1995 مبلغ 184.4 م 8 وحققت أصغر شركة في المجموعة مبلغ 8.9 دولار وهي شركة " تيلو من " أما في سنة 1997 كانت الصدارة للشركة " جينرال موتورز " اين حققت ايرادات المبلغ 5. 168 م دولار أما أقل الإيرادات سجله البنك الإيطالي والتي قدرت ب 9.4 م دولار ومن خلال الجدول (5) يبين لنا أهم الشركات المتعددة الجنسيات الأولى في العالم.[1]

جدول رقم 5: أهم الشركات المتعددة الجنسيات الأولى في العالم.

ترتيب متسلسل	الشركات الصناعية المتعددة الجنسية	الجنسية	معايير ترتيب الشركات		
			المبيعات ب م	الارباح ب م	عدد العامليين
01	شركة جنرال موتورز	أمريكية	1213780.1	4452.8	75630
02	مجموعة شيل	بريطانية هولندية	103834.8	4249.3	193000
03	شركة اكسون	أمريكية	103242	4600	101000
04	شركة فورد للسيارات	امريكية	889962.8	2258	3327000
05	شركة تويوتا	يابانية	788061.3	31442.2	102433
06	شركة أي بي ام	امريكية	65394	2827	344553
07	شرككة iRI	ايطالية	640095.5	254.1	40169
08	شركة جنيرال اليكتريك	امريكية	60236	2632	284000
09	شركة البترول	بريطانيا	58355	802.8	111900
10	مرسيدس ببيتر	المانية	57321.3	1129.4	37952
11	موبيل اويل	امريكية	56053.3	1129.4	67500
12	شركة هاشي	يابانية	56910	1920	36757
13	مانوشطا كهربائية	يابانية	48595	1832.5	210848

[1] رامز طنبور، فتحي لكن، مرجع سابق

14	شركة فيليب مورس	امريكية	48109	3006	166000
15	شركة FIAT	ايطالية	46812	398.7	287957
16	شركة فولس فاقن	المانية	46042.2	665.5	265566
17	شركة سيمسن	المانية	44859.2	1135.2	402000
18	SAMSUNGمجموعة	كوريا ج	4371.9	3713	187377
19	شركة نيسان لسيارات	يابانية	42905.7	340.9	138326
20	شركة بوني ليفر	بريطانية هولندية	41262.3	1742.6	298000
21	شركة ENI	ايطالية	41047.3	872	غ متاحة
22	شركة ديبونت	امريكية	38031	1403	133000
23	شركة سكاسكو	امريكية	37551	1294	40121
24	شركة شنفتون	امريكية	36795	1293	55123
25	شركة الفااكوتيان	فرنسية	32315.8	1737.1	86900

المصدر: بيانات النك الدولي

الفرع الثاني: سمات الشركات المتعددة الجنسية

1- من أبرز سمات الشركات المتعددة الجنسيات الانتقال من استراتيجية المحلية إلى استراتيجية الإنتاج العالمي فمن جهة تعتمد شركة معينة على التخصص في إنتاج سلعة معينة مرورا بكل مراحل إنتاجها دونأن يعني ذلك تموضعها في بلد واحد.

فشركة "بتشينة" مثلا تستخرج البوكسيت من أستراليا وتحوله الأولومين في الولايات المتحدة وتنتج الألمنيوم في الغابون باستخدام الأولومين المنتج وذلك بواسطة فروعها في غينيا، وكل هذا يعني عدم تمركز أو حصر الإنتاج محليا وتتحقق وحدات الإنتاج محليا بتأمين الحرية الجغرافية لإنتقالها ولكنها تبقى تابعة للمراكز الأساسية للقرار وهذا ما أطلق عليه "سمير" "أمين" عملية الاختراق المتبادل في الاقتصاديات الرأسمالية المتطورة بالدرجة الأولى وتوسع المبادلات شمال جنوب بالدرجة الثانية.

2- وكذلك من أهم سمات شركة م. ج تعدد الأنشطة التي تستغل فيها دون أدنى رابطة بين المنتجات المختلفة، مشترك التلفون والتلغراف الدولية تمتلك مثلا شركة فنادق « شيراطون» وشركة«تايم ورنر« تشتغل بعدد كبير من شركات الإعلام والملاهي و من أستديوهات هوليود هي شركة CNN وصولا إلى التلفزيون بالكابل، وبصفة عامة تعتمد هذه الشركات إلى تنوع شديد في النشاط سعيا لتعويض الخسائر المحتملة في نشاط معين بأرباح تتحقق من الأنشطة الأخرى دون اعتبار للموقع الجغرافي لهذا النشاط ولا غرابة بعد ذلك في أن تكون الشركات م. ج وراء ظاهرة العولمة.

3- تشكل ظاهرة الاندماج للشركات العملاقة ظاهرة بارزة نتيجة التنافس الشديد بين أكبر الشركات العملاقة العالمية، وهذا كتعبير لتمركز رأس المال والإنتاج في الظروف الرأسمالية المعاصرة، ففي شهر أوت 1999 أعلنت الشركة الكندية "ألكان" والفرنسية " بتشاي" والسويسرية " السويس" عن نيتهم في إنشاء أكبر شركة للألمنيوم في العالم لتتفوق عن شركة " الكوان" الأمريكية فتم ذلك فعادت لتحتل المرتبة الأولى.وكذلك جرت مفاوضات نشطة لإنشاء شركة "سوبر" عملاقة بين العملاقتين الألمانية " "دايلمر" والأمريكية " كرايزلر " وهما شركتان لصناعة السيارات والطائرات وذلك لتتفوق على المنافسين من أمثال " لوكهيد " "مارتين" و "بوينغ " و " ماكدون لدز " أما على الصعيد النفطي تخوض شركتا " ألف " و " توتال فينا " " "حربا شرسة من سينتصر على الآخر.[1]

المبحث الثاني: واقع التنمية الاقتصادية في الجزائر:

[1] محمد ديات، نفس المرجع السابق

التنمية في مفهوم الدول المتقدمة تعني إيجاد أسواق خارجية واسعة لتصدير منتوجاتها وكذلك عن طريق توسيعها الاقتصادي بنقل بعض الصناعات والنشاطات الاقتصادية إلى كل دول العالم خاصة إلى الدول النامية، فشعوب العالم النامي، رفضت التوسع الاقتصادي للدول المتقدمة الذي يتم على حسابها واعتبرته سلطة اقتصادية من قبل مجموعة الشمال.

ونجد هذا الرفض في تصريح الرئيس الراحل " هواري بومدين " في منظمة الأمم المتحدة منتقدا النظام الدولي الرأسمالي قائلا " إن المادة 13 من ميثاق الحقوق والواجبات الاقتصادية للدول نصت على حق الدول النامية في الحصول والاستفادة من التقدم والاختراعات العلمية والتقنية والذي يتطلب إلزام الدول المتقدمة من دون تمييز أن تستجيب لهذا المطلب الأساسي لبعث تنمية حقيقية في البلدان الأقل نموا".[1]

فالجزائر من الشعوب التي كانت آنذاك تحتاج إلى مساعدة لتحقيق التنمية من جراء ما خلفه الاستعمار الفرنسي من تخريب شامل فعملت الجزائر حينها على ارساء العديد من الإصلاحات التي استمرت إلى نهاية الثمانينات حيث عرفت الجزائر في نهاية فترة الإصلاحات أزمة اقتصادية حادة دفعت إلى ضرورة إجراء إصلاحات جديدة تتكيف مع الاقتصاد العالمي وبالتالي من خلال هذا المبحث نتطرق إلى كل من:

- واقع الاقتصاد الجزائري بعد الاستقلال.
- التحولات الاقتصادية التي عرفتها الجزائر.
- الاقتصاد الجزائري بعد الإصلاحات.

المطلب الأول: واقع الاقتصاد الجزائري بعد الاستقلال

عانت الجزائر غداة الاستقلال من أزمات متعددة الأوجه سواء على المستوى الاقتصادي أو الاجتماعي أو الثقافي مما دفع بالمسؤولين على البحث وبسرعة على حلول من أجل تنمية اقتصادية شاملة وذلك من خلال المنهج الاشتراكي المتبنى آنذاك في إطار استراتيجية متكاملة المتضمنة في المواثيق الوطنية عبر المخططات التنموية.

الفرع الأول: وضعية الجزائر غداة الاستقلال.

لقد ترك الاستعمار الفرنسي في الجزائر اقتصاد دون قاعدة صناعية بسبب مغادرة 9/10 من المستوطنين الأوروبيين المشرفين على المصانع وكذلك تهريب الأموال إلى الخارج المقدرة ب 110 مليار فرنك فرنسي، والتهرب من تسديد 20 مليار فرنك فرنسي كدين مما تسبب في أخلاء الخزينة من أرصدة

[1] عبد القادر كاسم، "نمو التنظيم الاقتصادس الجديد من منظور لبدول النامية"، ديولن المطبوعات الجامعية، 1995، ص 166

العملة الصعبة والذهب. وامتناع البنوك الأجنبية من تقديم القروض وتمويل المشاريع إضافة إلى تخريب المؤسسات الصناعية، والطرق وتدمير 8000 قرية وحرق حوالي 3000 هكتار من الغابات وسلب وقتل الماشية التي أنخفض عددها من 7 ملايين رأس إلى 3 ملايين رأس.[1]

فالتنمية الاقتصادية غداة الاستقلال كانت وفق المنهج الاشتراكي حسب توجهات مؤتمر طرابلس سنة 1962 الذي حدد معالم السياسة الجزائرية التي ترتكز على ما يلي:[2]

* التخطيط الاقتصادي للموارد الجزائرية والتسيير للمؤسسات مع التصنيع الشامل فتحقيق تنمية متوازنة بين كل الفروع الاقتصادية في كل مناطق الدولة ببناء المجتمع الاشتراكي وقبل التخطيط قامت الدولة بما يلي:

- تأميم أراضي المعمرين وتطبيق نظام الذاتي طبقا لتنظيمات ومراسيم سنة 1963.
- تأميم بنك الجزائر الذي تحول إلى البنك المركزي الجزائري وأصدر عملة الدينار الجزائري.
- إيجاد سلطة قائمة تضع مصالح الشعب فوق كل اعتبار " انتفاضه 19 جوان 1965 " فتدخلت الدولةفي الاقتصاد وأنشأت مؤسسات وطنية مثل سوناطراك عام 1963 وتأميم المناجم سنة 1966.

الفرع الثاني: وضعية الاقتصاد الجزائري من 1967 إلى 1978.

تمثل هذه الفترة فترة المخططات التنموية للمرحلة الأولى التي تشمل المخطط الثلاثي والمخطط الرباعي 1 و2 التي تتميز ببناء جهاز إنتاجي يقوم على التصنيع وتوسيع الإنتاج الفلاحي الذي رفعته مستوى الحاجات المطلوبة.

1 - المخطط الثلاثي:

أولا: الأهداف

هذا البرنامج وضع سنة 1966 وبدأ في سنة 1967 فكان هدفه التهيئة للانطلاق في عملية التخطيط الاقتصادي وتطوير قطاعات النشاطات الاقتصادي وإحداث التكامل بينهما وقدرت أموال المخطط بـ 10 مليار دينار موزعة كما يلي:

- 44% للصناعة.
- 17% للزراعة.
- 26% للخدمات الاجتماعية.

[1] عبد القادر كاسم ، نفس المرجع السابق

[2] نفس المرجع السابق، ص 171

– 10% للقاعدة الهيكلية كتعبيد الطرق وغيرها.

ثانيا التنفيذ

أنجز المخطط بنسبة 82% على أن يتم الباقي في المخططات القادمة فكان نصيب الصناعة مرتفعا جدا إذ شكل % 44 اي **05.6** مليار د.ج هدف الحصول على الاستقلال الاقتصادي وخلق قاعدة اقتصادية محلية أما نصيب الزراعة كان يشمل 17% وهو منخفض مما أدى إلى التخلف الزراعي.[1]

2- المخطط الرباعي الأول (1970-1973).

أولا: الاهداف

يعتبر المخطط بداية التخطيط العقلي في الجزائر، فكان يهدف إلى تقويم القطاع العام عن طريق القضاء على الرأسمال الأجنبي وبإحداث عملية التأمينات المختلفة بما فيها المحروقات 1971 و إحداث الثورة الزراعية

في 1971 /08/11 وتطبيق التسيير الاشتراكي للمؤسسات بتاريخ 16/11/1971.

ثانيا: توزيع الاستثمار: عادت الأموال المخصصة لهذا المخطط بحوالي 27 مليار د.ج أي بزيادة 17 مليار د.ج عن المخطط السابق بهدف بناء اقتصاد جزائري فأخذت قسطا من المجال بنسبة 45% من الاستثمارات وأسندت مهمة الاستثمار للقطاع العام أما الزراعة فأخذت نسبة ضئيلة لا تتعدى 15%.

ثالثا: التقييم

بلغت نسبة الإنجاز في هذا المخطط 70% وهذا راجع للعقبات المتمثلة في نقص الإطارات ونقص الخبرة في ميدان التخطيط، كما أن عملية التأمينات نجم عنها نقائص في ميدان المحروقات بسبب هروب الكفاءات الأجنبية.[2]

3- المخطط الرباعي الثاني (1974-1977)

أولا: الأهداف

من بين أهداف هذا المخطط توسيع القطاع العام وتدعيم الإنجازات المحققة خلال المخططين السابقين وتحسين الظروف المعيشية أو المستوى المعيشي وخلق فرص عمل للقضاء على البطالة عن طريق الاهتمام بالاستثمارات الإنتاجية وزيادة نمو الإنتاج المحلي، والتي قدرت خلال فترة المخطط ب 46% أي ما يعادل 11.5 مليار د.ج وكذلك الاهتمام بالقاعدة الهيكلية (الجسور المطارات).

[1] خبابة عبد الله، الاقتصاد الهام، المعهد التربوي الوطني، 1993، الجزائر

[2] خبابة عبد الله، نفس المرجع السابق

ثانيا: توزيع الاستثمار

وزعت الاستثمارات التي قدرت ب 110 مليار د.ج على النحو التالي:

- 43.5% صناعة
- 10.9% زراعة
- 3.9% للخدمات الاجتماعية
- 92%- للتربية والتكوين.
- 16.3% للقاعدة الهيكلية.

ثالثا التقييم

الصناعة بقيت في المرتبة الأولى أما الزراعة أنخفض نصيبها مما نتج عنه تخلف القطاع الزراعي فارتفعت نسبة الإنجاز إلى 80% وذلك راجع لعدة أسباب أهمها نقص الإطارات الحرة.[1]

الفرع الثالث: وضعية الاقتصاد الجزائري بعد 1980.

عملت الفترة من 1980-1990 المخططين المناسبين، فالأول شعاره «من أجل حياة أفضل» والثاني شعاره «العمل والصرامة لضمان المستقبل» فكان العمل في هذه الفترة قائما على إعادة التوازن الشامل للاقتصادالوطني.

1- المخطط الخماسي الأول (1980-1989)

في مؤتمر استثنائي لحزب جبهة التحرير الوطني في جوان 1980 حددت أهداف المخطط الذي كان شعاره " من اجل حياة أفضل".

الأهداف:

في مجال الري واستصلاح الأراضي حددت الأهداف بتلبية حاجات المياه ببناء السدود، أما في مجال الزراعة كان الهدف زيادة الإنتاج النباتي والحيواني وإعادة تشجير الغابات وتنمية الصيد البحري وذلك ببناء أرصفة جديدة في الموانئ وتوفير وسائل الصيد الحديثة وفي الصناعة كان الاهتمام بصناعة مواد البناء لتلبية حاجات قطاع السكن والصناعة الثقيلة، بالإضافة إلى الاهتمام بالصناعات الغذائية والنسيجية لتحسين نوعية الإنتاج التي تتلائم مع المستهلكين.

توزيع الاستثمار وزعت 400 مليار د.ج كما يلي:

[1] خبابة عبد الله، نفس المرجع السابق

- 38.5% للصناعة
- 11.7% للفلاحة
- 3.2% للنقل
- 9.4% للهياكل القاعدية
- 10.5% للتربية والتكوين
- 4% للهياكل الاجتماعية.

التقييم:

من خلال ما سبق يلاحظ أن الصناعة في المرتبة الأولى لكنها انخفضت من 38.5 % إلى 13.5% وهذا نظرا لحاجة مصلحة القطاعات الأخرى أما السكن في المرتبة الثانية مما يترجم رغبة القيادة السياسية للقضاءعلى أزمة السكن، أما القطاع الفلاحي قد أخذ نسبة متواضعة، ومنه فقد أنجز المخطط الخماسي الأول لا بأس بها والباقي حول للمخطط الخماسي الثاني.[1]

2- المخطط الخماسي الثاني (1985-1989)

في هذا المخطط تم استكمال الاستثمارات السابقة التي لم تكتمل بعد، فالقطاع الصناعي بقي يسير حتى سنة 1989 بنسبة 38% وتحقق 312 من الاستثمارات، أما القطاع الزراعي كانت نسبة الاستثمارات فيه 12% فنسبة التوزيع الاستثماري تدل على أن المحافظة لنفس الأولويات السابقة. وكانت معالم السياسة الاقتصادية الجديدة لها ثلاثة محاور وهي ترشيد العقلانية وإعادة التوازن وزيادة الربحية أما التسيير العقلاني هو الآخر تعلق بثلاثة محاور هي:

*ترشيد الموارد الطبيعية حيث كان تركيزها على تثمين البترول والنفط.

*ترشيد الموارد المالية والذي أرتكز على تسوية الدين العام الداخلي والخارجي.

*ترشيد الموارد البشرية، حيث تحولت مصلحة الموظفين إلى مصلحة الموارد البشرية بعد 1989.

أما فيما يخص إعادة التوازن كان متعلقا بإعادة التوازن الإداري وإعادة التوازن في نظام التخطيط وإعادة

التوازن الاقتصادي على المستويين العام والخاص.[2]

[1] خبابة عبد الله، نفس المرجع السابق

[2] خبابة عبد الله، نفس المرجع السابق

المطلب الثاني: التحولات الاقتصادية الجزائرية.

لم تكن المخططات جميعا في مستوى تطلعات الشعب الجزائري الذي يطمح في الرقي والتقدم نظرا للتحولات العميقة التي حدثت في العلاقات الدولية بعد ظهور بوادر تراجع التوجه الاشتراكي وإعلان عن سقوط المعسكر الشرقي مما حتم على الجزائر أن تبحث عن بدائل لتساير هذه التحولات انطلاقا من دوافع داخلية وأخرى خارجية.

الفرع الأول: دافع التحولات الاقتصادية.

1- داخليا.

أ) – ركود الجهاز الإنتاجي للاقتصاد الجزائري ويعود إلى عاملين أساسيين هما:

أولا: قلة الأيدي العاملة المؤهلة.

حيث وقع اختلال التوازن بين إنشاء المصانع مثلا وتكوين الإطارات، والأيدي العاملة القادرة على الإدارة أي إدارة المصانع وتشغيلها وصيانتها بالكفاءات الموجودة ولهذا ظهرت مشاكل تتعلق بمستوى الإنتاجية والتحكم في التقنيات وحسن الاستثمار للتجهيزات المتوفرة في المجالين الصناعي والزراعي.

ثانيا: المشاكل التنظيمية

عرف تسير القطاع العام هو الآخر نقائص تعود إلى حجم الاستثمارات الجديدة وإلى تعدد الوظائف وكثرة الأعمال الفرعية يقوم بها، وهكذا أبرزت صعوبات التسيير والتنسيق والتكامل بينهما مما أدى إلى تداخل الصلاحيات في الأنشطة الاقتصادية.

ب)اختلال التوازنات الاقتصادية الكبرى والتي نجمت عن المخططات النهائية التي لم تكن متوازنة في معظمها حيث كانت الأولوية خلال فترة معينة تعطى لقطاع على حساب آخر.

2- خارجيا

أ) تأثير الأزمة الاقتصادية العالمية 1986.

إن تدهور سعري البترول والدولار قد طرح عددا من العقبات أمام المخطط الخماسي الثاني حيث انخفضت المداخيل الجزائرية من العملة الصعبة بنسبة 10%، نتيجة لذلك سارعت الحكومة إلى اتخاذ سلسلة من الإجراءات الفورية التي أصبحت فيما تمهيدا لعهد جديد من الإصلاحات الاقتصادية لتصبح بدورها مدخلا للتحولات الاقتصادية الكبرى في الجزائر.

ب) انهيار المعسكر الاشتراكي.

فزوال الاتحاد السوفياتي وتفكك الديمقراطيات الشعبية في أوروبا الشرقية وما كلف من نتائج على العلاقات الاقتصادية الدولية أدى إلى ظهور نظام دولي جديد الذي يمثل القطار الذي تقوده الولايات المتحدة سياسيا واقتصاديا وبالتالي تحول الصراع من إيديولوجي بين الشرق والغرب إلى اقتصادي بين الشمال والجنوب فالدول التي لا تكيف اقتصادها مع التحولات الاقتصادية تصبح مهددة اقتصاديا.

الفرع الثاني: معالم التحولات الاقتصادية

انطلاقا من التحولات الاقتصادية المذكورة سابقا، وخاصة منذ أن طرقت الازمة الاقتصادية أبواب الاقتصاد الجزائري سنة 1986، عملت الدولة على إصدار جملة من القرارات التنظيمية شكلت معالم التحولات الكبرى في الاقتصاد الجزائري وذلك للدخول في اقتصاد السوق وكان ذلك بالتفاوض مع صندوق النقد الدولي كطريق حتمي لثقل المديونية والعجز المسجل في ميزانيات الدولة، فكانت الإجراءات المتخذة ضمن خطاب نوايا المرسل لصندوق النقد الدولي كما يلي:[1]

1- إرسال نظام الصرف وتحرير المبادلات:

تضمن خطاب النوايا الإجراءات الجديدة والمتمثلة في إنشاء سوق بين البنوك بالعملة الصعبة وإنشاء للصرف إبتداء من الفاتح جانفى 1996 حيث تم إنشاء 10 بنوك خاصة منها ثلاث أجنبية مع إنشاء بورصة القيم المنقولة أما الإجراءات الخاصة لتحرير التجارة الخارجية والمبادلات تمثلت في إعادة هيكلة الضريبة الجمركية بما يناسب مستويات الدول المجاورة حيث تم تخفيضها إلى نسبة 50%.

ثانيا: تحرير الأسعار:

تضمن الخطاب إجراءات خاصة بتحرير الأسعار وذلك من خلال مراعاة تكاليف الإنتاج وكذلك مراعاة دعم الأسعار الخاصة بمنتجات الطاقة والمواد الغذائية، وفي هذا السياق ركز البرنامج على إعادة التركيز على إصلاح دعم اسعار الفلاحة.

ثالثا: الشبكة الاجتماعية وسوق العمل والسكن.

لقد أولى المرسل للصندوق النقد الدولي بالنقاط التالية.

- إنشاء صندوق وطني خاص بالشباب وذلك بالتعاون مع الصندوق والبنك الدوليين.

[1] الهادي خالدي، نفس المرجع

- برمجة نظام لتأمين البطالة ولا سيما بعد اعتماد فكرة تسريح العمال والإحالة إلى التقاعد المسبق وبالتالي زيادة معدلات البطالة.

- تشجيع الاستثمار في مجال السكن.

بالإضافة إلى إصلاح القطاع العام والسياسة النقدية ..... الخ.

الفرع الثالث: صعوبات التحولات الاقتصادية

تشهد التحولات الاقتصادية في الجزائر صعوبات كبيرة على عدة مستويات تشريعية ومالية يمكن حصرها في ما يلي:[1]

1 – المديونية وقلة الموارد المالية باعتبار أن المداخيل الجزائرية ممثل 95% من عائدات النفط.

2– عدم الانطلاق الجدي والفعلي في عملية خوصصة المؤسسات.

3– الرجوع إلى العمل بدفتر الشروط لاستيراد بعض المواد وهذا ما يعد مظهرا من مظاهر العودة للاقتصاد الموجه.

4– ثقل عملية إعادة ترقيم السجل العقاري حيث ألزمت وزارة التجارة بإعادة تسجيلهم في سجل تجاري مستعملة سلطتها في المراقبة والتفتيش وهذا ما يتنافى مع تقنيات اقتصاد السوق.

5– آثار تحرير التجارة الخارجية على الاقتصاد الوطني.

6– هيمنة مظاهر البيروقراطية على العمليات البنكية بسبب نقص النصوص القانونية والتنظيمية.

7– المشاكل التي تعرفها المناطق الصناعية أو مناطق النشاط التي أنشئت مؤخرا إذ بلغ عددها سنة 1997 حوالي170 منطقة صناعية.

8– نقص الإعلام الاقتصادي فقليلة هي المؤسسات الجزائرية التي تحتوي نظاما معلوماتيا داخليا شاملا تدمج فيه كل نشاطات الإدارة الاقتصادية والصناعية.

9– من الاستقرار السياسي الذي تعيشه الجزائر منذ 1990 من خلال المراحل التي قطعتها في بناء مؤسسات الدولة وتكريس مبادئ الديمقراطية.

10– وأخيرا العولمة التى غدت مفعولا مسلما به وأمرا لا مفر منه حيث عملت الو.م. أعلى فرضها بطريقتها الخاصة.

المطلب الثالث: الاقتصاد الجزائري بعد الإصلاحات

[1] جريدة الخبر، تصريحات الرئيس 1998

الفرع الأول: عرض وتحليل برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004.

1. تعريفه: قررت الحكومة الجزائرية في أفريل 2001 وضع برنامج لتدعيم الإنعاش الاقتصادي وقد خصص لإنجاز هذا البرنامج أهم غلاف مالي منذ الاستقلال حيث بلغ 525 مليار دج، أي ما يعادل 7 مليار دولار، وجه أساسا للقطاعات الرئيسية من أشغال كبرى وهياكل قاعدية، تنمية محلية وبشرية، دعم قطاع الفلاحة والصيد البحري، دعم الإصلاحات، حيث أن هذه القطاعات بدورها تتكون من قطاعات فرعية، وقد بلغ عدد المشاريع التي جاءت ضمن البرنامج 15974 مشروع .

2. أهدافه: وفقا للوثيقة الرسمية التي أصدرتها رئاسة الحكومة المتعلقة بمضمون برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي فإن الأهداف العملية لهذه السياسة حددت فيما يلي :

- تنشيط الطلب الكلي.
- دعم النشاطات المنتجة للقيمة المضافة، ومناصب الشغل عن طريق رفع مستوى الاستغلال في القطاع الفلاحي وفي المؤسسات المنتجة المحلية الصغيرة والمتوسطة .
- تهيئة وإنجاز هياكل قاعدية تسمح بإعادة بعث النشاطات الاقتصادية وتغطية الاحتياجات الضرورية للسكان .
- تنمية الموارد البشرية.
- مما سبق يمكن القول أن الهدف الرئيسي لسياسة الإنعاش الاقتصادي يتمثل في رفع معدل نمو الناتج الداخلي الخام وتخفيض معدلات البطالة.

3. مضمونه: تم تقسيم برنامج الإنعاش الاقتصادي إلى أربعة قطاعات رئيسية والجدول الآتي يبين هذا التقسيم القطاعي خلال فترة هذا البرنامج والمبالغ المخصصة لكل قطاع.

الجدول رقم 06: مضمون برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي.

	2001	2002	2003	2004	المجموع (مليار دج)	النسبة المئوية
اشغال كبرى وهياكل قاعدية	100.7	70.2	37.6	2	210.5	40.10
تنمية محلية وبشرية	71.8	72.7	53.1	6.5	204.2	38.80
دعم قطاع الفلاحة والصيد البحري	10.6	20.3	22.4	12	65.3	12.40
دعم الإصلاحات	30	15	-	-	45	8.60

المجموع	213.1	178.3	113.1	20.5	525	100

المصدر: المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، تقرير حول الوضعية الاقتصادية والاجتماعية للجزائر خلال السداسي الثاني من سنة 2001.

من خلال الجدول السابق، يتضح أن البرنامج قد خصص حوالي 75% من إجمالي مبلغه للسنتين الأوليتين من انطلاقه، بهدف تعزيز عملية الإنعاش الاقتصادي وتوعية المواطن بالنتائج الإيجابية في أقرب وقت ممكن. ويأتي ذلك بعد الظروف الصعبة التي عاشها الناس خلال التسعينات، مما يعزز الثقة في الحكومة الجديدة. وتم تخصيص نسبة 31.5% و4% من البرنامج للسنتين الثالثة والرابعة على التوالي لاستكمال المشاريع السابقة. وقد حصل قطاع الأشغال الكبرى والهياكل القاعدية والتنمية المحلية والبشرية على حصة كبيرة تقدر بنحو 70% من إجمالي مبلغ البرنامج، نظراً لأهمية هذه القطاعات. وتتطلب مشاريع الأشغال الكبرى والهياكل القاعدية، مثل الطرق والمطارات والموانئ، تخصيص موارد كبيرة لتنفيذها، نظراً لأهميتها في التنمية الاقتصادية وتأثيرها على القطاعات الأخرى. ويعاني هذا القطاع من نقص وتأخر كبيرين، خاصة بعد استقرار البلاد من الأزمة الأمنية. أما قطاع التنمية المحلية والبشرية، فيتطلب جهوداً كبيرة في مختلف المجالات لتحسين الموارد البشرية.

وتم تخصيص نسبة 21% من إجمالي مبلغ البرنامج لدعم الإصلاحات في المؤسسات العامة والخاصة، بالإضافة إلى دعم قطاع الفلاحة والصيد البحري. ورغم استفادته من المخطط الوطني للتنمية الريفية في عام 2000، إلا أنه تم توجيه جهود لتعزيز الإنتاج الفلاحي. وتم توجيه البرنامج لتنمية المناطق النائية والمحرومة في الهضاب العليا والجنوب، بتكلفة إجمالية تبلغ 67.6 مليار دينار جزائري.

ومن أجل ضمان التطبيق الجيد لهذا البرنامج وتحقيق أهدافه قامت السلطات العامة بوضع مجموعة من الإصلاحات المؤسسية والهيكلية التي تسمح بتفعيل آليات السوق وخلق محيط ملائم لازدهار الأنشطة الإنتاجية وتشجيع الاستثمار، ويمكن توضيح أهم هذه الإصلاحات والمبالغ المخصصة لها من خلال الجدول الآتي.

الجدول رقم 07: الإصلاحات المصاحبة لتنفيذ برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي

	2001	2002	2003	2004	المجموع (مليار دج)
عصرنة إدارة الضرائب	0.2	2.5	7.5	9.8	20
صندوق المساهمة والشراكة	5.5	7	5	5	22.5

تهيئة المناطق الصناعية	0.3	0.8	0.5	0.4	2
صندوق ترقية المنافسة الصناعية	0.2	1	0.7	-	2
أنظمة التنبؤ على المدى المتوسط والطويل	0.03	0.05	-	-	0.08
المجموع	6.33	11.30	13.7	15.2	46.58

المصدر: محمد صلاح، أهداف السياسة الاقتصادية الكلية في الجزائر حسب المربع السحري لكالدور، دراسة تحليلية تقييمية للبرامج التنموية مع إشارة للبرامج الخماسي 2010-2014، مجلة كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد: 1، 2016، ص 270.

4. تحليل الوضعية الاقتصادية في ظل هذا البرنامج: يمكن تحليل الوضعية الاقتصادية من خلال مؤشرات ومجاميع عديدة، وسوف نركز على بعض المؤشرات المهمة.

الجدول رقم 08: تطور بعض المؤشرات الاقتصادية خلال الفترة 2001-2004

	2001	2002	2003	2004
معدل نمو الناتج الداخلي الخام %	2.7	4.1	6.8	5.2
معدل البطالة %	27.30	27.30	23.7	17.7
معدل التضخم %	3.5	2.2	3.5	4.6
ميزان المدفوعات (مليار دولار)	7.06	4.37	8.84	11.12
الدين الخارجي (مليار دولار)	22.57	22.64	23.35	21.82

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على الديوان الوطني للإحصائيات (التشغيل، حوصلة إحصائية 1962-2011)

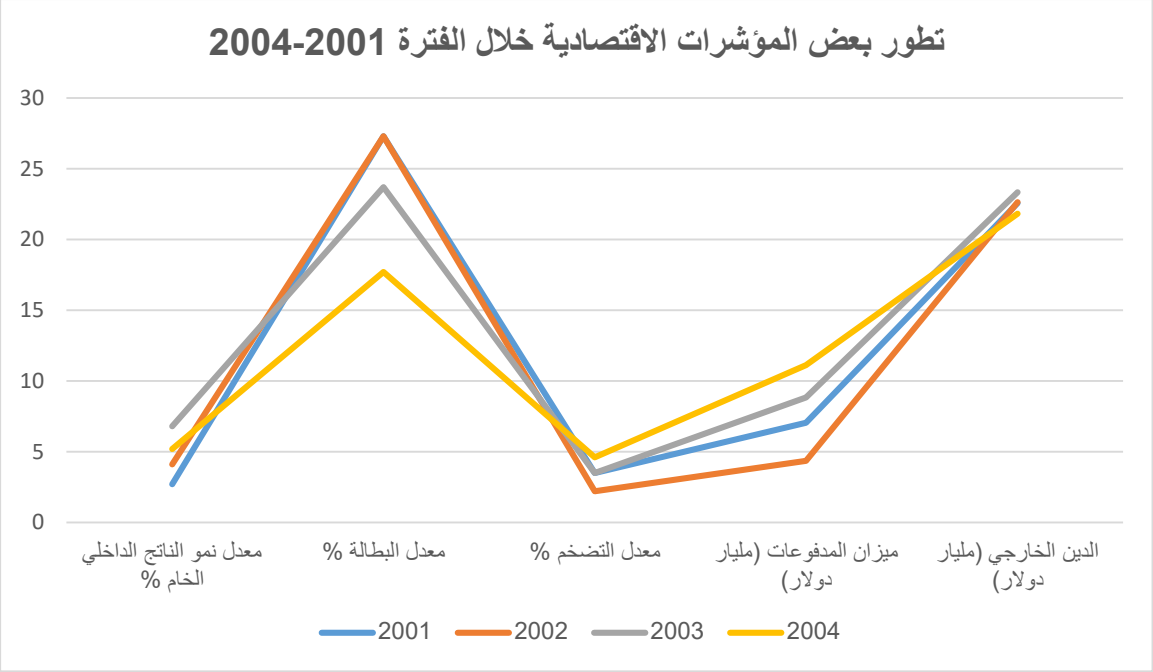

الشكل رقم 02: تطور بعض المؤشرات الاقتصادية خلال الفترة 2001-2004

من خلال جدول السابق نلاحظ أن برنامج الإنعاش الاقتصادي كانت له انعكاسات على مختلف المؤشرات الاقتصادية نجملها كما يلي:

- تحقيق معدلات نمو الناتج الداخلي الخام مقبولة حيث ارتفع معدل نمو الناتج الداخلي الخام من 2.7% سنة 2001 إلى 5.2% سنة 2004، حيث حقق أعلى معدل نمو اقتصادي سنه 2003 بمعدل 6.8%، وهذه المعدلات لم تحقق لمدة طويلة ويرجع ارتفاع أسعار النفط في الأسواق الدولية دور كبير في تحقيق هذه المعدلات.
- انخفاض معدلات البطالة من 27.30% سنة2001 إلى 17.7% سنة 2004، ويرجع ذلك إلى إطلاق المشاريع التنموية التي تتطلب اليد العاملة لتنفيذها.
- ارتفاع معدلات التضخم من 3.5% سنة 2001 إلى 4.6% سنه 2004، حيث عرفت سنه 2002 انخفاض للمعدل ب 2.2 .
- ارتفع رصيد ميزان المدفوعات من 7.6 مليار دولار سنة 2001 إلى 11.12 مليار دولار، فرغم ارتفاع واردات البلاد نتيجة لتشجيع الطلب المحلي وإنجاز المشاريع إلا أن ميزان المدفوعات حقق نتائج إيجابية راجعة خاصة لتحسن أسعار النفط، هذا الأخير الذي يعتبر العنصر الغالب ضمن إيرادات الدولة .

بقي الدين الخارجي في مستويات مستقرة حيث انتقل من 22.57 مليار دولار سنة 2001 إلى 21.82 مليون دولار سنه 2004، وهذا يبين أن الجزائر لم تباشر في عملية تسديد ديونها الخارجية من خلال هذا البرنامج.

الفرع الثاني: عرض وتحليل البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009.

1. تعريفه: إن البرنامج التكميلي لدعم النمو تم الموافقة عليه بموجب قانون المالية التكميلي لسنة 2005 حسب المادة 27 التي تنص على ما يلي: يفتح في كتابات الخزينة حساب تخصيص خاص رقمه 120-322 وعنوانه حساب تسيير عملية الاستثمارات العمومية المسجلة بعنوان البرنامج التكميلي لدعم الإنعاش حيث يقيد في باب إيراداته باقي اعتمادات الدفع المحررة إلى غاية 31 ديسمبر 2005، والمتعلقة بالمشاريع المسجلة بعنوان البرنامج التكميلي لدعم الانعاش، الميزانية المخصصة سنويا في إطار البرنامج التكميلي للدعم الإنعاش، أما في باب النفقات فتقيد النفقات المرتبطة بتنفيذ مشاريع الاستثمارات العمومية المسجلة بعنوان البرنامج التكميلي لدعم الإنعاش، وقد خصص مبلغ قدره 322,7 مليار دج أي ما يعادل 55 مليار دولار لهذا البرنامج، وقد كان هذا البرنامج مرفقا ببرنامجين تكميليين لتنمية الجنوب والهضاب العليا والخاصين بالفترة 2006-2009 هذان البرنامجان يأخذان في الحسبان الخصوصيات الجغرافية لهذين الربعين ويأتيان لتعزيز المساواة، من حيث التنمية بين مختلف المناطق في البلاد حيث خصص مبلغ 432 مليار دينار لمناطق الجنوب، بينما مبلغ 668 مليار دينار لمنطقه بالعليا.

وقد بلغ عدد المشاريع خلال البرنامج التكميلي لدعم النمو 20247 مشروع موزعة بين مشاريع عمومية ومشاريع خاصة ومشاريع مختلطة.

2. أهدافه: هدف هذا البرنامج إلى تحقيق ما يلي:

- استكمال الإطار التحفيزي بالاستثمار عن طريق إصدار نصوص تنظيمية من شأنها أن تتم قانون الاستثمار، وتطوير التدابير الكفيلة بتسهيل الاستثمار الخاص الوطني أو الأجنبي.
- مواصلة تطبيق الأداة الاقتصادية والمالية الوطنية مع الانفتاح العالمي، سواء تعلق الأمر بتأهيل أداة الإنتاج أو بالإصلاح المالي والمصرفي .
- انتهاج سياسة ترقية الشراكة والخوصصة، والحرص الشديد على تعزيز القدرات الوطنية في مجال خلق الثروات ومناصب الشغل وترقية التنافسية.
- تعزيز مهمة ضبط ومراقبة الدولة قصد محاربة الغش والمضاربة، والمنافسة غير المشروعة التي تخل بقواعد المنافسة والسوق على حساب المؤسسات الوطنية المنتجة.

3. مضمونه: قسم البرنامج التكميلي لدعم النمو على خمس قطاعات رئيسية نبينها من خلال الجدول الآتي:

الجدول رقم 09: مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009

	المجموع (مليار دج)	النسبة المئوية
تحسين ظروف معيشة السكان	1908.5	45.5
تطوير الهياكل القاعدية	1703.1	40.5
دعم التنمية الاقتصادية	337.2	8
تطوير الخدمة العمومية	203.9	4.8
تطوير التكنولوجيات الحديثة للاتصال	50	1.2
المجموع	4202.7	100

المصدر: محمد صلاح، أهداف السياسة الاقتصادية الكلية في الجزائر حسب المربع السحري لكالدور، دراسة تحليلية تقييمية للبرامج التنموية مع إشارة للبرامج الخماسي 2010-2014، مجلة كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد: 14، 2016، ص: 271، نقلا عن البرنامج التكميلي لدعم النمو، بوابة الوزير الأول.

من خلال الجدول السابق، يظهر لنا أن هذا البرنامج يتبع نفس منحى البرنامج السابق، حيث يهدف إلى استكمال المشاريع السابقة. يركز البرنامج بشكل رئيسي على قطاع تحسين ظروف معيشة السكان، مثل إنشاء مليون وحدة سكنية وتحسين التربية والتعليم العالي وتأهيل المرافق الرياضية والثقافية، ويشكل هذا القطاع 45.5٪ من مجموع مبلغ البرنامج .

بالإضافة إلى ذلك، يركز البرنامج أيضًا على قطاع تطوير الهياكل القاعدية، حيث يشكل 40.5٪ من مجموع مبلغ البرنامج ويشمل مشاريع في مجالات النقل والأشغال العمومية والمياه وتهيئة الإقليم .

وتخصص نسبة 8٪ من مبلغ البرنامج لدعم التنمية الاقتصادية، مع التركيز على الفلاحة والتنمية الريفية والصناعة وترقية الاستثمار والصيد البحري والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والسياحة .

ويخصص 4.8٪ من مبلغ البرنامج لتطوير الخدمات العمومية، مع التركيز على قطاعات العدالة والداخلية والتجارة والمالية .

أما تطوير تكنولوجيا الاتصال، فقد تم تخصيص نسبة 1.1٪ من مبلغ البرنامج لهذا الغرض، بهدف فك العزلة عن المناطق النائية وتحسين الاتصالات فيها.

4. تحليل الوضعية الاقتصادية في ظل هذا البرنامج : يمكن تحليل الوضعية الاقتصادية من خلال المؤشرات و مجاميع عديدة، و سوف نركز على بعض المؤشرات المهمة.

الجدول رقم 10: تطور بعض المؤشرات الاقتصادية خلال القترة 2005-2009

	2005	2006	2007	2008	2009
معدل نمو الناتج الداخلي الخام %	5.1	4.8	3	2.4	2.4
معدل البطالة %	15.3	12.3	13.8	11.4	10.2
معدل التضخم %	1.9	1.8	3.9	3.9	6.1
ميزان المدفوعات (مليار دولار)	21.18	28.95	30.54	34.45	0.40
الدين الخارجي (مليار دولار)	18.19	5.71	5.60	5.58	5.41

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على الديوان الوطني للإحصائيات (التشغيل، حوصلة إحصائية 1962-2011) بنك الجزائر (Bulletin statistique de la banque d'Algerie: juin 2012)، التقارير السنوية لبنك الجزائر: 2005، 2006، 2007، 2008، 2009، النشرية الإحصائية الثلاثية لبنك الجزائر، سبتمبر 2010.

من خلال الجدول السابق، يظهر لنا أن معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي يشهد انخفاضًا مستمرًا، حيث انخفض من 5.1٪ في عام 2005 إلى 2.4٪ في عام 2009، ويرجع ذلك إلى تراجع أسعار النفط نتيجة لنقص الطلب العالمي على الوقود بسبب الأزمة المالية العالمية في عام 2008. بالمقابل، انخفضت معدلات البطالة من 15.3٪ في عام 2005 إلى 10.2٪ في عام 2009، ويرجع ذلك إلى استمرار المشاريع التنموية ضمن البرنامج الوطني.

أما معدل التضخم، فقد شهد ارتفاعًا مستمرًا من 1.9٪ في عام 2005 إلى 6.1٪ في عام 2009، ويرجع ذلك إلى ارتفاع أسعار المواد المستوردة وفرض بعض الضرائب في قانون المالية لعام 2009. فيما يتعلق بميزان المدفوعات، فقد كان لديه رصيد موجب يزداد تدريجيًا من 21.18 مليار دولار في عام 2008 إلى 34.45 مليار دولار، ثم انخفض بشدة في عام 2009 بسبب الأزمة المالية العالمية وانخفاض الطلب على النفط.

وأخيرًا، انخفض الدين الخارجي من 18.19 مليار دولار في عام 2005 إلى 5.61 مليار دولار في عام 2006، مما يدل على جهود الجزائر في تسديد ديونها الخارجية، واستقرت الديون الخارجية في حدود 5.41 مليار دولار في عام 2009 بفضل ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية..

الفرع الثالث: عرض وتحليل البرنامج الخماسي للتنمية 2010-2014:

1. تعريفه: يعتبر هذا البرنامج مكملا للبرامج السابقة سواء من حيث طبيعة المشاريع أو الأهداف المراد تحقيقها في إطار إعطاء دفعة قوية لمختلف القطاعات الاقتصادية والاستجابة لمتطلبات السكان وتحسين المعيشة وقد صدر لهذا البرنامج 286 مليار دولار لهذا يعتبر أكبر برنامج تنموي تعرفه الجزائر منذ الاستقلال، وينقسم الى قسمين القسم الأول يتضمن مشاريع جديدة بمبلغ إجمالي يقدر ب11534 مليار دج أي ما يعادل مبلغ مليار 156دولار، أما القسم الثاني : يتضمن استكمال المشاريع الكبرى الجاري إنجازها مثل (السكك الحديدية و الطرق و المياه ...) بمبلغ يقدر ب 9700 مليار دج أي ما يعادل مبلغ 130 مليار دولار.

وقصد تمويل الاستثمارات العمومية التي تضمنها هذا البرنامج ثم فتح حساب تخصيص خاص رقم 134 -302 بعنوان حساب تسيير عمليات الاستثمارات العمومية المسجلة بعنوان برنامج دعم النمو الاقتصادي 2010-2014 وذلك من خلال المادة 70 من قانون المالية 2010.

2. أهدافه: هدف هذا البرنامج الى تحقيق ما يلي:

- دعم التنمية البشرية التي تعتبر الركيزة الأساسية للبرنامج الاقتصادي والاجتماعي، وتعزيز تماسك الأمة حول هويتها وشخصيتها الوطنيتين.
- مكافحة البطالة من خلال استحداث 3 ملايين منصب شغل جديد.
- تحسين ظروف العيش في المناطق الريفية من خلال تحسين التزود بالماء الصالح للشرب ودفع قطاع الأشغال العمومية لفك العزلة عن كل المناطق.
- ترقية وتطوير اقتصاد المعرفة من خلال دعم البحث العلمية وتعميم التعليم ،وتعميم استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال داخل المنظومة الوطنية للتعليم وفي المرافق العمومية.
- تحسين مناخ الاستثمار واتخاذ التدابير اللازمة لإنعاش الصناعة الوطنية و تطوير المحيط الإداري و المالي و القانوني المؤسسة، وترقية الصادرات خارج المحروقات.
- الاستمرار في توسيع قاعدة السكن و إعادة الاعتبار للنسيج العمراني ،و تطوير الترقية العقارية والأداة الوطنية في قطاع البناء و الأشغال العمومية.
- مواصلة التجديد الفلاحي و تحسين الأمن الغذائي للبلاد.
- تثمين الموارد الطاقوية و المنجمية.
- تثمين القدرات السياحية والصناعة التقليدية.

- الحفاظ على السلم الاجتماعي في خدمة التنمية.

3. مضمونه: قسم البرنامج الخماسي للتنمية إلى ستة قطاعات نبينها من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم 11: مضمون البرنامج الخماسي للتنمية 2010-2014:

	المجموع (مليار دج)	النسبة المئوية
التنمية البشرية	10122	49.5
المنشئات القاعدية الأساسية	6448	31.5
تحسين وتطوير الخدمات العمومية	1666	8.16
التنمية الاقتصادية	1566	7.7
الحد من البطالة	360	1.8
البحث العلمي والتكنولوجيات الجديدة للاتصال	250	1.2
المجموع	21214	100

المصدر: محمد صلاح، مرجع سابق، ص 274، نقلا عن بيان اجتماع مجلس الوزراء، برنامج التنكية الخماسي 2010-2014

يظهر لنا من الجدول أن التنمية البشرية حصلت على أكبر حصة في البرنامج بنسبة 49.5٪ من إجمالي المبلغ المخصص، حيث تم توجيه هذه النسبة لإنشاء مؤسسات تعليمية وجامعية وصحية ورياضية، بالإضافة إلى مؤسسات للتكوين المهني وبرامج لإنجاز مليوني وحدة سكنية وتوصيل الخدمات الأساسية إلى المناطق الريفية.

كما تم تخصيص نسبة 5.31٪ لقطاع المنشآت القاعدية الأساسية، والتي تشمل توسيع وتحديث شبكات الطرق والسكك الحديدية وزيادة قدرات الموانئ وتحديث الهياكل القاعدية للمطارات.

وتم تخصيص نسبة 8.16٪ لتحسين وتطوير الخدمات العمومية، بما في ذلك دعم الجماعات المحلية وأمن الوطن والعدالة والمالية. بينما تم تخصيص نسبة 7.7٪ لدعم التنمية الاقتصادية، والتي تشمل دعم قطاع الفلاحة والصيد البحري والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتحديث المؤسسات العمومية وإنشاء مناطق صناعية.

وأخيرًا، تم تخصيص نسبة 1.8٪ للبحث العلمي والتكنولوجيا الجديدة، والتي تهدف إلى تطوير البحث العلمي وتعميم تعليم الاعلام الآلي في المنظومة الوطنية للتربية والتعليم والتكوين.

4. تحليل الوضعية الاقتصادية في ظل هذا البرنامج: يمكن تحليل الوضعي الاقتصادية من خلال مؤشرات ومجاميع عديدة، وسوف نركز على بعض المؤشرات المهمة.

الجدول رقم 12: تطور بعض المؤشرات الاقتصادية خلال الفترة 2010-2014

	2010	2011	2012	2013	2014
معدل نمو الناتج الداخلي الخام %	3.3	2.4	3.3	2.8	3.8
معدل البطالة %	10	10	11	9.8	10.6
معدل التضخم %	3.91	4.52	8.89	3.26	2.92
ميزان المدفوعات (مليار دولار)	12.15	19.70	12.057	0.133	5.881
الدين الخارجي (مليار دولار)	5.7	4.41	3.67	3.39	3.73

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على: الديوان الوطني لإحصائيات (التشغيل حوصلة إحصائية 1962-2011) و(الجزائر بالأرقام نتائج 2013-2015 نشرة 2016)، بنك الجزائر (النشرية الإحصائية الثالثية سبتمبر 2017) بنك الجزائر، (Bulletin statistique de la banque d'Algérie: juin 2012)، التقارير السنوية لبنك الجزائر: 2010، 2011، 2012، 2013، 2014.

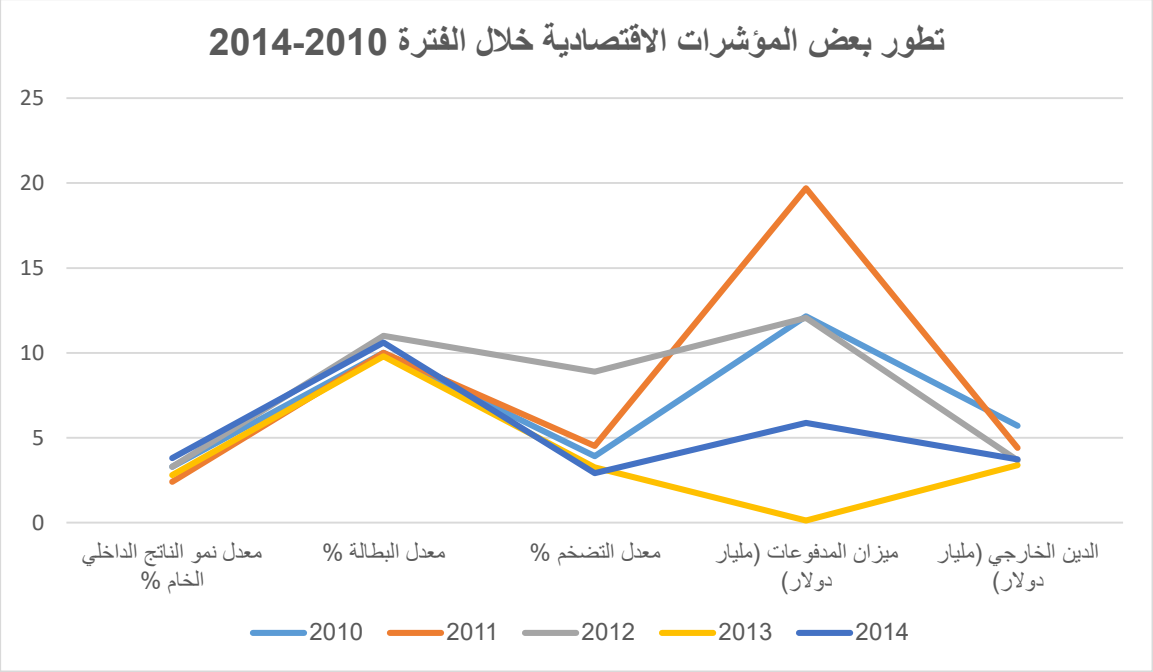

الشكل رقم 03: تطور بعض المؤشرات الاقتصادية خلال الفترة 2010-2014

من خلال الجدول السابق، يتضح لنا أن معدلات النمو الاقتصادي كانت متواضعة خلال فترة البرنامج وكانت تتأرجح بين الارتفاع والانخفاض بناءً على أسعار النفط في الأسواق الدولية. وقد استقرت معدلات البطالة حيث ارتفعت من 10% في عام 2010 إلى 10.6% في سبتمبر 2014. وشهدت معدلات التضخم تذبذبًا أيضًا، حيث ارتفعت من 3.91% في عام 2010 إلى 8.89% في عام 2012 ثم انخفضت مرة أخرى إلى 2.92% في عام 2014.

وفيما يتعلق بميزان المدفوعات، فقد ارتفع رصيده من 12.15 مليار دولار في عام 2010 إلى 19.70 مليار دولار في عام 2011، ثم انخفض إلى 12.05 مليار دولار في عام 2012، وتراجع بشدة في عام 2013 إلى 0.133 مليار دولار، وسجل عجزًا في عام 2014 بقيمة 5.881 مليار دولار نتيجة لانهيار أسعار النفط في الأسواق الدولية وزيادة الواردات بشكل كبير.

وفيما يتعلق بالدين الخارجي، فقد استقر على مستوى مستقر وكان في اتجاه الانخفاض، حيث انخفض من 5.7 مليار دولار في عام 2010 إلى 3.73 مليار دولار في عام 2014.

الفرع الرابع: عرض وتحليل برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2015-2019

1. تعريفه: يعتبر هذا البرنامج تكملة للبرامج التنموية السابقة حيث يغطي هذا البرنامج عمليات الاستثمارات العمومية المسجلة خلال فترة 2015-2019، حيث تم إنشاء صندوق تسيير عمليات الاستثمارات العمومية المسجلة بعنوان برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2015-2019 والذي جاء ضمن حساب التخصيص الخاص رقم 143-302.

وقد خصص مبلغ قدر بـ 4079.6 مليار دج في 2015، مقابل مبلغ بـ 1894.2 مليار دج في 2016، حيث نالت فيه المنشآت القاعدية الاقتصادية والإدارية الحصة الأكبر.

2. أهدافه: ويهدف هذا البرنامج إلى تحقيق ما يلي:

- الحفاظ على المكاسب الاجتماعية من خلال منح الأولوية لتحسين الظروف المعيشية للسكان في قطاعات السكن، التربية، التكوين، والصحة العمومية، وربط البيوت بشبكات الماء والكهرباء والغاز...الخ؛ وترشيد التحويلات الاجتماعية ودعم الطبقات المحرومة العاملة.

- إيلاء الاهتمام أكثر بالتنويع الاقتصادي وتحقيق نمو الصادرات خارج قطاع المحروقات؛ والاهتمام بالتنمية الفلاحية والريفية، بسبب مساهمتها في الأمن الغذائي وتنويعه.
- استحداث مناصب الشغل؛ ومواصلة جهد مكافحة البطالة وتشجيع الاستثمار المنتج المحدث للثروة ومناصب العمل.
- ايلاء عناية خاصة للتكوين ونوعية الموارد البشرية من خلال تشجيع وترقية تكوين الأطر واليد العاملة المؤهلة.

وتتوخى الحكومة من خلال البرنامج الخماسي للنمو 2015-2019 إلى تحقيق نسبة سنوية للنمو قدرها 7% قصد الحد من البطالة وتحسين ظروف معيشة المواطنين.

3. مضمونه: قسم برنامج توطيد النمو الاقتصادي على تسعة قطاعات رئيسة نبينها من خلال الجدول الآتي.

الجدول رقم 13: مضمون برنامج توطيد النمو الاقتصادي خلال الفترة: 2015-2016

	2015	2016	المجموع (مليار دج)	النسبة المئوية
الصناعة	5.1	4.8	9.9	0.2
الفلاحة والري	209.4	198.2	407.6	6.8
دعم الخدمات المنتجة	32.6	14.9	47.5	0.8
المنشآت القاعدية الاقتصادية والإدارية	1854.2	441.3	2295.5	38.4
التربية والتكوين	227.8	78.6	306.4	5.1
المنشآت القاعدية الاجتماعية والثقافية	115.3	32.7	184	3.1
دعم الحصول على السكن	234.3	24.4	258.7	4.3
مخططات البلدية للتنمية ومواضيع أخرى	900	860	1760	29.5

عمليات برأس المال	464.6	239	703.6	11.8
المجموع	4079.6	1894.2	5973.8	100

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على: قانون رقم 14-10 مؤرخ في 8 ربيع الأول 1436 الموافق 30 ديسمبر 2014، يتضمن قانون المالية لسنة 2015، والقانون رقم 15-18 مؤرخ في 18 ربيع الأول 1437 الموافق 30 ديسمبر 2015 يتضمن قانون المالية لسنة 2016.

من خلال الجدول السابق يتبين لنا أن قطاع المنشآت القاعدية، الاقتصادية والإدارية أخذ الحصة الأكبر من برنامج توطيد النمو خلال الفترة 2015-2016 وذلك بنسبة 38.4% من مبلغ البرنامج وهذا بعدما كان قطاع تنمية الموارد البشرية في البرامج السابقة هو الذي يأخذ الحصة الأكبر، ويعود ذلك إلى توجيه أكبر قدر من المبالغ لإتمام المشاريع السابقة المبرمجة سابقا خاصة مع اتجاه موارد الدولة نحو الانخفاض، أما مخططات البلدية للتنمية ومواضيع أخرى الموجهة لتوفير الحاجات الضرورية للمواطنين ودعم القاعدة الاقتصادية مثل التجهيزات الفلاحية والقاعدية وتجهيزات الانجاز والتجهيزات التجارية فقد أخذت حصة تقدر بـ 29.5% من مبلغ البرنامج، ثم عمليات برأس مال (مبالغ إعادة هيكلة المؤسسات العمومية، تخفيض الفوائد، ..الخ) بـ 11.8% من مبلغ البرنامج، ثم الفالحة والري بحصة تقدر بـ 6.8 % من مبلغ البرنامج، ثم التربية والتكوين بحصة تقدر بـ 5.1 % من مبلغ البرنامج، ثم باقي القطاعات الأخرى مجتمعة بحصة تقدر بـ 8.4% من مبلغ البرنامج.

وما يلاحظ أن حجم المبالغ الموجهة للتجهيز خلال سنة 2016 قد انخفض كثيرا بالمقارنة مع حجم المبالغ الموجهة للتجهيز خلال سنة 2015 وذلك بنسبة تقدر بـ 54 % وهذا راجع الانخفاض مداخيل البلاد وللتدابير المتخذة من قبل السلطات العامة الرامية إلى التقليل من الإنفاق لمواجهة الأزمة المالية بما يعرف بسياسة التقشف..

4. تحليل الوضعية الاقتصادية في ظل هذا البرنامج: يمكن تحليل الوضعية الاقتصادية من خلال مؤشرات ومجاميع عديدة، وسوف نركز على بعض المؤشرات المهمة.

الجدول رقم 14: تطور بعض المؤشرات الاقتصادية خلال الفترة 2015-2016

	2015	2016
معدل نمو الناتج الداخلي الخام %	3.7	3.3
معدل البطالة %	سبتمبر: 11.2	سبتمبر: 10.5
معدل التضخم %	جانفي: 4.78	جانفي: 5.04

ميزان المدفوعات (مليار دولار)	27.54	26.03
الدين الخارجي (مليار دولار)	3.02	3.84

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على: الديوان الوطني لإحصائيات (Activité, emploi et chômage en septembre 2017) و(Indice des prix à la consommation: Mois janvier 2016: février 2016) و(Les comptes nationaux trimestriels 3-ème trimestre: 2017) بنك الجزائر (النشرية الإحصائية الثالثية سبتمبر 2017).

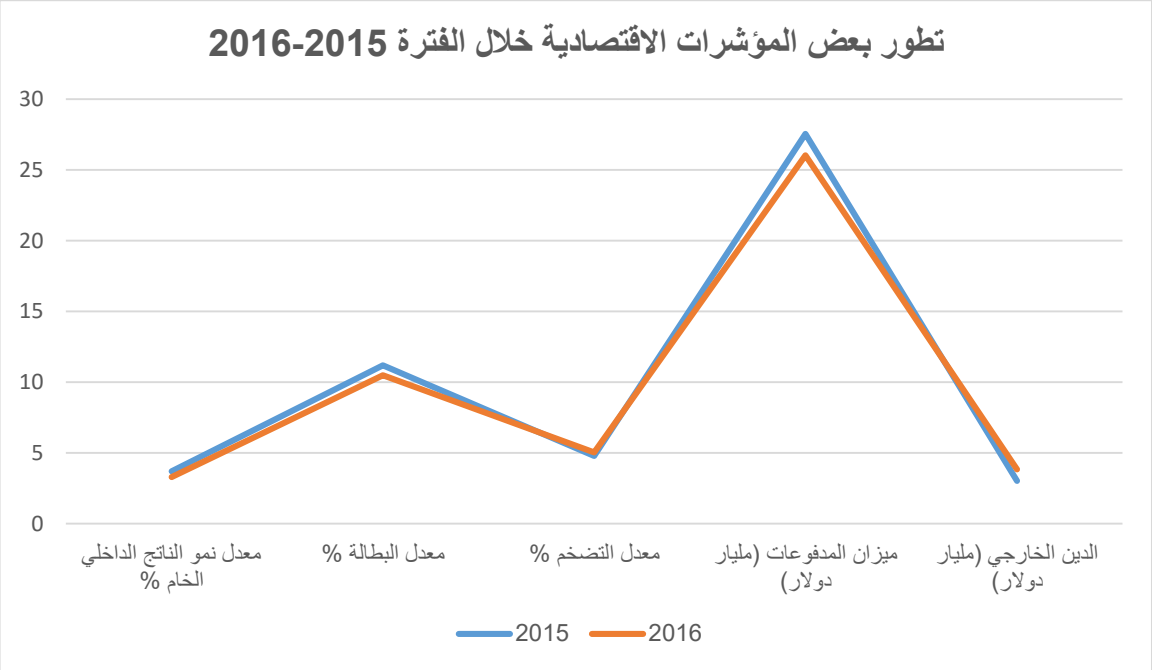

الشكل رقم 04: تطور بعض المؤشرات الاقتصادية خلال الفترة 2015-2016

من خلال الجدول السابق نلاحظ انخفاض معدل نمو الناتج الداخلي الخام من 3.7% سنة 2015 إلى 3.3 % سنة 2016 وهذا النمو المسجل كان بفضل نمو بعض القطاعات خارج المحروقات كالفلاحة والصناعة والبناء والأشغال العمومية والري، كما أن معدلات البطالة قد انخفضت من 11.2% في سبتمبر 2015 إلى 10.5 % في سبتمبر 2016 ، ومعدل التضخم قد ارتفع من 4.78 % سنة 2015 إلى 5.01% في جانفي 2016 ،أما ميزان المدفوعات فقد سجل عجزا حادا للسنة الثانية على التوالي بمبلغ قدره 27.54 مليار دولار سنة 2015 وهذا ما يعكس انهيار أسعار النفط باعتبار أن النفط يمثل أكثر من 95 % من صادرات البلاد، لينخفض هذا العجز إلى 26.03 مليار دولار سنة 2016 نتيجة استمرارية أسعار النفط في الانخفاض.

بالنسبة للدين الخارجي فقد بقي في مستويات مستقرة في حدود 3 مليار دولار وهي مستويات ضعيفة جدا .كما عرف سعر صرف الدينار الجزائري تراجعا محسوسا أمام العملات الأجنبية حيث تراجع أمام الدولار الأمريكي بنسبة 22 % كما تراجع أمام الأورو بنسبة 9.3 % سنة 2015، ليتواصل هذا الانخفاض سنة 2016 بنسبة 3.2 % أمام الدولار الأمريكي وارتفاع طفيف أمام الأورو بنسبة 0.6%، وهذا ما أدى إلى ارتفاع الأسعار وتقويض القدرة الشرائية للمواطن والإحساس بغلاء المعيشة .

كما عرفت سنة 2015 انخفاضا كبيرا في احتياطيات الصرف الأجنبي لتصل إلى 144.3 مليار دولار، لتتواصل في الانخفاض سنة 2016 لتصل إلى 114.14 مليار دولار، وبالرغم من هذه الانخفاضات تبقى هذه الاحتياطات معتبرة وتبقي الوضعية المالية الخارجية للجزائر صلبة ومريحة نسبيا.

إن انخفاض أسعار المحروقات خلال سنة 2014 واستمراره خلال السنوات اللاحقة أدى إلى انخفاض عائدات الدولة المحلية والخارجية وبالتالي سوف تستمر المديونية العامة الداخلية في الارتفاع، ويزداد اللجوء التدريجي للمديونية الخارجية في المدى المتوسط والطويل في حالة استمرار الأزمة ويزداد السحب من صندوق ضبط الإيرادات الذي بدأت إيراداته تتناقص، الأمر الذي يؤثر حتما في تمويل البرامج التنموية والاستثمارية العامة في المخطط الخماسي 2015 -2019.

وعليه فإن تنفيذ هذا البرنامج جاء في ظروف مالية جد صعبة تمر بها البلاد مما تطلب تجميد كل العمليات التي لم تنطلق والتي ليست من الضروريات إلا تلك العمليات ذات الأهمية القصوى، وقد قررت الحكومة غلق كافة صناديق التخصيص التي وجدت قصد تسيير وتأطير مشاريع الاستثمارات العمومية، وجعلها ضمن صندوق واحد، يضمن للحكومة التخلي عن تعدد الصناديق، وذلك في سياق سياسات ترشيد الإنفاق العمومي التي تبنتها الحكومة كإستراتيجية بسبب تراجع مداخيل الدولة.

ولهذا تم إقفال حسابات التخصيص الخاص رقم 115-302 ،120-302 ، 134-302، 143-302، بتاريخ 31 ديسمبر 2016 وصب رصيدها في حساب نتائج الخزينة باستثناء مبلغ 300 مليار دج والذي حول إلى حساب تخصيص خاص 145-302 رقم جديد، حيث تم إنشاء هذا الأخير الذي عنوانه حساب تسيير عمليات الاستثمارات العمومية المسجلة بعنوان ميزانية الدولة للتجهيز، حيث يقيد في هذا الحساب في باب الإيرادات مبلغ قدره 300 مليار دج ناتج عن حسابات التخصيص الخاص رقم 115-302، 120-302، 134-302، 143-302 عقب إقفالها، بالإضافة إلى مخصصات الميزانية الممنوحة سنويا في إطار قوانين المالية لتمويل برامج الاستثمار، أما باب النفقات فتسجل فيه النفقات المرتبطة بتنفيذ مشاريع الاستثمار المسجلة بعنوان ميزانية تجهيز الدولة بالإضافة إلى مشاريع الاستثمار المسجلة قبل تاريخ 31 ديسمبر 2016.

المبحث الثالث: الاقتصاد الجزائري والعولمة

شهدت الجزائر في السنوات الأخيرة تطورات اقتصادية وسياسية مهمة كانت أبرزها وصول الرئيس عبد العزيز بوتفليقة إلى الرئاسة في إطار برنامج الوئام المدني، ومع هذا البرنامج تحققت منجزات كثير على الصعيد السياسي والأمني والاقتصادي.

فهذا البرنامج جاء لاستغلال الثروات الجزائرية وجعلها مفتاحا للأزمات التي يعاني منها الاقتصاد الجزائري، فالجزائر تمتلك ثروات طبيعية ضخمة وطاقات بشرية هائلة فكونت بذلك سوقا استهلاكية محلية كبيرة قوامها ثلاثين مليون نسمة مع بعد خارجي كبير ارتكازا على جوارها الإفريقي والأوروبي وعلى الاتفاقيات الإقليمية والدولية. وأخذت الجزائر تنتهج سياسة الانفتاح والإصلاحات الاقتصادية فعرضت معظم مؤسساتها المملوكة من طرف الدولة إلى المستثمرين المحليين والعرب والأجانب من اعتمادها النهائي والحاسم لسياسة اقتصاد السوق.

فمن خلال هذا المبحث سنتطرق إلى كل من:

- **مشاكل الاقتصاد الجزائري.**
- **التجارة الجزائرية في ظل التجارة العالمية.**

المطلب الأول: مشاكل الاقتصاد الجزائري.

يعاني الاقتصاد الجزائري من عوائق عدة أبرزها مشكل المديونية الذي يقف كحاجز أمام التطورات الاقتصادية وأيضا خوصصة القطاع العام وانخفاض الإنتاج الوطني المخصص للتصدير خارج قطاع المحروقات.

الفرع الأول: المديونية وإعادة الجدولة

1) تطور المديونية الجزائرية.

لقد تميز عقد الثمانينات بمجموعة من التغيرات الاقتصادية الكبرى على المستوى العالمي وكان أهمها ديون بسبب انهيار أسعار البترول في ما سمي (الصدمة البترولية) المعاكسة إضافة إلى ارتفاع أسعار الفائدة وانخفاض معدلات التضخم في البلدان المصنعة ومع انخفاض قيمة صادرات الجزائر والنفط حاولت الحكومة تخفيض ديونها الخارجية خلال السنوات 1982-1984 أين وصل إجمالي الديون الخارجية حوالي 197 مليار دولار سنة 1980، لكن عبر تقليص وارداتها تمكنت الجزائر من تخفيضها إلى 1.66 مليار دولار سنة 1982 ثم إلى 14.9 مليار دولار سنة 1984 إضافة إلى ذلك إن استمرار انخفاض أسعار البترول أدى إلى الحصيلة للصادرات وبالتالي إلى اللجوء إلى القروض الخارجية (FMI) الجزائر

في فيفري 1999 بعنوان وضعية الديون الخارجية للجزائر أن – وتشير المذكرة الصادرة عن بـ الخارجية بتاريخ 31 ديسمبر 1998 مقدراي30.973 مليار دولار ن تمت إعادة الجدولة 50 % من قيمة الصادرات والجزائر التي عانت من تراجع محسوس في قيمة صادراتها من المحروقات مضطرة لدفع ما قيمته 6.5 مليار دولار كخدمات ديون خلال سنة 1999 وأكثر من 05 مليار دولار سنة 2000، كما يوضح ذلك الجدول.

جدول رقم 15: الديون الخاصة الناشئة من 1984 إلى 1999 ملايين الدولارات

السنوات القروض	1984	1985	1986	1987	1988	1989
قروض تجارية	5.9	7.0	7.6	9.7	9.3	10.1
قروض مالية	3.9	4.2	5.8	6.5	6.1	5.4

أما المديونية الخارجية نلاحظها في الجدول التالي رقم (15).

جدول16: المديونية الخارجية.

السنوات المديونية الخارجية	1991	1992	1994	1996	1998
ديون متوسطة وطويلة الأمد	26588	25886	22850	33230	30261
ديون قصيرة الأمد	1991	0792	0636	0421	0212
ديون أو قرض ص.ن.د	00	00	00	00	800
المجموع	28379	26678	29486	33651	30973

<u>إعادة جدولة الديون</u>

إن الدين الخارجي وخدماته يقتطع الجزء الأكبر من الموارد المالية الوطنية التي كانت من المفروض أن توجه إلى عملية التنمية وبالتالي النهوض بالاقتصاد الوطني فالجزائر لا تملك مقدارا كافيا من الذهب والعملة الصعبة لمواجهة أعباء الديون وخدماتها، كما أنها لا يمكنها الضغط على إرادتها لتسديد ديونها هذا ما دفعها للجوء إلى السعي للمزيد من الاقتراض الخارجي لتغطية الأعباء (أي أعباء الديون)السابقة وبالتالي ليس أمام الجزائرسوى اللجوء إلى المنظمات والهيئات الدولية خاصة صندوق النقد والبنك الدوليين

بصفتها عضوا فيهما، فأولى اتفاق للجزائر مع صندوق النقد الدولي » stand-by « تم في 30 ماي 1989 وثاني اتفاق معه كان في 03 جوان 1991 تلاه اتفاق آخر في بداية 1994 والذي برنامج الاستقرار الاقتصادي القصير المدى الذي يغطي فترة 1 أفريل 1994 إلى 31 مارس1995 ثم تلاه اتفاق آخر سنة 1995.

وبالموازنة مع ذلك عقدت الجزائر مجموعة من الاتفاقيات مع البنك العالمي ابتداء من نهاية اتفاقية سبتمبر 1990 إلى الثانية جوان 1991 ثم اتفاقيات سنة 1994. في نهاية شهر ماي 1996 تم إمضاء اتفاق البرنامج التعديلي الهيكلي مع البنك الدولي لمدة سنتين فهذه الاتفاقيات مهدت لإعادة الجدولة للديون الجزائرية وساعدت على توفير وتمويل من قبل النقد والبنك الدوليين من 1994 إلى 1998 يصل إلى ثلاثة ملايير دولار فضلا عن إعادة الجدولة أكثر من 16 مليار دولار من الديون العامة والخاصة فهذا يعني تمويل مشروط قيمته 19 مليار دولار خلال الفترة الممتدة من سنة1994-1998.

الفرع الثاني: خوصصة القطاع العام

حتمية عولمة الاقتصاد الوطني أدت بالسلطات العمومية انطلاقا من 1991 إلى خوض برنامج ضم للإصلاح الاقتصادي الشامل بعد أن تميزت الوضعية الاقتصادية للبلاد طيلة السنوات الماضية بهيمنة القطاع العمومي والتسيير المركزي والهدف من الإصلاحات كان من جهة إعادة الاعتبار للمؤسسة كعامل اقتصادي يتمتع باستقلالية تامة عن الدولة ومن جهة أخرى وضع آليات تشريعية تسمح للدولة بتكريس دورها كسلطات عمومية ومنظم استراتيجي. إن عملية الانتقال إلى اقتصاد السوق تطلبت عدة نصوص وتعديل النصوص الأخرى ولهذا الغرض أهمها:

- القانون المتعلق بخوصصة المؤسسات العمومية الصادر في 26 أوت 1995
- وكذا القانون 6 أكتوبر 1995 المتعلق بتسيير رؤوس الأموال التجارية للدولة.

إن ضعف المنافسة للمؤسسات الوطنية في الأسواق الخارجية هو الذي أدى إلى إقرار قانون الخوصصة والمصادقة عليه من طرف المجلس الوطني الانتقالي سنة 1998.

1) الشروع في عملية الخوصصة.

حسب قانون الانفتاح على الخواص يعني في المقام الأول فتح المنافسة على مصراعيها في عدة قطاعات منها السياحة و النقل والخدمات و البناء والصناعات التحويلية والصناعات الميكانيكية ... الخ. حيث حددت حكومة مقداد سيفي القطاعات الصناعية الرئيسية التي تتطلب تدخل الدولة المباشر والقطاعات الثانوية الأخرى القابلة للمنافسة. و جاء عرض أول قائمة لخوصصة 5 فنادق كتجربة أولى لجس نبض

المستثمرين الخواص إلا أن العملية فشلت ولم تلق عروضا من طرف المتعاملين الجزائريين والأجانب وهذا بتفاقم الوضع الأمني آنذاك وغياب قائمة مضبوطة وشاملة للمؤسسات المعروضة للخوصصة وعدم وجود تسهيلات في ذلك وفي هذا الإطار حدد مبلغ (شاطونا ف) بوهران بحولي 500 ملون دينار جزائري ضف إلى ذلك عدم تخصيص جزء كبير من رأس مال المؤسسات لفائدة العمال فكل هذه المشاكل أدت إلى إعادة النظر في قانون الخوصصة لسنة 1995 حيثتم ادراج شكل (الدفع بالتقسيط) للملاك الجدد للمؤسسات المبيوعة كما تم تخفيض 30% من رأس مال المؤسسات المعروضة للخوصصة لفائدة عمالها.

المطلب الثاني: التجارة الخارجية في ظل التجارة العالمية

تمثل التجارة الخارجية الواجهة الحقيقية لحالة الاقتصاد ومدي تنوعه وارتباطه بالعالم الخارجي فهيكل الصادرات يقدم لنا صورة عامة عن مدى تنوع النشاط الاقتصادي ، أما الواردات فيبين لنا مدى نوعية اعتماد الاقتصاد الوطني على الخارج ، وفي هذا النسق سجلت التجارة الخارجية في سنة 2020 بالمقارنة مع السنة السابقةً تراجعا بنسبة 25.17 % فقد سجلت الصادرات انخفاض يقدرب 33.57% في نفس الوقت سجلت الواردات انخفاض يقدرب 17.99% ومن الجدول التالي الذي من خلاله نستعرض فيه حركة التجارة الخارجية للجزائر وذلك خلال الفترة الممتدة بين سنة 2009 إلى غاية سنة 2021 حيث جاءت بياناتها كتالي:

جدول 17: وضعية حركة التجارة الخار ية للجزائرخلال الفترة بين 2009 إلى 2021
(القيم بمليون دولار الامريكي)

البيان / السنوات	الصادرات	الواردات	الميزان التجاري	الناتج المحلي الاجمالي
2009	45.477	39.297	6.180	137.220
2010	57.762	40.212	17.550	162.180
2011	73.802	47.300	26.502	190.920
2012	72.620	50.376	22.244	202.860
2013	65.823	54.903	10.920	213.050
2014	61.172	58.330	2.842	196.000
2015	35.138	51.646	-16.508	156.000
2016	29.698	46.727	-17.029	158.470
2017	34.529	48.980	-14.451	159.250

2018	41.113	48.573	-7.460	171.270
2019	35.312	44.632	-9.320	170.240
2020	21.925	35.547	-13.622	139.134
2021	26.402	27.973	-1571	–

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات بنك الجزائر (النشرة الإحصائية رقم 25،29،33،37،45،49،56.)

من خلال قراءتنها لبيانات الجدول أعلاه، والتي على أساسها نحلل أداء حركة التجارة الخارجية من خلال تحليل االمعطيات الاقتصادية التالية:

* **الصادرات**: بسبب تركيزالصادرات في قطاع المحروقات نجد أن قيم الصادرات تتأثر بحركة تقلبات أسعارالنفط العالمية، حيث سجلت منحنى تصاعد منذ سنة 2009 إلى غاية سنة 2014 أي سنة أنهيار أسعار النفط، ومن تلك الفترة تعرف قيم الصادرات تراجع في عائدتها، مما يدل على هشاشة الاقتصاد الجزائر وارتباطه الشديد_بقطاع المحروقات.

* **الواردات**: عرفت قيم الواردات الجزائر نوع من الاستقرارباستثناء سنة 2014 أي سجلت أعلى قيمة تقدر ب 58 مليارد ولارأمريكي وهذا في عز الازمة الاقتصادية التي عرفتها الجزائر بانخفاض في مداخيل صادراتها، الا أن سياسة ترشيد الواردات خفضت الواردات إلى 40 % في سنة .2020 هذه الاحصائيات تدل على أن الاقتصاد الجزائري يعتمد بشكل كبيرفي تمويله واستهلاكه على الخارج.

* **رصيد الميزان التجاري**: حقق رصيد الميزان التجاري فائض في الحجم المبادلات التجارية وهذا إلى غاية 2014 أينً سجل إنخفاض ملحوض نتيجة للازمة السعرية للمحروقات، حيث سجل الرصيد عجزا مستمرأ منذ سنة 2015 إلى غاية 2021 في شكل منحنى تنازلي باستثناء سنة 2020 حيث عرف الاقتصاد حالة من الركود نتيجة لسياسة إحتواء وباء كورونا عالميا ومحليا.

* **الناتج المحلي الاجمالي**: سجل معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي منحنى تصاعدي مستفيدا من الفوائض المالية المتاتية من ارتفاع أسعار النفط، الا ان احداث الازمة البترولية لسنة 2014 أثر على أداء الناتج المحلي الإجمالي من خلال السنوات التالية وأيضا مع تداعيات وباء كورونا، حيث سجل الناتج المحلي الإجمالي في سنة 2020 أدني مستوى يعادل ما كان عليه في سنة 2009، مما يدل على ان الاقتصاد الجزائري شديد الحساسية لواقع التقلبات أسعار النفط العالمية.

كما إن نقص وتقلص عائدات النفط واستمرار العجز في ميزان المدفوعات وفي خزينة الدولة بالإضافة إلى حدة الأزمة الجزائرية والتي أجرتها على إعادة الجدولة في ديونها ومن ثم الانفتاح على اقتصاد السوق. فهذه العوامل ساهمة في البحث عن مكانة الاقتصاد الجزائري في قلب الاقتصاد العالمي من خلال التعامل مع مختلف التكتلات العالمية الاقتصادية.

الفرع الأول: عملية انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية التجارية.

يعتبر قرار انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة امتدادا لتلك للاتفاقيات المبرمجة مع صندوق النقد الدولي بغرض تثبيت وتعديل الاقتصاد الجزائري.

لقد أبدت الجزائر استعدادها للإنضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة من خلال الطلب الذي تقدمت به الحكومة 25/09/1995 والذي كان متبوعا بتقديم مفصل عن واقع وآفاق المبادلات التجارية الجزائرية على المدى القصير .كما التزمت الجزائر قبل هذا بتطبيق برنامج التعديل الهيكلي AS. والذي ينص بصريح العبارة على توظيف بعض الآليات التي تؤثر على العنصر العرضي خصوصا (كالتعديل الجبائي،الخوصصة، تشجيع الاستثمار) تحرير الأسعار والمبادلات التجارية فالسلطة العمومية الاقتصادية في الجزائر تراهن على تحقيق الإصلاح الاقتصادي بشقيه الكيفي والجزئي انطلاقا من برنامج التعديل الهيكلي والذي يعني نهاية مدة انتقال الاقتصاد الجزائري إلى فلك الاقتصاديات التى تعتمد على آليات السوق وتحقيق الأهداف التالية .

- تحرير المبادلات التجارية.
- *العملة الوطنية للتحويل.*
- الاستمرار في خوصصة المؤسسات العمومية.
- ترشيد النفقات العمومية.

مزايا انضمام الجزائر إلى OMC

من مزايا انضمام الجزائر إلى OMC ما يلي:

1. رسم ووضع وصياغة سياسية اقتصادية تجارية واستراتيجية تنموية بعيدة المدى معتمدة على قدراتها الذاتية الأولى بشرط أن تكون مطابقة أو متقاربة مع شروط التزامات الانضمام.
2. تجديد الطاقات الفكرية البشرية التي تتحكم في الإدارة الجبائية.
3. تحرير الإدارة الجزائرية من كل شكل من أشكال الضغط كالتميز والرشوة.
4. إعطاء فرص متكافئة لكل المستثمرين الجزائريين والعمل على القضاء على المعاملات التمييزية وهو عكس ما حدث فعلا في إطار الاستفادة من القوانين التحفيزية والإعفاءات الضريبية والجبائية.

5. وضع أكبر عدد من شروط الانضمام لحماية القطاعات الاقتصادية الإستراتيجية في المدى المتوسط وهذا يتوقف على مستوى وقدرة فريق الخبراء الجزائريين المفاوضين.

6. التركيز على القطاع الخاص في تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

أسباب تأخر الجزائر للإنظمام إلى OMC.

- احتكار القطاع العام للتجارة وهذا الأمر يتنافى مع الفلسفة التي تقوم عليها اتفاقيات الجات.
- الاعتماد على استيراد المواد الغذائية والفلاحية منها خاصة ما يفقد من أهمية التجارة الخارجية.
- عدم تحرير البنية الصناعية.
- عدم قيام شراكة مع الاتحاد الأوروبي كالتي أقامتها كل من تونس والمغرب.

ان انضمام الجزائر إلى المنظمة العالية للتجارة خصوصا والاقتصاد الجزائري على ما هو الآن سيؤدي إلى خسارة الجزائر ما بين 1 إلى 2 مليار دينار من جراء تطبيق التدابير المنصوص عليها في مقررات دورة الأرغواي والمنظمة العالمية للتجارة كما أنها ستستفيد من المزايا التفصيلية التي كانت مستفيدة منها في اطار الاتفاقيات الثنائية والمتعددة الأطراف مع الاتحاد الأوروبي ولتدارك هذا الوضع يجب التفكير في آليات و ميكانزمات حماية المنتوج الوطني وتأهيله.

الفرع الثاني: الجزائر والمجموعة الأوروبية الموحدة

بغية الاندماج ضمن الاقتصاد العالمي وفقا لمنطق العولمة الاقتصادية ومن أجل إعادة هيكلة الاقتصاد الوطني وتجديد بنيتها شددت السلطات الجزائرية على مواصلة الإصلاحات الاقتصادية وإعطاء المصداقية للتصحيحات الهيكلية بإصدار النصوص القانونية وفرض الالتزام بشرعيتها وأمام مبادئ اقتصاد السوق قرار التحول إليه كان فتح الأسواق الوطنية أمام الاستثمارات الأجنبية ضرورة حتمية لمسايرة المتغيرات الاقتصادية، ولكن السؤال المطروح هو **إلى أي مدى يمكن تحديد علاقة الجزائر بالمجموعة الأوروبية الموحدة؟**

1- موقع المجموعة الأوروبية الموحدة في خريطة الاقتصاد الجزائري

إن المراقب لتغيرات هيكل الاقتصاد الوطني لا سيما على مستوى التجارة قد يلاحظ أن للمجموعة الأوروبية الموحدة موقع هام ضمن الساحة الاقتصادية الجزائرية فضلا عن تلك الامتيازات والممنوحة لها واستنادا على بعض المعطيات الرقمية فإن المجموعة الأوروبية الموحدة ستؤثر على نسبة 61% من الصادرات الجزائرية وعلى نسبة 60% من الوردات ضف إلى ذلك واعتمادا على حقيقة استهلاك المجموعة لأكثر من 16 % من الطاقة العالمية وبالتالي هذا ما يجعلها تستحوذ على 88% من صادرات سوناطراك

للغاز باعتبارها الشركة الوطنية الوحيدة للمحروقات وذلك حسب إحصائيات 1997 والحقيقة أن الامتياز الذي منحته الجزائر للمجموعة الأوروبية لم يكن وليد التسعينات.

ومن خلال السنوات الأخيرة تظهر نسبة الاتحاد الأوروبي في تبادلاتنا الخارجية على النحو التالي من خلال الجدول رقم (18) الذي يوضح ذلك.

الجدول 18: الصادرات الجزائرية نحو أهم الشركاء التجاريين في الإتحاد الأوروبي للفترة2016 - 2018

الزبائن	2016		2017		2018	
	المبلغ	القيمة%	المبلغ	القيمة%	المبلغ	القيمة%
إيطاليا	5215	17.37	5548	15.96	6127	14.88
اسبانيا	3884	12.93	4142	11.92	5002	12.15
فرنسا	3428	11.42	4492	12.92	4631	11.25
بريطايا	1063	3.54	1611	4.63	2771	6.73
المملكة المتحدة	1473	4.90	1849	5.32	2250	5.63
بلجيكا	988	3.29	892	2.57	1225	2.98
البرتغال	850	2.83	917	2.64	1111	2.70
المجموع الفرعي	16901	56.28	19451	55.96	23117	56.32
المجموع EX	30026	%100	34763	%100	41168	%100

المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على معطيات المديرية العامة للجمارك لسنوات 2016-2017-2018 على الرابط التالي::https://www.douane.gov.dz/IMG/pdf/annee_2017.pdf
Consulté le 25/04/2021

من خلال الجدول أعلاه، نلاحظ أن إيطاليا تتصدر المرتبة الأولى ضمن دول الإتحاد الأوروبي حيث بلغت قيمة الصادرات الجزائرية ن حو هذا البلد مايقارب نسبة % 17.37 لسنة 2016 تليها كل من فرنسا وإسبانيا على التوالي، أما بالنسبة لسنة 2018 انخفضت قيمة الصادرات الجزائرية نحو هاته البلدان. حيث بلغت قيمة الصادرات نحو إيطاليا ب 6127 مليون دولار أي بقيمة 14.88 % وهذا الإنخفاض نتيجة إنخفاض أسعار مواد المحروقات.

جدول19: واردات الجزائر وأهم الشركاء التجاريين في الإتحاد الأوروبي للفترة(2016-2018)

الممونون	2016		2017		2018	
	المبلغ	القيمة%	المبلغ	القيمة%	المبلغ	القيمة%
فرنسا	4733	10.14	4295	9.35	4781	10.35
ايطاليا	4645	9.86	3754	8.17	3653	7.91
اسبانيا	3569	7.58	3128	6.81	3535	765
المانيا	3028	6.43	3215	6.99	3179	6.88
المملكة المتحدة	746	2.83	702	1.53	/	/
بلجيكا	605	1.58	634	1.38	667	1.62
رومانيا	569	1.28	623	1.36	/	/
بريطانيا	763	1.21	583	1.27	/	/
المجموع الفرعي	19993	1.62	17829	40.16	17707	38.58
المجموع IM	47089	100	45957	100	46197	100

المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على معطيات المديرية العامة للجمارك لسنوات 2016-2017-2018 على الرابط التالي:

https://www.anexal.dz/wpcontent/uploads/2019/05/STATISTIQUE-DU-COMMERCE-EXTERIEUR-ALGERIE-ANNEE-2018.pd

يبين الجدول أعلاه أهم الموردين الرئيسين للجزائر ضمن إتفاقية التبادل الحر، والتي بلغت المراتب الأولى باعتبارها أكبر ممون للجزائر، حيث بلغت قيمة الواردات الجزائرية من فرنسا 4781 مليون دولار أي بقيمة 10.35% تليها كل من إيطاليا بنسبة 7.91% وإسبانيا بـ 7.65% وألمانيا بنسبة 6.88% من إجمالي واردات الجزائر لسنة 2018، ما يبين أن هاته الدول من أهم موردي الجزائري .

وحسب المعطيات الإحصائية لمديرية الدراسات والإستشراف التابعة للجمارك، فإن قيمة الواردات من الإتحاد الأوروبي بلغت ما قيمته 22.39 مليار دولار لسنة 2019، مقابل قرابة 25.41 مليار دولار

لسنة 2018 أي بتخفيض يقدر ب 11.87%. وهذا التخفيض يفسر بسبب القرارات التي إتخذهتا الجزائر فيما يخص تخفيض فاتورة الإستيراد في إطار سياسة التقشف.

الفرع الثالث: المبادلات التجارية الجزائرية العربية

1/ المبادلات الجزائرية العربية

تتجلى المبادلات الخارجية بالنسبة للجزائر مع الدول العربية فيما يلي:

- الواردات بموجب الاتفاقية مع منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وصلت إلى 1.33 مليار دولار أمريكي خلال عام 2019، مسجلاً زيادة طفيفة في1.71% ليحتل المركز الثاني إجمالي واردات اتفاقية التجارة الحرة. الجزيرة العربية (403.38 مليون دولار)، مصر (360.79 مليون دولار) وتونس (165.53) مليون دولار أمريكي) تساهم بما يصل إلى 70% إلى إجمالي الواردات بموجب هذه الاتفاقية خلال الفترة المدروسة.

- وكذلك الواردات التي تمت في يتضمن إطار الاتفاقية مع تونس بقيمة 24.98 مليون دولار أمريكي، أي. بانخفاض قدره 32.86% مقارنة بالعام الماضي201 . وفيما يتعلق بالاتفاقية مع الأردن وتمثل الواردات حصة كبيرة جداً حصة ضئيلة من إجمالي واردات منطقة التجارة الحرة تم تسجيل 262,533 دولارًا أمريكيًا فقط خلال عام 2019م. (أنظر الجدول رقم 20)

الجدول رقم 20: الواردات والصادرات غير الهيدروكربونية بموجب الاتفاقيات سنة 2019

اتفاقية التجارة الحرة	الواردات		التغير٪ 2019-2018	الصادرات خارج الهدروكربونات		التغير٪ 2019-2018
	القيمة	النسبة٪		القيمة	النسبة٪	
منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى	1327.36	15.32	1.71	343.48	21.59	1.94
- السعودية	403.38	4.66	- 9.20	3.48	0.22	- 6.72
- مصر	360.79	4.16	21.17	12.15	0.76	- 40.46
- تونس	165.53	1.91	3.38	124.23	7.81	20.67
تونس	24.98	0.29	- 32.86	124.23	7.81	2067

الاردن	0.26	0.00	0.00	42.64	2.68	3.48

المصدر: احصائيات التجارة الخارجية للجزائر الفترة 2019

2/ التحديات التي تواجه التجارة الخارجية الجزائرية في ظل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى

تواجه منطقة التجارة الحرة العربيةالكبرى العديد من العقابات التي تحول دون الوصول الى الأهداف المؤمولة من انشائها وتحد من فاعليتها ومن أهمها:

– **الاستثناءات:** ان الاستثناءات التي منحها المجلس الاقتصادي والاجتماعي في ايطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، والتي تخص السلع الحضور استرادها او تداولها لاسباب امنية، او بيئية او صحية والسلع التي تم استثناؤها من التخفيض التدريجي للرسوم الجمركية وذلك بصفة مؤقة مراعاة للظروف الاقتصادية للدول التيي تقدمت بطلب الاستثناء، اثرت سلبا على تنمية التبادلالتجاري البيني العربي حيث دفعت بدول أخرى تطبيقا لمبدأ المعاملة بالمثل بطلب العديد من الاستثناءات.

وبدورها قامت الجزائر بإعداد قائمة سلبية لأزيد من 1000 منتوج عند الإنظمام الى المنطقة وذلك من أجل حماية المنتوج المحلي، وتجدر الإ شارة الى ان المراجعة الأخيرة للقائمة السلبية وذلك في أكتوبر 2013 إشتملت على 1352 منتوج لا يستفيد من المزاية الجمركية مقابل 1644 منتوج في سنة 2012.

– **غياب قواعد المنشأ التفصيلية:** ان عدم التوصل الى قواعد منشأ تفصيلية للسلع العربية ، والمتفق عليها من قبل الدول العربية يمثل احد أهم العقابات التي تقف في وجه تعزيز وتنمية التبادل التجاري العربي البيني ، حيث تتبع المنطقة حتى الأن قواعد منشأ عامة تقتضي أن السلعة تكتسب صفة المنشأ إذا كانت تنتج داخل الدولة او تحقق على الأقل نسبة 40% كقيمة مضافة داخل الدولة وتنخفض هذه النسبة الى20% في حالة الصناعات التجميعية ، وهذا ماينعكس سلبا على تنافسية السلع المحلية امام السلع الأجنبية الواردة إلى الأ سواق العربية والتي تستفيد من الإعفات الجمركية.

– **الشراكة الأورومتوسطية** : ان معظم الدول الأعضاء بالمنطقة تدخل في اتفاقيات تجارية أو الشراكة مع دول أخرى سواء إتفاقيات ثنائية أو متعددة وهذا ما يعمل على إضعاف المبادلات التجارية البينية العربية ، ومن أهمها الشراكة الأورومتوسطية ، التي تهدف الى تحرير بين الاتحاد المتوسطية بيما فيها العربية من جهة أخرى وهذا ما يشكل تحديا للدول المتوسطية العربية التي تجد نفسها بين تطبيق إلتزماتها ضمن هذه الأتفاقية وبين طموحاتها التكاملية فيما بينها خاصة ضمن منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى والتي تعتبر أولى الخطوات الجادة من أجل تكامل عربي شامل .

وفيما يخص الجزائر فهي الأخرى تعاني من الهيمنة الأوربية على هيكل تجاريتها الخارجية على حساب المبادلات التجارية بينها وبين دول المنطقة، خاصة وأن أوروبا أقرب جغرافيا مقارنة بأغلب الدول العربية الأعضاء في المنطقة وتربطهما علاقات تتميز بعمق الإعتماد المتبادل وقوته في كل الميادين، إذ تشير إحصائيات المركز الوطني للإعلام الأليو الإحصائيات للجمارك، إن معظم مبادلات الجزائر تتم مع الإتحاد الأوروبي بنسبة 49.21 واردات و68.28 صادرات خلال سنة 2015.

– تتفاوت الدول العربية من حيث درجات النمو الاقتصادي، الأمر الذي يزيد من إتساع الهوة بين مستويات المعيشية بين الدول العربية حيث أن المستفيد أكثر من التكامل هو الدول ذات معدل النمو الاقتصادي المرتفع.

وتعتبر هذه التحديات على سبيل المثال لا للحصر لأنه توجد العديد من التحديات التي تواجهها منطقة التجارة العربية الكبرى، فتحقيق التجارة فيما بين الدول العربية من أجل تعزيزها لا يتحقق فقط من خلال إزالة الرسوم الجمركية، ولكن يتطلب إتخاد العديد من الإجراءات (خاصة إعادة التقيم الجمركي على قواعد المنشأ التفصيلية للسلع العربية)، ولعل موضوع الإنشاءات السلعية يشكل العقبة الرئيسية لإنشاء منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

خلاصة الفصل:

تطلب الجزائر دائما من الشركاء الاقتصاديين أن لا يتعاملوا معها (كبرميل نفط) وتحاول إقناع الجميع بتوفر فرص استثمار أكثر مردودية من قطاع المحروقات فهي تعمل على إنفاق أموال طائلة لترويج هذه القناعة التي تخدمها كل سنة وزارة المالية عند وضعها للمداخيل النفطية في مقدمة الإيرادات.

فالجزائر لا تستطيع وفق التحليل للخروج من هذه الدائرة إلا في اليوم الذي تتمكن فيه من الاعتماد على ركائز اقتصادية لا تخضع لسعر برميل النفط وكذا العمل على تخلصها من ضائقة الديون التي تشكل جزءا هاما من هذه العائدات.

إن على واضعي السياسة الخارجية للبلاد أن يتكيفوا مع مقتضيات العولمة الاقتصادية والتي هي حتمية لا مفر منها ومستثمرة لتحقيق أهدافها من خلال النظام الاقتصادي العالمي الجديد الذي شكل مؤسسات مؤدية إلى ذلك والتي تتميز بالاختراق والسيطرة ضمن سياسة رأسمالية جديدة ومن أهم هذه المؤسسات التي تعد محركات أساسية للعولمة الاقتصادية نجد صندوق النقد الدولي وغيرها الذي يعمل ترشيد النظام الاقتصادي العالمي من خلال قروضهم وكذا نجد المنظمة العالمية للتجارة التي جاءت لحل المشاكل للدول الرأسمالية وتسيير مصالحها

بعد ويلات الحربين العالميتين الأولى والثانية. وأخيرا الشركات المتعددة الجنسيات التي تعمل على تحقيق المصالح العليا لصاحب الثروة على حساب الدول النامية بما فيها الجزائر حيث تنعدم القدرة علالمنافسة والمواجهة وهكذا يتحول الانفتاح إلى احتياج وهذا التكيف يتحقق من خلال التركيز على بناء سياسات متكاملة وعلى ضرورة توفير الأمن خاصة في المجال الاقتصادي للاستفادة من عناصر التفاعل الإيجابي في سياق العولمة الاقتصادية.

الخاتمة

من خلال تعرضنا بالوصف والتحليل لظاهرة العولمة عامة والعولمة الاقتصادية وخاصة مدى تأثريها على اقتصاديات الدول النامية، استخلصنا بأن العولمة حالة أو وسيلة لاقتحام المجتمعات والشعوب والدول أي أنها حركة لا يمكن لأحد أن يعزل نفسه خارجها أو الابتعاد عن تأثيراتها خاصة من خلال تدفق المعلومات عبر أنظمة تكنولوجية معقدة لا تعترف بالحكومات والدساتير والقوانين وهي لا تحمل جنسية ولا هوية ولا تأشيرة دخول. أي أنها هي رأس مال متحرك دون قيد أو شرط بواسطة أشخاص يملكون سلطة عابرة لكل الحدود، فهي للحركة النشيطة والخبرة والمشاريع وللمقالات العالمية والتجارية ومن أبرز الآليات والوسائل التي عملت على تثبيت ظاهرة العولمة الاقتصادية وكذا عملت على تسريع حركتها في كل أنحاء العالم والمؤسسات المالية والدولية المتمثلة في صندوق النقد والبنك الدوليين اللذان يسيطران وبقوة على الدول النامية خاصةالضعيفة منهامن خلال الديون التي تمنحها هذه المؤسسات لها،إضافة إلى ذلك تحد المنظمات الدولية التجارية المتمثلة في "الجات" والمنظمة العالمية للتجارة التي تعتبر المحرك الرئيسي لحضارة العولمة الاقتصادية إذ أنها تملي على العالم شروطا صعبة للانضمام إليها وأيضا الشركات المتعددة الجنسيات التي ألغت بقوتها المالية سلطة الدولة المضيفة.

والجزائر على غرار الدول النامية عانت من أزمات حادة خاصة بعد إنخفاض سعري البترول والدولار سنة 1986 مما أدى لوقوعها في فخ المديونية فألزمها الأمر اللجوء إلى صندوق النقد الدولي طلبا للمساعدة ففرض عليها عدة إجراءات وتغيرات دفعت بالجزائر إلى القيام بعدة إصلاحات اقتصادية وبالخصوص الإصلاحات المتعلقة بالقطاع المالي حيث طلبت الانضمام إلى كل من الاتحاد الأوروبي والمنظمة العالمية للتجارة وذلك مع ظهور العولمة أخذت الجزائر بالاندماج أكثر فأكثر مع المستجدات العالمية ومن خلال ما تقدم يمكن التوصل إلى مجموعة من النتائج نحاول أن نثبت فيها مجموعة من الحقائق المتمثلة في الآثار الايجابية والسلبية للعولمة وكذلك بعض الاقتراحات.

اختبارصحة الفرضيات

من خلال النتائج التي توصلنا إليها في دراستنا سوف نحاول اختبار الفرضيات التي تم وضعها كإجابات أولية على تساؤلات الدراسة وذلك على النحو التالي:

– **ظاهرة العولمة لها تاثيرات في مختلف الجوانب والمجالات على الاقتصاد العالمي:** بعد التعرض لمختلف مفاهيم حول الإطار العام للعولمة وجدنا أن ان العولمة أحدثت تحولا جذريا في الاقتصاد العالمي، حيث قدمت فرصا وتحديات للدول والشركات والافراد **وهذا ما يثبت صحة الفرضية الأولى.**

– **واقع الاقتصاد الجزائري ما قبل الانفتاح وبعد الانفتاح:** بعد التعرض لمختلف المؤشرات الاقتصادية، لوحظ تغير في الاقتصاد الجزائري بعد الانفتاح، وهذا نظرا لتغير المؤشرات الاقتصادية الكلية (الاستثمار، الانفاق الحكومي الصادرات والواردات). **وهذامايثبت صحة الفرضية الثانية.**

– **الاقتصاد الجزائري يتكيف مع العولمة الاقتصادية سلبا وايجابا وقد يحقق اهدافه:** من خلال الدراسة والتحليل، اتضح لنا ان الاقتصاد الجزائري تكيف بالاجاب، وهذا من خلال زيادتة للفرص التجارية والتدفق الاستثمار الأجنبي، والوصول الى الأسواق العالمية، ويمكن ذلك ان يادي الى النمو. ومن الناحية أخرى قد يتجلى التكيف السلبي في تحديات مثل زيادة المنافسة، وتعرض للصدمات الخارجية ومن شان هذه العوامل ان تعيق قدرة الاقتصاد الجزائري على الاستفادة الكاملة من العولمة وتحقيق اهداف. **وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثالثة.**

نتائج الدراسة:

الآثار السلبية للعولمة:

بالرغم من سرعة تدفق تيارات العولمة عبر الدول وتبين منظمة التجارة العالمية لهذا المفهوم إلا أن هناك العديد من الآثار السلبية التي يجب أن تأخذ بعين الاعتبار.

–تعميق الفجوة بين دول الشمال والجنوب.

– جاءت العولمة بالسلب على اقتصاد الدول النامية لصالح الدول المتقدمة فتسببت بانتشار البطالة والقضاء على الإنتاج الوطني لتصبح شعوبا مستهلكة فقط.

– اضعاف الامن الاقتصادي بسبب التأثر الكبير للاقتصاد الوطني بتقلبات الأسواق والتأثيرات الخارجية من الدول الكبرى.

– زيادة سعر صرف العمولات الأجنبية، وارتفاع نسب تداولها على حساب العملات الأخرى.

تراجع الصناعات المحلية، واستبدالها بالبضاعة الدولية التي يتم استيرادها.

– عجز الشركات الوطنية على مواجهة قوة الشركات المتعددة الجنسيات.

الآثار الايجابية للعولمة:

ـ تمثل العولمة الاقتصادية فرصة للدول لتعزيز تنميتها الاقتصادية.

– تساهم العولمة في تحفيز نمو الاقتصادات الوطنية عبر زيادة الفرص التجارية والاستثمارية، مما يعزز من إنتاجية الدول.

– تساهم العولمة في نقل التكنولوجيا عبر الحدود، مما يعزز من قدرة الدولة الجزائرية على التطور التكنولوجي والابتكار في مختلف القطاعات.

- يمكن للمؤسسات الوطنية الاستفادة من الموارد المتاحة عالميًا، مما يساعدها على تقليل التكاليف وزيادة الكفاءة في إنتاجها.

- تساهم العولمة في تحسين مستوى المعيشة عن طريق زيادة فرص العمل، وتحسين جودة الحياة،

.وتوفير خدمات متقدمة للمجتمعات.

الاقتراحات:

* إصلاح النظام البنكي وتنويعه وذلك لتمهيد الأرضية نحو المرحلة الانتقالية التي سيواجهها الاقتصاد الجزائري من الانفتاح نحو الشراكة الأورو–متوسطية ومنظمة التجارة العالمية ومختلف التكتلات الاقتصادية.

* تنويع الاقتصاد الجزائري خارج قطاع المحروقات وإعادة تشكيل نموذج النمو من خلال تنفيذ إصلاحات هيكلية واسعة النطاق للحد من اعتماد الجزائر على النفط.

*اخذ بتجارب الدول السائرة في طريق النمو فيما يتعلق بتطوير اقتصادياتها ونموها مثلك الهند، تايلاند نيجيريا ..... الخ

* دعم الاستثمار الأجنبي المباشر والحد من العراقيل التي يواجهها وذلك لما له من فوائد على النمو الاقتصادي للبلاد.

* تشجيع الببيئة المحفزة والآمنة في القطاع الفلاحي.

*تاهيل ةالمؤسسات الجزائرية من اجل مجابهة المنافسة الخرجية.

آفاق الدراسة (نظرة مستقبلية) :

حاولنا من خلال هذه الدراسة الإلمام بجوانب الموضوع النظرية والتطبيقية قدر الإمكان، ومن أجل مواصلة البحث في هذا الموضوع نقترح بعض المواضيع كآفاق مستقبلية للدارسة وأهمها:

- بدائل التنويع الاقتصادي في ظل التكتلات الدولية .
- جعل قطاع التجارة الخارجية محركا للنمو الاقتصادي الجزائري في ظل العولمة.

ونأمل في الأخير أن نكون قد وفقنا في اختيار موضوع البحث ومعالجته، والله ولي التوفيق.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع:

- سليمان العسكري، أحمد مشري العدواني، "العولمة واصطدام الحضارات"، مجلة الثقافة العلمية، العدد 85، دار السياسة، الكويت
- عبد الخالق عبد الله، "العولمة ومحاولة دمج العالم"، العدد 465-1997، مجلة العرب، وزارة الاعلام، دولة الكويت
- سعدون حمود الربيعاوي، ناظم جواد الزيدي انعكاسات ظاهرة العولمة في إبراز أهمية احتضان الأعمال، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة بغداد المجلد 13، العدد 47، 2007. 02
- رونالدروبستون: العولمة والنظرية الاجتماعية والثقافية الكونية، ترجمة: أحمد محمود، نوار أمين، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، 1998.
- صندوق النقد الدولي، آفاق الاقتصاد العالمي، واشنطن، 1997.
- Theodor Levitt: A world Difference, In Globalization, Edit by Malcolm Waters, London.
- أحمد مجد مجازي: العولمة بين التفكيك وإعادة التركيب، الدار المصرية السعودية، القاهرة، الطبعة الأولى، 2005.
- أحمد عبد العزيز جاسم زكريا العولمة الاقتصادية وتأثيراتها على الدول العربية، مجلة الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، العدد 86، 2011.
- بلقاسم العباس: السياسات الصناعية في ظل العولمة، دورية جسر التنمية المعهد العربي للتخطيط، الكويت، العدد 111، مارس/ آذار 2012.
- رباب فتحي عبد العزيز نجم أثر العولمة على صناعة النقل البحري في الدول العربية، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في الاقتصاد، غير منشورة. كلية التجارة، جامعة عين شمسن، مصر، 2005.
- عبد الوهاب رميدي: التكتلات الاقتصادية الإقليمية في عصر العولمة وتفعيل التكامل الاقتصادي في الدول النامية – دراسة تجارب مختلفة، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، فرع التخطيط، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة الجزائر، 2006/2007
- كيشور مهيوباتي: القرية العالمية، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، واشنطن، سبتمبر 2012.

- عبد القادر بابا: سياسة الاستثمارات في الجزائر وتحديات التنمية في ظل التطورات العالمية الراهنة، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، فرع التخطيط، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة الجزائر 2003/2004.
- عبد الحي وليد انعكاسات العولمة على الوطن العربي، الدار العربية للعلوم، بيروت، 2011.
- الظاهر نعيم إدارة العولمة وأنواعها، عالم الكتاب الحديث، اربد. الأردن، 2010.
- فرحات غول مؤشرات تنافسية المؤسسات الاقتصادية في ظل العولمة الاقتصادية – حالة المؤسسات الجزائرية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص التسيير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة الجزائر، 2005/2006.
- السيد محمد أبو هاشم تصور مقترح عن المقومات الشخصية والمهنية الضرورية لمعلم التعليم العام في ضوء متطلبات العولمة، ورقة مقدمة ضمن فعاليات ندوة: العولمة وأولويات التربية، كلية التربية، جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية، يومي: 20–21 أبريل 2004.
- إبراهيم إسماعيل عبده محمد: الأمن الفكري في ضوء متغيرات العولمة – أبعاد الدراسة النظرية والمعالجة المجتمعية، ورقة مقدمة ضمن فعاليات المؤتمر الوطني الأول للأمن الفكري " المفاهيم والتحديات «، كرسي الأمير نايف بن عبد العزيز الدراسات الأمن الفكري، جامعة الملك سعود، يومي: 22 225 جماد الأول 1430هـ.
- وليد أحمد مساعدة، عماد عبد الله الشريفين: العولمة الثقافية رؤية تربوية إسلامية، مجلة الجامعة الإسلامية، الأردن، المجلد الثامن عشر، العدد الأول، يناير 2010.
- عبير محمد عبد الخالق، العولمة آثارها على الطالب الاستهلاكي في الدول النامية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية مصر، 2007.
- هالة حلمي السعيد، "الأسواق المالية الناشئة ودورها في التنمية الاقتصادية في ظل العولمة"، سلسلة رسائل البنك الصناعي الكويتي، الكويت، العدد 58، سبتمبر 1999.
- أحمد باشي، «دور الجباية في محاربة التلوث"، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجرائر، الجزائر، العدد 9، 2003.
- عبد المجيد قدي، «الأزمة الاقتصادية المالية، وواقع دول العالم الثالث"، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والاقتصادية والسياسية، الجزائر، الجزء 35، رقم 2، 1997، 447.
- محمد رؤوف حامد، "الوطنية في مواجهة العولمة"، دار المعارف، القاهرة، مصر، 1999.

- ناصر مراد، «دور الدولة في ظل العولمة"، مجلة الاقتصادي، تصدره اكلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، العدد 7، 2002.
- سمير أنين وآخرون، "العولمة والتحولات المجتمعة في الوطن العربي"، مكتبة البحوث العربية، القاهرة، مصر، 1999.
- رام زطنبور، فتحي لكن، مرجع سابق.
- حامد عبد المجيد دراز، "مبادئ الاقتصاد العام، دار النهضة، بيروت.
- Revue problemes economiques, N° 2544 le 26/11/1997 « la mondialisation au bout de naissance ».
- Journal El Watan, 14/11/1996.
- محمد دياب، "عولمة الاقتصاد"، مجلة العربي، العدد 494، الكويت.
- أحمد عبد الرحمان أحمد، العولمة، المفهوم الظاهر، الطرق الاجتماعية، العدد 1، 19960.
- ميثاق كلوغ، أربع أطروحات حول أمريكا العولمة، العدد 38، الكويت، 1997.
- هامات انوبور وو ألان جليمر، مرجع سابق.
- لاوسي، "نعم للعولمة"، مجلة ثقافية عالمية، العدد 85، 1997.
- جورج تادولكي، "افريقي اوحيدة في العالم" مجلة ثقافية عالمية، العدد 85، 1997.
- شريف نية، "المنظمة الدولية للتجارة"، الاقتصاد الجزائري، مجلة رسالة الأطلس، العدد 24، 1999.
- Les accords de l'OMC : 05,0501999.
- Gendarme : des soucier de l'economie, les multinationales.
-
- A samuelson : l'economie internationamle contemporaire édition O.P.U 1993.
- عبد القادر كاسم، "نمو التنظيم الاقتصادي الجديد من منظور الدول النامية"، ديوان المطبوعات الجامعية، 1995.
- خبابة عبد الله، الاقتصاد الهام، المعهد التربوي الوطني، 1993، الجزائر.
- جريدة الخبر، تصريحات الرئيس 1998.

- باللغة العربية

- الكتب:
- رسائل ماجستير:
- مذكرات ماستر:
- المواقع الإلكترونية:

1. https://rouad.com

- باللغة الأجنبية:

- Pour plus de détails voir33 :

- Terence C. Mills, **Timeseries Econométries** –A concise Introduction –, palgraye Macmillan, England,2015, P06

- CourigerouxC, Monfort A, séries Temporelles et Modèle Dynamiques, Economica, paris.1990.

44.pour plus de détailsvoir: - **Dickey.D, Fuller.W, the likelihood Ratio Statistics for Autoregressive Time Series with a unit Root**, Econometrica n°49, N-Y,1981.